



العبدة الله ترأس اجتماعين لإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية ومتابعة المشاريع التنموية

تسريع المشاريع وإعادة هيكلة الحكومة

1 إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية ومراجعة التشريعات والقوانين المرتبطة بها

2 توجيهات بضرورة تنفيذ المشاريع وفق أعلى المعايير الفنية الدولية والبرامج الزمنية المحددة



ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لبحث ومتابعة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة في الدولة وذلك في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحديث منظومة الإدارة العامة وترشيق أجهزة الدولة ورفع كفاءتها. ووجه سمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل على دراسة التفاصيل التنفيذية ومراجعة التشريعات والقوانين المرتبطة بإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة في الدولة بما يضمن العوائد المتوقعة من هذا المشروع من رفع الفاعلية الإدارية والارتقاء بالخدمات العامة فضلاً عن دورها المحوري في مسار الإصلاحات الإدارية الشاملة.

حضر الاجتماع وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز ناصر المرزوق ووزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي والمستشار بديوان رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد علي الفاضل ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح والأمين العام لمجلس الوزراء صالح سليمان الملا.

كما ترأس سمو رئيس مجلس الوزراء اجتماع اللجنة الوزارية رقم 49 لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في البلاد.

وتناول الاجتماع استعراض الموقف التنفيذي للمشروعات التنموية الكبرى في البلاد وفي مقدمتها مشاريع ميناء مبارك الكبير ومنظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة ومنظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات والتطوير الإسكاني والبنية التحتية البيئية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي إضافة إلى البيئة والتشجير وخطوط سكك

نورة محمد المشعان ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح عبدالعزيز المخيزيم ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز ناصر المرزوق ووزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي والمستشار بديوان رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد علي الفاضل ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح عتيق الماجد ومساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا وعضو ومقرر اللجنة الوزارية السفير سمح جوهر حيات.

ركيزة أساسية لعملية التنمية الشاملة والتأكد من تنفيذها وفقاً للبرامج الزمنية المحددة لها مؤكداً على ضرورة مراعاة التنفيذ الأمثل وفقاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاها وطبقاً لأعلى المعايير بهدف فتح آفاق اقتصادية جديدة ويعظم من استفادة الدولة من ربط وتكامل بنيتها التحتية. حضر الاجتماع وزير الدفاع الشيخ عبدالله علي عبدالله السالم الصباح ووزير الأشغال العامة الدكتورة

الحديد بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وخطوط سكك الحديد بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وأخر التطورات بمشروع مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي.

ووجه سمو رئيس مجلس الوزراء أعضاء اللجنة الوزارية بضرورة استمرار جهودها في تعزيز كافة الخدمات والتجهيزات وعلى أعلى مستويات الجودة والمعايير الفنية الدولية في إطار المشروعات التنموية الكبرى الإستراتيجية التي تنفذها الدولة والتي تعد

3 استعراض شامل للموقف التنفيذي لمشروعات ميناء مبارك الكبير ومنظومة الطاقة الكهربائية

استئناف الحركة الجوية بشكل تدريجي تمهيدا للتشغيل الكامل للمطار

إعادة فتح الأجواء في مطار الكويت الدولي



هذه المرحلة الاستثنائية وتسريع استعادة الجاهزية التشغيلية. وأعرب عن خالص الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة على التعاون والدعم في تشغيل الناقلات الكويتية عبر مطاراتها مؤكداً الاعتزاز بهذا التعاون الذي يعكس عمق العلاقات الأخوية. وثنى دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتنسيق المشترك بشأن الأجواء الموحدة خلال الأزمة بما عزز من استمرارية الحركة الجوية في المنطقة. وثنى الشيخ حمود الصباح دعم القيادة السياسية الذي «كان له الأثر الكبير في تجاوز تداعيات الأزمة وتسريع خطوات التعافي وإعادة تشغيل المطار بكفاءة عالية».

وأوضح أن (الطيران المدني) انتهت من معاينة الأضرار التي لحقت ببعض مرافق المطار نتيجة الاعتداء الإيراني الأثم وكلائه والفصائل المسلحة التابعة له مبيناً أن الفرق الفنية باشرت أعمال الصيانة والإصلاح للأجهزة والمعدات التشغيلية والبنية التحتية لضمان الجاهزية الكاملة. وأفاد بأن «التشغيل في مرحلته الأولى سيضم محطات محددة وفق أولويات تشغيلية تضمن سلامة العمليات مع استمرار التقييم لكل مرحلة قبل الانتقال إلى مراحل أوسع».

وأشاد بجهود جميع العاملين في (الطيران المدني) وكافة جهود الجهات الحكومية العاملة في مطار الكويت الدولي الذين أسهموا بكفاءة عالية في إدارة

أعلن رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ المهندس حمود مبارك حمود الصباح إعادة فتح الأجواء في مطار الكويت الدولي اعتباراً من اليوم الخميس وذلك بعد توقف حركة الطيران «مؤقتاً واحترامياً» منذ 28 فبراير الماضي جراء الأوضاع في المنطقة. وقال الشيخ حمود الصباح في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن هذه الخطوة تأتي بالتنسيق مع الجهات المعنية والدولية المختصة لضمان عودة التشغيل وفق أعلى معايير السلامة والأمن. وأضاف أن هذه الخطوة «تأتي ضمن خطة مرحلية مدروسة لاستئناف الحركة الجوية بشكل تدريجي تمهيدا للتشغيل الكامل للمطار خلال الفترة المقبلة».

الدولار يرسخ هيمنته التجارية في ظل اضطرابات الحرب

البنوك المركزية إلى تعزيز احتياطياتها من الدولار، ما يمنحه أفضلية تنافسية يصعب تجاوزها على المدى القصير. في المقابل، يرى محللون أن هذه الهيمنة قد تواجه تحديات مستقبلية إذا استمرت محاولات بعض الدول لتطوير أنظمة دفع بديلة أو تعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية. إلا أن الواقع الحالي يشير إلى أن الدولار لا يزال المستفيد الأكبر من الأزمات، مستنداً إلى عمق الأسواق المالية الأميركية وثقة المستثمرين العالمية، وهو ما يجعله حجر الأساس في منظومة التجارة الدولية رغم كل التحولات الجارية.

هرمز، لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز الطلب على الدولار، سواء في تسوية الصفقات التجارية أو في الاحتفاظ بالسيولة. كما ساهمت تقلبات أسواق العملات وارتفاع أسعار النفط في زيادة الإقبال على الدولار باعتباره أداة تحوط رئيسية، في وقت تراجع فيه شهية المستثمرين نحو الأصول ذات المخاطر العالية. ويعكس هذا الاتجاه استمرار هيمنة الدولار رغم الجهود الدولية الرامية إلى تقليل الاعتماد عليه، حيث تؤكد البيانات أن الأزمات الجيوسياسية الكبرى تعيد ترسيخ مكانته بدلاً من إضعافها. فخلال فترات التوتر، تتجه الشركات متعددة الجنسيات

يوصل الدولار الأميركي تعزيز موقعه كعملة مهيمنة على التجارة العالمية، مدفوعاً بتداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، والتي دفعت المستثمرين والشركات إلى البحث عن ملاذات آمنة في ظل حالة عدم اليقين. فقد ارتفعت حصة الدولار في المعاملات التجارية الدولية إلى نحو 51.1% خلال مارس، وهو أعلى مستوى يسجل منذ سنوات، ما يعكس عودة قوية للعملة الأميركية إلى صدارة النظام المالي العالمي. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن الاضطرابات في الشرق الأوسط، خصوصاً في ممرات الطاقة الحيوية مثل مضيق

جديد الكويت.. خدمة تحويل الرصيد بين الهواتف عبر «سهل»

أطلقت وزارة المواصلات خدمة إلكترونية جديدة عبر تطبيق (سهل) الحكومي تتيح للمستخدمين إمكانية تحويل الرصيد من هاتف إلى آخر بسهولة ويسر وذلك ضمن جهود الوزارة المستمرة لتطوير خدماتها الرقمية وتعزيز تجربة المستخدم. وذكرت الوزارة أن الخدمة الجديدة تمكن المشترك من سداد مديونية رقم هاتف معين من خلال تحويل رصيد دائن من هاتف آخر مسجل بإسمه مما يوفر مرونة أكبر في إدارة الحسابات الهاتفية وتبسيط إجراءات الدفع بطريقة سهلة وآمنة على مدار الساعة. وأوضحت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لحزمة الخدمات الإلكترونية التي تم إطلاقها مؤخراً عبر تطبيق (سهل) والتي تهدف إلى تمكين المستخدمين من إدارة خدماتهم الهاتفية بشكل متكامل مثل الإيقاف المؤقت وإعادة التفعيل وغيرها من الخدمات الرقمية. وأكدت أن هذه الخطوة جاءت لتواكب توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتقديم خدمات حكومية ذكية تساهم في توفير الوقت والجهد على المواطنين والمقيمين.

أخبار عالمية

سويسرا والسعودية تعززان الشراكة باتفاق لحماية الاستثمارات



أعلنت الحكومة السويسرية، الخميس، توقيع اتفاقية جديدة لحماية الاستثمارات مع السعودية، في خطوة تعكس تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتعزيز بيئة الأعمال المشتركة. وتوفر الاتفاقية إطاراً قانونياً متقدماً يضمن حماية الاستثمارات من المخاطر السياسية، مثل التأميم أو القيود المفاجئة، مع إقرار مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمستثمرين من الجانبين. كما تهدف إلى تعزيز تدفق رؤوس الأموال وتحفيز المشاريع المشتركة، خصوصاً في القطاعات غير النفطية. وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه أوسع لتعزيز التعاون الاقتصادي طويل الأمد.

«إس أند بي غلوبال» تخفض توقعات الطلب النفطي



خفصت «إس أند بي غلوبال» توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2026 بشكل حاد، متأثرة بتداعيات التوتر العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، والذي انعكس سلباً على سلاسل الإمداد العالمية. ووفق البيانات، تراجع نمو الطلب المتوقع بنسبة 63.6% ليصل إلى 400 ألف برميل يوميًا، مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 1.1 مليون برميل يوميًا. كما أشارت المؤسسة، بحسب رويترز، إلى أن إغلاق مضيق هرمز تسبب في تعطيل نحو 40% من طاقة التكرير العالمية، ما أدى إلى انخفاض حاد في الطلب خلال الربع الثاني، خصوصاً في أسواق الشرق الأوسط وآسيا.

خسائر حادة تضرب الصندوق السيادي النرويجي



سجل الصندوق السيادي النرويجي، الأكبر عالمياً، خسائر كبيرة خلال الربع الأول من 2026 تجاوزت 68 مليار دولار، نتيجة تقلبات الأسواق وتراجع أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى. وأوضح تروند غراندي، نائب الرئيس التنفيذي في «نورجيس بنك إنفستمننت مانجمنت»، أن الأداء جاء تحت ضغط «ظروف سوق قاسية»، مع كون الأسهم الأمريكية التقنية المحرك الرئيسي للخسائر. كما تراجع قيمة الصندوق بفعل ارتفاع العملة المحلية، ما خفض قيمة الأصول الأجنبية، إلى جانب تأثيرات محاسبية سلبية. ورغم ضخ حكومي محدود، بقيت العوائد الإجمالية تحت الضغط في ظل بيئة استثمارية غير مستقرة عالمياً.

دراسة قانونية

الكفاءة الفنية هي معيار البقاء في المناصب القيادية كراسي مجلس الإدارة مسؤولية وليست وجاهة

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة

في عالم اقتصادي تتسارع فيه التغيرات وتتداخل فيه المصالح، لم تعد الحوكمة مجرد إطار تنظيمي يُضاف إلى هيكل المؤسسات، بل أصبحت ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار وتعزيز الثقة. فمع تنامي الأزمات المالية وتزايد تعقيد الأسواق، برزت الحاجة إلى منظومة متكاملة تضبط العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وتؤسس لبيئة تقوم على الشفافية والمساءلة والكفاءة. وفي هذا السياق، لعبت مؤسسات دولية مثل

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومؤسسة التمويل الدولية دوراً محورياً في تطوير معايير الحوكمة وترسيخها، سواء من خلال وضع المبادئ العامة أو تعزيز الرقابة أو دعم التطبيق العملي داخل المؤسسات. ومن هنا، لم تعد الحوكمة خياراً إدارياً، بل أصبحت الإطار الذي يُعاد من خلاله تشكيل كفاءة المؤسسات، وضبط أدائها، وضمان استدامتها في بيئة اقتصادية لا تعترف إلا بالأنظمة القادرة على التكيف والانضباط.



الإدارة الفعّالة... حجر الأساس في نجاح المؤسسات

يلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً في توجيه المؤسسات وضمان استدامة أدائها، ويعتمد ذلك بشكل كبير على تركيبة أعضائه وآليات اختيارهم. فالتوازن بين الخبرات والاستقلالية يشكل عاملاً حاسماً في رفع كفاءة القرارات وتعزيز الرقابة. أنواع أعضاء مجلس الإدارة ودور كل منهم

يتكوّن مجلس الإدارة من مزيج متكامل من الأعضاء، لكل فئة منهم دور محدد يسهم في تحقيق التوازن المؤسسي: العضو التنفيذي يُعد جزءاً من الهيكل الإداري اليومي للمؤسسة، حيث يشغل مناصب قيادية مثل الإدارة المالية أو التسويق أو العمليات. وتكمن أهميته في نقل الصورة الواقعية لأداء المؤسسة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك التحديات والفرص والمخاطر، وهو ما يعزز من جودة القرارات الاستراتيجية. أما العضو غير التنفيذي، فلا يرتبط بوظيفة مباشرة داخل المؤسسة، ولا يتقاضى راتباً ثابتاً منها، وغالباً ما يشارك بخبرته دون التفرغ الكامل، ما يمنحه قدراً من الحياد في تقييم الأداء.

في المقابل، يمثل العضو المستقل الركيزة الأهم في ضمان النزاهة والموضوعية داخل المجلس، إذ يتمتع باستقلال تام عن الإدارة التنفيذية، ولا ترتبط أي علاقات مالية أو عائلية أو مهنية قد تؤثر في قراراته. معايير الاستقلالية داخل مجلس الإدارة تتطلب صفة الاستقلالية مجموعة من الضوابط الصارمة، من أبرزها غياب أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بالإدارة التنفيذية أو أعضاء المجلس، وعدم وجود علاقات مع المراجعين الخارجيين، أو مصالح تجارية مع المؤسسة. كما يشترط ألا يكون العضو قد شغل وظيفة داخل المؤسسة خلال السنوات السابقة، وألا يعتمد دخله على مكافآت ثابتة منها، مع تحديد مدة عضويته بما يمنع تكرارها لفترات طويلة.

التنوع كمدخل لتعزيز الحوكمة

إن التنوع في تشكيل مجلس الإدارة بين أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين لا يُعد مجرد توزيع شكلي، بل يمثل أحد أهم مقومات الحوكمة الرشيدة. فهذا التنوع يعزز من فعالية الرقابة، ويحمي حقوق المساهمين، ويضمن تحقيق توازن حقيقي في اتخاذ القرار، بما يخدم أهداف المؤسسة ويعزز استدامتها على المدى الطويل.



تشكيل مجلس الإدارة: معايير تضمن الحوكمة الفعّالة

عند بناء مجلس إدارة قادر على تحقيق التوازن والرقابة، تبرز مجموعة من الضوابط الأساسية التي لا غنى عنها لضمان جودة الحوكمة داخل المؤسسة. في مقدمة هذه الضوابط، يأتي مبدأ الاستقلالية، حيث يشكل وجود أعضاء مستقلين حجر الأساس في تعزيز النزاهة والحياد، مع ضرورة الفصل الواضح بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، بما في ذلك عدم الجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس. ويسهم هؤلاء الأعضاء في دعم القرارات بخبرات نوعية، خصوصاً في الجوانب الفنية التي قد ويمنع تضارب المصالح.

دعم القطاع الخاص كمدخل للتنمية

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي، من أبرز المؤسسات التنموية التي تركز بشكل حصري على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية. وقد اكتسبت مكانة محورية بفضل دورها في تحفيز الاستثمار وتعزيز بيئة الأعمال.

وتتمثل إحدى أهم أدوارها في قدرتها على التأثير في مسار التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في توجيه الاستثمارات ودعم المبادرات التي تعزز من نمو القطاع الخاص، مستفيدة من ثقلها كمؤسسة دولية رائدة في هذا المجال.

أدوات التأثير وترسيخ الحوكمة

تواصل مؤسسة التمويل الدولية دورها كمحرك رئيسي لتنمية القطاع الخاص، من خلال حزمة من الأدوات التي تتجاوز التمويل التقليدي إلى التأثير الهيكلي في بيئات الأعمال. فقد راكمت المؤسسة خبرة طويلة في تقديم نماذج عملية ناجحة تبرز جدوى الاستثمار في الأسواق التي تُعد عالية المخاطر، مما يعزز ثقة المستثمرين ويفتح آفاقاً جديدة للنمو.

دعم القطاع الخاص كمدخل للتنمية

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي، من أبرز المؤسسات التنموية التي تركز بشكل حصري على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية. وقد اكتسبت مكانة محورية بفضل دورها في تحفيز الاستثمار وتعزيز بيئة الأعمال.

وتتمثل إحدى أهم أدوارها في قدرتها على التأثير في مسار التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في توجيه الاستثمارات ودعم المبادرات التي تعزز من نمو القطاع الخاص، مستفيدة من ثقلها كمؤسسة دولية رائدة في هذا المجال.

أدوات التأثير وترسيخ الحوكمة

تواصل مؤسسة التمويل الدولية دورها كمحرك رئيسي لتنمية القطاع الخاص، من خلال حزمة من الأدوات التي تتجاوز التمويل التقليدي إلى التأثير الهيكلي في بيئات الأعمال. فقد راكمت المؤسسة خبرة طويلة في تقديم نماذج عملية ناجحة تبرز جدوى الاستثمار في الأسواق التي تُعد عالية المخاطر، مما يعزز ثقة المستثمرين ويفتح آفاقاً جديدة للنمو.

نحجت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في توظيف طبيعتها المرنة ونهجها العابر للقطاعات لتعزيز التنسيق مع مختلف هيئات الحوكمة العالمية، لا سيما تلك التي تتسم بقدر أقل من الرسمية. وقد سعت من خلال هذا الدور إلى ترسيخ مكانتها كأطار مرجعي يُسهم في تنظيم مسارات العولة وضبط إيقاعها المؤسسي.

ضبط الاستقرار وتعزيز الحوكمة

تُعد لجنة بازل للرقابة المصرفية إحدى أبرز الأطر الدولية المعنية بتنظيم العمل المصرفي، إذ تأسست في عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل. وجاء تأسيسها في سياق اضطرابات مالية عالمية، أبرزها تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وما رافقها من ارتفاع القروض المتعثرة وتعرض بعض البنوك لهزات مالية.

ومنذ ذلك الحين، عملت اللجنة على ترسيخ مجموعة من الأهداف التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة المصرفية العالمية، حيث ركزت على تعزيز استقرار النظام المصرفي الدولي، خاصة في ظل التوسع الكبير للبنوك في الإقراض الخارجي خلال سبعينيات القرن الماضي، وهو ما أضعف مراكزها المالية.

كما سعت اللجنة إلى الحد من مظاهر المنافسة غير العادلة بين المؤسسات المصرفية، عبر تقليص الفجوات بين الأنظمة الرقابية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال. وفي موازاة ذلك، عملت على تطوير أطر قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي، وفي مقدمتها العولة المالية

وتحرير الأسواق، إلى جانب التقدم التكنولوجي الذي أعاد تشكيل طبيعة العمل المصرفي.

ولم يقتصر دور اللجنة على الجانب التنظيمي فحسب، بل امتد إلى تطوير الأساليب الفنية للرقابة المصرفية، مع تعزيز قنوات تبادل المعلومات بين السلطات النقدية، بما يرفع من كفاءة الإشراف ويحد من المخاطر النظامية. الحوكمة المصرفية وفق منظور بازل في إطار تعزيز الحوكمة داخل المؤسسات المالية، أصدرت لجنة بازل عام 1999 مجموعة من الإرشادات التي أرست قواعد متقدمة للإدارة الرشيدة. وقد تمحورت هذه الإرشادات حول ضرورة ترسيخ القيم المؤسسية والمعايير الأخلاقية التي تضبط سلوك العاملين وتضمن الالتزام بالممارسات السليمة. كما أكدت على أهمية وجود استراتيجية واضحة المعالم، يمكن من خلالها قياس الأداء المؤسسي وتحديد إسهامات الأفراد في تحقيق الأهداف العامة. ويضاف إلى ذلك ضرورة بناء هيكل تنظيمي متوازن يضمن توزيعاً دقيقاً للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، بما يعزز من كفاءة الأداء

وتبنت المنظمة مجموعة من المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات، جرى إقرارها عام 1999 قبل تحديثها في 2004، لتشكّل مرجعاً دولياً يُستشهد به في بناء أنظمة حوكمة فعّالة. ويمكن إعادة صياغة هذه المبادئ على النحو التالي:

أولاً، يقوم الإطار الفعّال لحوكمة المؤسسات على تعزيز شفافية الأسواق ورفع كفاءتها، مع ضرورة اتساقه مع سيادة القانون، وتحديد الواضح لتوزيع الصلاحيات بين الجهات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية، بما يضمن وضوح المسؤوليات ومنع تضاربها.

ثانياً، تُعد حماية حقوق المساهمين حجر الزاوية في الحوكمة الرشيدة، إذ تشمل هذه الحقوق حرية نقل الملكية، والمشاركة في اختيار مجلس الإدارة، والحصول على نصيب عادل من الأرباح، إلى جانب الحق في الاطلاع على البيانات المالية والمشاركة الفعّالة في اجتماعات الجمعيات العامة.

ثالثاً، تفرض الحوكمة مبدأ المساواة بين جميع المساهمين، بما يضمن تكافؤ الفرص داخل الفئة الواحدة من حملة الأسهم، ويكفل لهم حماية قانونية متكاملة، خاصة في مواجهة الممارسات غير العادلة مثل استغلال المعلومات الداخلية أو صفقات الاستحواد المشكوك فيها، مع ضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة.

رابعاً، يمتد نطاق الحوكمة ليشمل أصحاب المصالح، حيث يتم التأكيد على احترام حقوقهم القانونية وتعويضهم عند انتهاكها، إضافة إلى تمكينهم من أداء دور رقابي فعّال من خلال إتاحة المعلومات اللازمة. ويشمل ذلك طيفاً واسعاً من الأطراف مثل العاملين، والمولدين، والموردين، والعملاء. خامساً، يشكّل الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية في بناء الثقة داخل المؤسسات، من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول الأداء المالي، وهيكل الملكية، وأدوار القيادات التنفيذية، مع ضمان عدالة الوصول إلى هذه المعلومات لجميع الأطراف المعنية دون تمييز.

وأخيراً، تبرز مسؤوليات مجلس الإدارة كعنصر محوري في منظومة الحوكمة،

1 الحوكمة.. «البوصلة» التي تحمي أموال المساهمين من أمواج الأزمات العاتية

2 حقوق صغار المساهمين أمانة في أعناق مجالس الإدارة والشفافية هي الضمانة الوحيدة للعدالة

3 الشركات العائلية في مهب الريح ما لم تتبنّ قواعد الحوكمة لضمان انتقال آمن للسلطة والثروة

4 استقلال الأعضاء في مجالس الإدارة هو صمام الأمان الذي يمنع تغول كبار الملاك على القرار

أخبار الشركات

عمومية «مشاعر» توافق على أكثر من 802 ألف دينار نقداً

وشركة المهيدب القابضة ويمثلها هيثم توفيق إبراهيم الفريح، وشركة بوابة الشرق العقارية ويمثلها صالح عبد العزيز احمد الصرعاوي. وضم التشكيل أيضاً شركة الشرق الأولى للتجارة العامة والمقاولات ويمثلها عبد العزيز زيد عبد العزيز السبيعي، وفهد عبدالله عيسى الصالح، ونواف عبدالله محمود الرفاعي، وعبد القادر بن سليمان المهيدب.

يُذكر أن «مشاعر» قد حققت في عام 2025 ربحاً بنحو 1.50 مليون دينار، بزيادة 15 % قياساً بمستواها البالغ 1.30 مليون دينار في العام الذي يسبقه.

ووافقت العمومية على إعادة تعيين مراقب الحسابات بدر عادل العبد الجادر مكتب العبيان والعصيمي وشركاهم (إرنست ويونغ) عن السنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، وإعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية مكتب دار الرقابة للاستشارات الشرعية عن السنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وتم قبول استقالة مجلس الإدارة عن الفترة المتبقية من الدورة (2023-2025)، وانتخاب مجلس إدارة جديد لفترة ثلاث سنوات للدورة (2026-2028) وهم: شركة أعيان للإجارة والاستثمار ويمثلها منصور حمد منصور المبارك،

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة مشاعر القابضة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الإسمية للسهم الواحد بواقع 5 فلوس، بقيمة إجمالية 802.04 ألف دينار كويتي عن السنة المالية 2025 بعد استبعاد أسهم الخزينة.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن التوزيع سيكون للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في يوم الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل 8 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق.

تشكيل مجلس إدارة «عمار للتمويل» برئاسة عبدالله بوقمار

أعلنت شركة عمار للتمويل والإجارة تشكيل مجلس إدارة الشركة واللجان المنبثقة للدورة الجديدة (2026-2028)، بعد انتخاب الجمعية العامة العادية أعضاء المجلس. وتقرر تشكيل المجلس برئاسة عبدالله راشد سالم بوقمار، وينوب عنه بدر حمد عبدالله الربيعية، ويضم المجلس في عضويته كلاً من حمد محمد عبدالله السعد، ومحمد عبدالله محمد السعد، وأنور أحمد عبدالله الهندي، بحسب بيان لبورصة الكويت.

ووفق آخر بيانات معلنه، فقد حققت «عمار» ربحاً بـ 857.72 ألف دينار خلال عام 2025، بارتفاع 73 % عن مستواه في العام السابق له البالغ 496.66 ألف دينار.

عمومية «تجارة» تصادق على توزيع أرباحاً نقدية بـ 1.85 مليون دينار

لها اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 15 يونيو 2026، وفق بيان الشركة لبورصة الكويت.

وفوضت العمومية مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني الخاص باستحقاقات الأسهم قبل تاريخ الاستحقاق بـ 8 أيام عمل على الأقل، وصرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 30 ألف دينار كويتي، والمصادقة على تقرير تعاملات الشركة مع الأطراف ذات الصلة التي تمت خلال السنة المالية 2025، مع تفويض مجلس الإدارة

صادقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة التجارة والاستثمار العقاري على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 5 فلوس للسهم الواحد، وبمبلغ إجمالي يُقدر بـ 1.85 مليون دينار، فضلاً عن تعديل مادة بالنظام الأساسي. وتستحق هذه الأرباح النقدية للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد بتاريخ 10 يونيو 2026 على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح على المساهمين المستحقين

عمومية «فنادق» توافق على إضافة أنشطة جديدة لعقد التأسيس

وتشغيل وسائل النقل المعدة للتزده مثل نوادي اليخوت، إلى جانب تأجير المعدات الكاملة لتسهيلات الاستجمام والراحة. وتشمل التعديلات أيضاً تشغيل المعارض والأسواق ذات الطابع الترفيهي، واستغلال الألعاب التي يتم تشغيلها بالقطع النقدية، فضلاً عن أنشطة نوادي السيارات.

يُشار إلى أن «فنادق» قد حققت في عام 2025 ربحاً بقيمة مليون دينار، مقارنة بـ 983.7 ألف دينار ربح العام السابق له، بزيادة سنوية 1.89 %.

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة الفنادق الكويتية على إضافة أنشطة جديدة إلى المادة رقم (3) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن الأنشطة المضافة تشمل تشغيل وإدارة المنتزهات، والمرافق الرياضية، والمرافق السياحية، والأندية البحرية، إضافة إلى أنشطة منتزهات الترفيه والملاهي، وألعاب التسلية للكبار والأطفال. كما تتضمن الأنشطة الجديدة منتزهات الاستجمام، والشواطئ والسواحل،

عمومية «الصفاء» تُقر توزيع أسهم مجانية عن 2025

حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية القادمة عن السنة المالية 2026. وقررت العمومية إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025، وتفويضهم بشراء أو بيع أو التصرف بأشهم الشركة وبما لا يتجاوز نسبة 10 % من عدد أسهمها؛ وذلك وفقاً للأحكام قانون هيئة أسواق المال رقم 7/2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

يوم الاستحقاق وفقاً للجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم وتعديله، إذا لزم الأمر.

كما وافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية 2025، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة الصفاء للاستثمار توزيع أرباح عن السنة المالية 2025 على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار 15.88 مليون سهم جديد بنسبة 5 % من رأس المال المصرح به والمدفوع.

وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن الأسهم توزع بواقع 5 أسهم عن كل 100 سهم بقيمة إجمالية 1.59 مليون دينار؛ وذلك عن المساهمين المقيدون في سجلات الشركة، في نهاية

«فرص المملكة» ترفع مساهمتها في «تنظيف»

العامة والمقاولات غير المباشرة في شركة الوطنية للتنظيف إلى 11.03 % بدلاً من الحصة السابقة البالغة 10.04 %.

يُذكر أن رأس مال «تنظيف» يبلغ 24.97 مليون دينار موزعاً على 249.75 مليون سهم مُصدر، وتعد شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات أكبر مساهم بالشركة بنسبة 11.03 %، ويليهما شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات.

من 7.746 % إلى 9.502 % وحسب بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «إنوفست» يبلغ 150 مليون دولار، ويمتلك عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند أكبر نسبة بالشركة، ويليه عبدالوهاب أسعد عبدالعزيز السند ومجموعته (شركة سند لبيع وشراء الأسهم والسندات) بـ 8.52%.

وإلى جانب ذلك، فقد ارتفعت مساهمة شركة فرص المملكة للتجارة

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. تمثل أحد التغييرين في رفع عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند مساهمته المباشرة في شركة إنوفست من 9.502 % إلى 12.407 %.

يُذكر أن المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند قام أمس الأربعاء، برفع مساهمته المباشرة في «إنوفست»

«أعيان للإجارة» تعلن تحديث اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع بنك محلي

المبرم، إضافة إلى تسجيل تكاليف التمويل المرتبطة بالقيمة المستغلة. ووفق آخر بيانات معلنه، فقد حققت «أعيان» ربحاً خلال عام 2025 بواقع 19.52 مليون دينار، بزيادة 73 % عن مستواه في العام السابق له البالغ 11.27 مليون دينار.

اتفاقية تسهيلات ائتمانية جديدة بقيمة 35 مليون دينار مع ذات البنك. وحول الأثر المالي للتطور الحاصل، ذكرت الشركة أنه سيترتب على الاتفاقية الجديدة زيادة في بند المطلوبات ضمن دائني التمويل الإسلامي؛ وذلك بقيمة ما سيتم استغلاله من عقد التسهيلات

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار تحديث اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية، وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أنه تم إلغاء اتفاقية التسهيلات الائتمانية السابقة المؤرخة في 29 يناير 2026، والبالغة قيمتها 25 مليون دينار، فيما تم إبرام

«يونيكاب» توافق على اندماج «إسكان» و«الإخلاص» وتنتخب مجلس الإدارة

واعتماد ما يحقق أعلى منفعة لمساهمي الشركة. وفي بيان منفصل، أعلنت «يونيكاب» تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، بموجب قرار المجلس بالتمتير، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة العادية على انتخاب مجلس جديد لمدة 3 سنوات.

تشكل مجلس الإدارة برئاسة محمد عبدالله الصايغ، وينوب عنه ويشغل منصب الرئيس التنفيذي صالح عبدالحسن الصالح، ويضم في عضويته كلاً من وديع عبدالله الصايغ، وعبدالله محمود الأسطى، وسالم فلاح سعد الشمري، وأنور علي إبراهيم معرفي، ومحمد ناصر طاهر الشمري.

«الإخلاص الدولية» هي الشركة الدامجة، وذلك من خلال حل «إسكان» الشركة المندمجة نهائياً ونقل ذمتها المالية إلى الشركة الدامجة، والموافقة على اتمام عملية الاندماج بطريق الضم وما تتطلبه من إجراءات تابعة وفقاً للقيمة العادلة، ومعدل تبادل الأسهم من ذات مقيم الأصول. وبناءً على اقتراح المساهمين تمت الموافقة على إعداد تقرير مقيم الأصول بناءً على البيانات المالية كما في 28 فبراير 2026 لكل من الشركتين الدامجة والمندمجة، على ألا تقل قيمة المبادلة عن القيمة الواردة في تقرير مقيم الأصول الذي تم إعداده وفقاً للبيانات المالية كما في 30 نوفمبر 2025، والمقارنة بينهما

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة يونيكاب للاستثمار والتمويل على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم بين شركة إسكان للتجارة العامة والمقاولات التابعة وشركة الإخلاص الدولية القابضة، مع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة الثلاث سنوات.

صادقت العمومية، وفق بيان لبورصة الكويت، على ملحقات مشروع عقد الاندماج، مع اعتماد المساهمين الحاضرين تقرير مقيم الأصول الصادر بتاريخ 12 يناير 2026، وتقرير مستشار الاستثمار المستقلين ومعدل تبادل الأسهم. وتمت الموافقة على إتمام عملية الاندماج بطريق الضم بين الشركتين، بحيث تكون

«مخازن» تُعلن صدور حكم تمييز ضدها وتطوراً في استئناف

أعلنت شركة أجيالتي للمخازن العمومية صدور حكم تمييز ضدها في انتفاع بمساحة، وتطور في حكم استئناف بخصوص تعاقده؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وأوضحت «مخازن» أن محكمة التمييز أصدرت حكماً لصالح المدير العام للهيئة العامة للصناعة بصفته، ووزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بصفته، ووكيل الوزارة بصفته أيضاً من الدعوى المرفوعة من قبلها؛ إذ قضت المحكمة بعدم قبول الطعون بالتمييز في غرفة المشورة.

يتعلق موضوع تلك القضية بالحكم بصفته مستعجلة بمنع المدعى عليهم من التعرض للمدعية «مخازن» في انتفاعها بالمساحة محل عقد الإيجار رقم (19/2002) موضوع الدعوى؛ لحين الفصل في موضوع الدعوى بحكم بات، وإثبات العلاقة التعاقدية بين المدعية والمدعى عليهم بصفته بما يخص العقد بمساحة 200 ألف متر مربع في أمفرة الصناعية.

وكان حكم أول درجة قد قضى مُسبقاً برفض الدعوى وإلزام الشركة بالمصروفات ومبلغ 10 دنانير أتعاب محاماة، كما رفضت محكمة الاستئناف الاستئنافات الأربعة وأيدت الحكم المستأنف، وألزمت الشركة المستأنفة بمصاريفهم. وتبعاً لحكم التمييز الصادر حديثاً، ذكرت «مخازن» أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الراهن؛ إذ إن الحكم لم يتضمن إلزام الشركة بأي طلبات، وقضى برفض طلباتها بشأن إثبات العلاقة التعاقدية، مبينة أنه إيراداتها من هذا الموقع تُقدر بـ 950 ألف دينار سنوياً.

«الكوت» توقع عقد تجديد تسهيلات مصرفية بـ 7 ملايين دينار

وقعت شركة الكوت للمشاريع الصناعية عقد تجديد تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 7 ملايين دينار. وذكرت «الكوت» في بيانها لبورصة الكويت، أنه تم التجديد حتى 15 فبراير 2027؛ لتمويل الأنشطة التشغيلية. وأشارت إلى أن الأثر المالي سينعكس عند استخدام التسهيلات، مبينة أنه سيتم الإيضاح في البيانات المالية عند استخدام أي من التسهيلات المنوطة.

وكانت «الكوت» قد حققت أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 6.88 مليون دينار، مقارنة بـ 8.60 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بانخفاض 19.97 % على أساس سنوي.

«مدينة الأعمال»: تجديد عقد حدود ائتمانية إسلامية بـ 55 مليون دينار

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية تجديد وتحديد عقد تسهيلات حدود ائتمانية إسلامية دورة سنوية قائمة مع أحد البنوك المحلية بـ 55 مليون دينار.

وذكرت «مدينة الأعمال» أنه سيتم استخدام تلك التسهيلات لتمويل أنشطة الشركة؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ولفتت إلى أن الأثر المالي سينعكس لاحقاً في البيانات المالية المجمع تباعاً؛ وفقاً لما يتم استخدامه من قيمة تلك التسهيلات. وكانت «مدينة الأعمال» قد سجلت أرباحاً في العام المنصرم بـ 2.07 مليون دينار، مقارنة بـ 3.09 مليون دينار أرباح عام 2024، بتراجع سنوي 33.1 %.



سعر برميل النفط الكويتي يرتفع بـ 6.69 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات أمس بواقع 6.69 دولار؛ وذلك وفق السعر المعلن من وزارة النفط الكويتية.

سجل سعر برميل النفط الكويتي بتعاملات أمس نحو 100.33 دولار، مقابل 93.64 دولار للبرميل في تعاملات الثلاثاء الماضي.

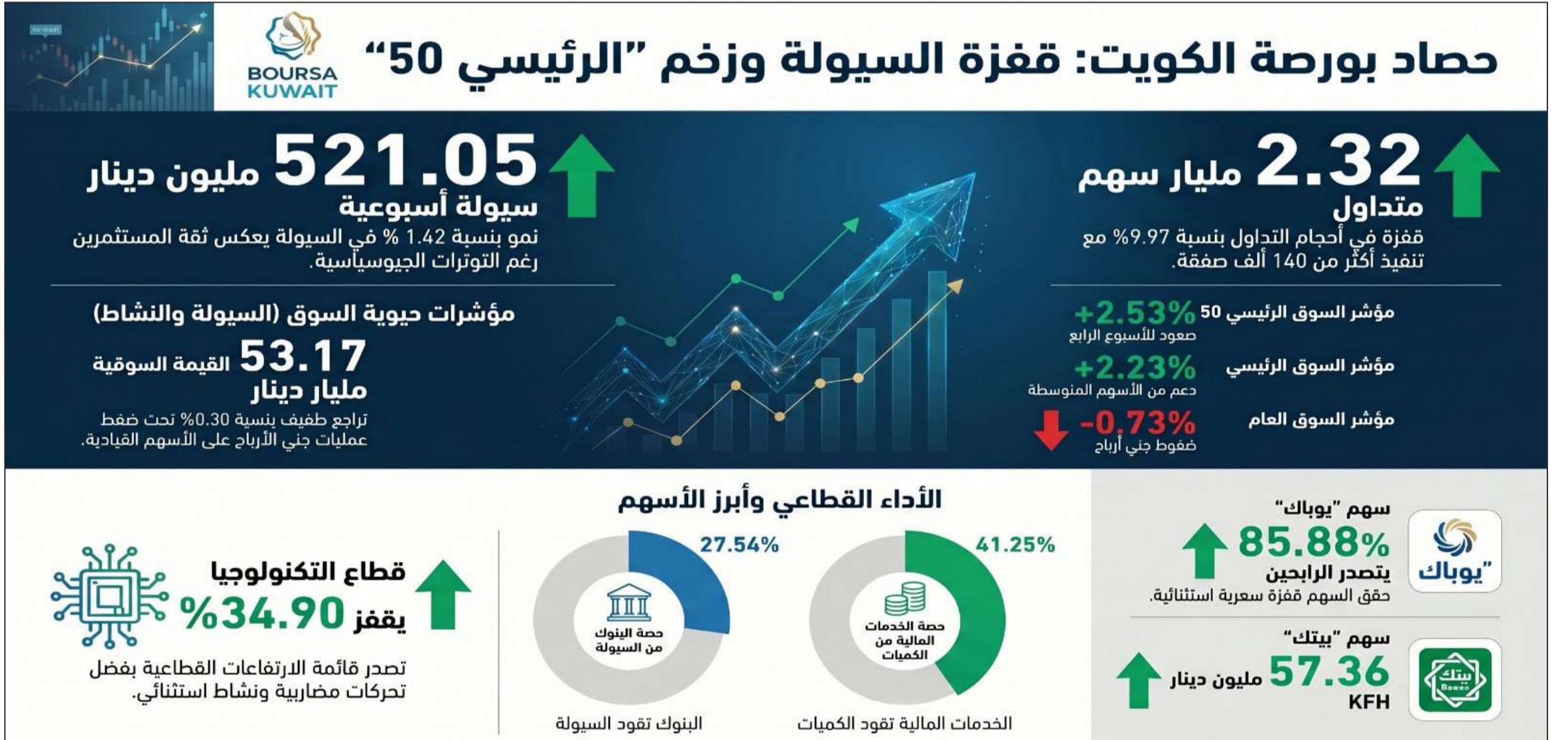
تزامن ذلك الارتفاع مع زيادة أسعار العقود الآجلة للنفط عالمياً، بعد انخفاض مفاجئ في مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة.

«الرئيسي 50» يواصل الصعود للأسبوع الرابع بدعم الزخم الشرائي

521 مليون دينار سيولة أسبوعية تعيد تشكيل بوصلة البورصة

2 تنفيذ 140.24 ألف صفقة بنمو 8.92% يعكس توسع المشاركة

1 ارتفاع أحجام التداول 9.97% إلى 2.32 مليار سهم خلال أسبوع



كتب مساعد صالح

تتباين عند الإغلاق وسط صعود ل7 قطاعات

- تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، الخميس، وسط صعود لـ7 قطاعات.
- انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.07%، بينما زاد «العام» بـ0.08%، ونما «الرئيسي» بـ0.91%، وارتفع «الرئيسي 50» بنسبة 0.89%، عن مستوى أمس الأربعاء.
- سجلت البورصة الكويت تداولات بقيمة 92.45 مليون دينار، وزعت على 417.49 مليون سهم، بتنفيذ 26.31 ألف صفقة.
- شهدت الجلسة ارتفاعاً بـ7 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ13.56%، بينما تراجع 6 قطاعات في مقدمتها منافع بـ1.36%.

تحركات مضاربية

قطاعياً، مالت الكفة لصالح الارتفاع، حيث صدرت 9 قطاعات مقابل تراجع 4 قطاعات، وجاء قطاع التكنولوجيا في صدارة الراجحين بنسبة استثنائية بلغت 34.90%، ما يعكس تحركات مضاربية ونشاطاً استثنائياً على بعض مكوناته.

الخدمات المالية

ومن حيث النشاط، استحوذ قطاع الخدمات المالية على النصيب الأكبر من التداولات من حيث الكميات بنسبة 41.25% بما يعادل 955.23 مليون سهم، إضافة إلى

8387.39 نقطة، مدعوماً بانتقائية واضحة من قبل المستثمرين، في ظل توجه نحو الأسهم التي تتمتع بفرص نمو أو تحركات خاصة.

ضغوط محدودة

في المقابل، تعرض مؤشر السوق العام لضغوط محدودة، متراجعاً بنسبة 0.73% فاقداً 69 نقطة ليغلق عند 9444.34 نقطة، كما أنهى المؤشر الأول تعاملاته الأسبوعية على انخفاض طفيف بنسبة 0.27% بما يعادل 23.69 نقطة، متأثراً بعمليات جني أرباح بعد موجة صعود استمرت لثلاثة أسابيع متتالية.

وعلى مستوى القيمة السوقية، سجلت الأسهم المدرجة تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.30% لتبلغ 53.17 مليار دينار، مقارنة بـ53.33 مليار دينار في الأسبوع السابق، في انعكاس مباشر للضغوط التي طالت الأسهم القيادية.

فرضت التداولات المرتفعة نفسها كلاعب رئيسي في رسم ملامح أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الحالي، بعدما سجلت السيولة قفزة لافتة تجاوزت 521 مليون دينار، في مؤشر واضح على استمرار شهية المستثمرين، رغم التباين الذي طغى على حركة المؤشرات الرئيسية في ظل مشهد جيوسياسي معقد وترقب محفزات جديدة.

وجاء هذا النشاط بالتزامن مع تمديد الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران، وهي خطوة خففت نسبياً من حدة التوتر، لكنها لم تُنه حالة الحذر المسيطرة على الأسواق، خاصة مع استمرار تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما أبقى قرارات المستثمرين رهينة للتطورات السياسية.

وعكست التداولات نمواً متماسكاً، حيث ارتفعت السيولة بنسبة 1.42% على أساس أسبوعي لتبلغ 521.05 مليون دينار، فيما صدرت أحجام التداول بنحو 9.97% مسجلة 2.32 مليار سهم، إلى جانب نمو عدد الصفقات بنسبة 8.92% ليصل إلى 140.24 ألف صفقة، وهو ما يعكس اتساع قاعدة المشاركة في السوق.

ورغم هذا النشاط، جاءت حركة المؤشرات متباينة؛ إذ واصل مؤشر السوق الرئيسي 50 أداءه القوي مرتفعاً بنسبة 2.53% بما يعادل 227.47 نقطة ليغلق عند 9221.64 نقطة، محققاً مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي، في إشارة إلى استمرار الزخم على الأسهم التشغيلية والمتوسطة.

كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2.23% راجحاً 183.34 نقطة ليصل إلى

الهدوء النسبي

وعلى صعيد الأداء العام، شهد السوق الأول حالة من الهدوء النسبي، بعد موجة صعود قوية استمرت لثلاثة أسابيع، حيث اتجهت المحافظ إلى جني الأرباح، بالتزامن مع ترقب نتائج الشركات للربع الأول، والتي يُتوقع أن تلعب دوراً محورياً في تحديد الاتجاهات القادمة.

في المقابل، واصل مؤشر «الرئيسي 50» تحقيق المكاسب، مدفوعاً باستمرار الزخم على الأسهم المتوسطة، إلى جانب تحركات انتقائية مدعومة بتوقعات إيجابية.

ورغم فشل عقد اجتماع جديد بين الأطراف المعنية في باكستان، وهو ما حدّ من اندفاع السوق نحو مزيد من المكاسب، إلا أن الأداء العام أظهر تماسكاً ملحوظاً، مع غياب عمليات البيع المكثفة، وهي إشارة إيجابية تعكس ثقة نسبية في السوق. كما ساهمت التوقعات بقرب التوصل إلى حلول للأزمة وعودة الملاحة في مضيق هرمز إلى طبيعتها، إلى جانب الدعم الحكومي والملاءة المالية القوية للدولة، في تعزيز حالة التفاؤل بين المستثمرين.

وبشكل عام، تظل النظرة إيجابية للسوق الكويتي على المدى المتوسط، مدعومة بأساسيات اقتصادية قوية، إلا أن المسار قصير الأجل سيظل مرهوناً بتطورات المشهد الجيوسياسي، إلى جانب نتائج الشركات، التي يُتوقع أن تكون المحرك الرئيسي خلال الفترة المقبلة.

4 المؤشر الرئيسي يرتفع 2.23% بدعم انتقائية الأسهم المتوسطة

3 «الرئيسي 50» يقفز 2.53% محققاً مكاسب للأسبوع الرابع

«تنظيم التأمين» تصدر تعميمين بينهما رفع إدراج «دار الشفاء»

أصدرت وحدة تنظيم التأمين الكويتية، تعميمين بشأن تنظيم قنوات التواصل وتسليم المستندات، ورفع إدراج بعض الأسماء من القائمة الوطنية، بينها مستشفى دار الشفاء.

أصدرت الوحدة التعميم رقم 7 لسنة 2026 بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات والتعاميم الصادرة من الوحدة، ووفقاً للقانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى قرار وزارة الخارجية رقم (176) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يأتي ذلك إلى جانب قرار اللجنة الصادر، باعتماد رفع الإدراج عن كل من شركة مستشفى دار الشفاء ومدير عايض مهدي العجمي.

وفي بيان منفصل، فقد جاء تعميم الوحدة رقم 6 لسنة 2026 بشأن تنظيم قنوات التواصل وتسليم المستندات، بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وحرصاً من وحدة تنظيم التأمين على آلية التواصل بينها وبين الشركات الخاضعة لرقابتها وتوحيد قنوات المراسلات، وضمان سرعة الإنجاز ودقة التابعة.

ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي، أمام 4 عملات أجنبية في مقدمتها الفرنك السويسري بنسبة 0.58 %.

وعلى الجانب الآخر، فقد انخفض الدينار مقابل الدولار الأمريكي و 5 عملات عربية بنسبة 0.05 % لكل منهم، وذلك عن مستوى أمس.

الدينار يرتفع أمام 4 عملات أجنبية

804 ملايين دينار لدعم مؤشرات التنافسية الدولية

طموح الصدارة.. الكويت ضمن الـ 35 الكبار عالمياً

1 وضع نظام حوكمة لكل برنامج لضمان نجاحه في تحقيق النتائج والسياسات

2 كل برنامج يتضمن حزمة مشروعات متجانسة لتحسين وضع الكويت في التنافسية



كتب خالد فهاد

3 2026/2025 الأعلى انفاقاً في 4 سنوات بقيمة 804 ملايين دينار وبنسبة 60 %

تضع دولة الكويت نصب أعينها هدفاً استراتيجياً واضحاً ضمن خطتها التنموية لعام 2026/2025، وهو اختراق حاجز الدول الـ 35 الأولى في المؤشرات الدولية بحلول عام 2035. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الخطة نظام حوكمة صارم لكل برنامج تنموي، يضمن تحويل السياسات إلى نتائج ملموسة تعزز من جاذبية الدولة كمركز مالي وتجاري إقليمي.

و تمثل التنمية نقطة تحول في الإدارة التنموية للكويت، ليس فقط من حيث حجم الإنفاق الذي يعد الأعلى في 4 سنوات، بل من خلال تبني نموذج «الحوكمة والنتائج» لضمان استعادة الكويت لمكانتها في مؤشرات التنافسية العالمية.

وكشفت البيانات الواردة في الخطة عن إنفاق 803.158 مليون دينار على مشاريع

ويتم اختيار تلك المشروعات في ضوء قدرتها على تحسين وضع الكويت في التنافسية العالمية، وبالتالي تحقيق رؤية الدولة في أن تكون دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمارات.

وأوضحت الأمانة في مقدمة تقرير الخطة أنها اعتمدت مؤشرات لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية السامية، استخدمت هذه المؤشرات للوقوف بشكل محدد على الفجوات التي تواجه كل برنامج، وتحديد آليات التنفيذ اللازمة لسد الفجوات.

وقد تميزت خطة التنمية السنوية الجديدة عن بقية الخطط السنوية السابقة بأنها تقوم على معايير أكثر تحديداً في اختيار المبادرات التنموية، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلف برامج الخطة.

لاستكمال تحقيق السياسات.

وتشتمل آليات تنفيذ خطط التنمية على النظم والمعايير المؤسسات القدرات الأتمتة القوانين واللوائح الاستثمار الخاص الاستثمار الحكومي.

وقد أوضح تقرير التنمية الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أن خطة 2026/2025 اعتمدت على 7 ركائز أساسية محددة، تتكون كل ركيزة من مجموعة من البرامج المحددة والتي يبلغ عددها (32) برنامجاً تنموياً، بحيث يشمل كل برنامج حزمة من المشروعات المتجانسة،

ووضعت خطة التنمية 2026/2025 عدة آليات تنفيذية تستهدف تحسين ترتيب الكويت في كافة المؤشرات الدولية، حيث تم وضع نظام حوكمة لكل برنامج لضمان نجاحه في تحقيق النتائج والسياسات، يستهدف كل ذلك، تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن الدول الـ 35 الأولى بحلول عام 2035. ووفق البيانات الواردة في الخطة، فإن خطة التنمية السنوية تدار كحزمة مبادرات تتم مراجعتها سنوياً، حيث تخضع للتعديل وفقاً لأداء المبادرات أو وضع مبادرات جديدة

التنمية حتى الربع الأخير من خطة التنمية 26/25 وتمثل المبالغ المنصرفة 60 % من إجمالي التكلفة السنوية المعتمدة والتي تبلغ 1.333 مليار دينار بزيادة 335.004 مليون دينار مقارنة بالمبالغ المنصرفة على مشاريع خطة التنمية 25/24 والتي بلغت 468.154 مليون دينار بنسبة 43 % من الإجمالي والذي بلغ 1.069 مليار دينار. وبينت الإحصاءات أن خطة التنمية 26/25 شملت 133 مشروعاً منها 10 مشاريع لم تبدأ و 42 في مرحلة التحضير و 67 في مرحلة التنفيذ و 14 في مرحلة التسليم.

الهيكلية الجديدة: 7 ركائز و32 برنامجاً

تعتمد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية منهجية «المشروعات المتجانسة»، حيث تنوع الخطة على: «7 ركائز أساسية تشمل 32 برنامجاً تنموياً، تم اختيارها بناءً على قدرتها المباشرة في سد الفجوات التنافسية وتحسين ترتيب الكويت عالمياً».

منظومة متكاملة لأتمتة والتشريع

تميزت خطة هذا العام عن سابقتها بوضع معايير أكثر دقة في اختيار المبادرات، مع التركيز على الأتمتة وتطوير القدرات المؤسسية، تحديث القوانين واللوائح لدفع عجلة التنفيذ، تفعيل الشراكة بين الاستثمار الحكومي والقطاع الخاص.

133 مبادرة تحت المجهر

تدار الخطة الحالية كحزمة مبادرات مرنة تخضع للمراجعة الدورية، وتتوزع مشروعاتها الـ 133 وفق الحالات التالية:

- مرحلة التنفيذ: 67 مشروعاً.
- مرحلة التحضير: 42 مشروعاً.
- مرحلة التسليم: 14 مشروعاً.
- مشاريع لم تبدأ بعد: 10 مشاريع.

بنسبة نمو بلغت 1.0% على أساس سنوي

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 135.5 مليون دينار في الربع الأول

1 البحر: أداء مستقر يعكس مرونة نموذج أعمال «الوطني» رغم ارتفاع مستويات عدم اليقين إقليمياً وعالمياً

2 الصقر: تنوع أعمالنا وانتشارها الجغرافي أسهما في الحد من تأثير التوترات الجيوسياسية الأخيرة على أدائها



عصام الصقر



حمد البحر

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، حيث حقق البنك صافي أرباح بلغت 135.5 مليون دينار كويتي (441.3 مليون دولار أمريكي)، بنمو نسبته 1.0% مقارنة بصافي أرباحه في الربع الأول من عام 2025 البالغة 134.1 مليون دينار كويتي (436.8 مليون دولار أمريكي). وارتفع إجمالي الموجودات كما في نهاية مارس 2026 بنسبة 10.7% على أساس سنوي ليصل إلى 46.1 مليار دينار كويتي (150.2 مليار دولار أمريكي)، فيما نمت القروض والتسليفات الإجمالية بنسبة 10.9% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من عام 2025 لتبلغ 27.3 مليار دينار كويتي (88.9 مليار دولار أمريكي). وشهدت ودائع العملاء نمواً بلغت نسبته 10.0% على أساس سنوي لتصل إلى 25.9 مليار دينار كويتي (84.3 مليار دولار أمريكي)، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 6.0% مقارنة بمستواها في الربع الأول من عام 2025 لتبلغ 4.3 مليار دينار كويتي (13.9 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية مارس 2026.

استمرارية الأعمال

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، أن النتائج المالية التي حققتها المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026 تعكس متانة أدائها التشغيلي، مدعومة بتنوع مزيج الأعمال، والانتشار الجغرافي المدروس، والاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل، إلى جانب الإدارة الحكيمة للمخاطر.

وأكد أن تنوع محفظة أعمال مجموعة بنك الكويت الوطني وانتشارها الجغرافي أسهما في تعزيز مرونتها والحد من تأثير التوترات الجيوسياسية الأخيرة على أدائها، مؤكداً أن «الوطني» واصل تنفيذ عملياته بكفاءة عالية ودون أي تعطل، رغم التحديات التي تشهدها بعض أسواق المنطقة.

وأوضح الصقر أن عمليات البنك في الأسواق المتأثرة ضمن منطقة الشرق الأوسط مستمرة بصورة طبيعية ومنظمة، مشيراً إلى أن جميع الأنظمة المصرفية ومنتجات خدمة العملاء تعمل بكامل جاهزيتها وكفاءتها، دون أي تأثير على سير الأعمال أو جودة الخدمات المقدمة.

وأضاف أن «الوطني» واصل خلال الربع الأول من عام 2026 تقديم كافة خدماته المصرفية للأفراد والشركات داخل الكويت وخارجها بشكل طبيعي وآمن، سواء من خلال فروعها المحلية، أو عبر الفروع الخارجية والشركات التابعة التي استمرت في أداء أعمالها وفق الخطط التشغيلية المعتمدة وبانسيابية تامة.

ولفت الصقر إلى أن القنوات الرقمية، بما في ذلك برنامج خدمة الوطني عبر الجوال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تعمل بكفاءة كاملة، إلى جانب شبكة أجهزة السحب الآلي المنتشرة في مختلف المناطق والتي تعمل على مدار الساعة، لافتاً إلى استمرار الإدارات الحيوية واللوجستية في أداء مهامها، وأكد البحر التزام «الوطني» بأداء

أبرز النتائج والمؤشرات خلال الربع الأول من عام 2026:

- 6.6% نمو صافي الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي لتبلغ 331.2 مليون دينار كويتي
- 10.7% زيادة بإجمالي الموجودات على أساس سنوي لتبلغ 46.1 مليار دينار كويتي
- 10.9% ارتفاع على أساس سنوي إجمالي القروض والتسليفات لتبلغ 27.3 مليار دينار كويتي
- 10.0% نمو ودايع العملاء على أساس سنوي لتبلغ 25.9 مليار دينار كويتي
- 4.3 مليار دينار كويتي حقوق المساهمين بارتفاع بلغت نسبته 6.0% على أساس سنوي
- 1.35% نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطيتها 241%
- 16.4% معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة

والكربوني بحلول عام 2060. وفي إطار تعزيز بيئة العمل، لفت الصقر إلى إطلاق البنك لمجلس التنوع والإنصاف والشمول خلال الربع الأول من عام 2026، في خطوة تعكس حرصه على بناء بيئة عمل عادلة وشاملة تحوّل التنوع إلى مصدر قوة وابتكار.

بيئة الأعمال

وفيما يتعلق ببيئة الأعمال في الكويت، قال الصقر: «أظهرت بيئة الأعمال مؤشرات تحسن مع مطلع العام الحالي، مدعومة بنمو الائتمان، وارتفاع نشاط القطاع العقاري، وزيادة قيمة المشاريع المسندة، إلا أن التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة أقت بظلالها على المشهد العام، وجعلت الأفاق الاقتصادية أكثر عرضة لحالة متزايدة من عدم اليقين».

وأوضح الصقر أنه، ورغم حالة عدم اليقين السائدة، تمتلك الكويت مصداقاً مالية قوية تعزز قدرتها على مواجهة التحديات الحالية، مؤكداً أن متانة الأصول المالية للدولة، إلى جانب استمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في البنية التحتية خلال الفترة المقبلة، تشكل عوامل رئيسية داعمة لاستقرار الاقتصاد الكويتي.

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني سيواصل التركيز على تعزيز مرونته التشغيلية، وتنويع مصادر دخله، والحفاظ على نهج المتحفّظ، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لمساهمي وعملائه في مختلف الظروف الاقتصادية.

وأشاد الصقر بحزمة الإجراءات الرقابية والتحوطية التي أطلقها بنك الكويت المركزي مؤخراً، مشيراً إلى دورها في تعزيز استقرار ومرونة القطاع المصرفي المحلي، ورفع قدرته على مواصلة دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الظروف الراهنة.

ومن بين الأكثر إقليمياً، مشيراً إلى أن «الوطني للثروات» كالت جهودها بالحصول على جائزة «الأفضل على مستوى العالم في الخدمات المصرفية الخاصة للجيل القادم لعام 2026» وجائزة «الأفضل في الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى الكويت لعام 2026»، من مجلة غلوبل فاينانس العالمية، إضافة إلى نيلها جائزة «أفضل مدير ذو تركيز استثماري إقليمي في الشرق الأوسط لعام 2026» من منصة MandateWire العالمية التابعة لصحيفة فايننشال تايمز.

الاستدامة وتعزيز بيئة العمل

وأكد الصقر التزام «الوطني» بمواصلة جهوده في مجال الاستدامة، من خلال تعزيز مبادرات التمويل الأخضر وتطوير منتجات وخدمات تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ودعم توجهات الدولة لتحقيق الحياد

وذكر الصقر أن «الوطني» واصل تعزيز قاعدة عملائه من خلال طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة، وتقديم خدمة عملاء متميزة، مشيراً إلى أن البنك يسعى عبر استثماراته المتواصلة في مجال التكنولوجيا والابتكار، لتأكيد تفوقه في تقديم خدمات مصرفية رقمية تعزز نموه المستقبلي المستدام، وتسهم في تعظيم القيمة المضافة لعملائه ومساهمي.

وبين أن العمليات الدولية لمجموعة بنك الكويت الوطني إضافة إلى زراعتها الإسلامي - بنك بوبيان - ساهما في تعزيز صافي الإيرادات التشغيلية وصادفي ربح المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026، ما يعكس صحة رؤية «الوطني» ونجاح إستراتيجية التنوع التي يتبعها.

وأشار الصقر إلى مواصلة مجموعة «الوطني للثروات» ترسيخ مكانتها كأكبر كيان لإدارة الثروات في الكويت،

بما يضمن تلبية احتياجات العملاء، لاسيما في مجالات التمويل التجاري وخدمات الشركات، دون أي انقطاع. وشدد الصقر على أن سلامة الموظفين والعملاء تمثل أولوية قصوى لدى البنك، حيث تم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان بيئة عمل آمنة ومستقرة، مع الحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال في مختلف الأسواق.

قطاعات الأعمال الرئيسية

وأفاد الصقر بأن قطاعات الأعمال الرئيسية في مجموعة بنك الكويت الوطني واصلت تحقيق أداء جيد خلال الربع الأول من عام 2026، ما أسهم في نمو صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 6.6% على أساس سنوي لتبلغ 331.2 مليون دينار كويتي (1.1 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية مارس 2026.



3 إجراءات بنك الكويت المركزي الأخيرة تعزز قدرة القطاع المصرفي على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية

بربحية سهم بلغت 4.95 فلس

«بوبيان» يحقق 26.4 مليون دينار كويتي
أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 20261
عبدالعزیز الشایع: القطاع المصرفي الكويتي يظهر مرونة في مواجهة التقلبات العالمية2
عادل الماجد: أداء متوازن رغم التحديات الجيوسياسية مدعوماً بقوة المركز المالي والإدارة الحصيفة للمخاطر

عادل الماجد

عبر مجموعة من النصائح التي تستند إلى تجارب وخبرات واقعية، بهدف تزويد رواد الأعمال برؤى تطبيقية تساعدهم على إدارة أعمالهم بكفاءة، وتعزيز قدرتهم على الاستثمارية والتعامل مع التحديات وتجاوز الصعوبات.

من جهة أخرى، واصل «بوبيان» ترسيخ حضوره في المشهد الاقتصادي إقليمياً ومحلياً من خلال تواجده ضمن قائمة أقوى 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2026 من حيث القيمة السوقية والأصول والربحية الصادرة عن مجلة «فوربس»، حيث حل في المركز الثالث محلياً بين البنوك الكويتية، والمركز الـ 52 إقليمياً ضمن نفس القائمة، متقدماً 9 مراكز مقارنة بتصنيف العام الماضي.

وقدم «بوبيان» تجربة جديدة استثنائية لعملائه المميزين من خلال «بوبيان كونسيرج»، أول تطبيق من نوعه في الكويت لخدمات الكونسيرج المميزة، التي تواكب أسلوب حياة العملاء وتطلعاتهم المتزايدة نحو الراحة والرفاهية.

المحلي والإقليمي. وتجسد هذه المبادرة تحولاً في دور البنك نحو تبني نموذج الشريك التشغيلي والاستراتيجي، من خلال دعم الشركات في مختلف مراحل نموها، بدءاً من تطوير الحلول وتشغيلها، وصولاً إلى التوسع وتعزيز فرص النمو.

وبالتزامن مع إطلاق المبادرة، أعلن البنك عن تشكيل مجلس استشاري يضم نخبة من القيادات التنفيذية ورواد الأعمال، بما يوفر إشرافاً استراتيجياً وإرشاداً عملياً يعزز جاهزية الشركات ويدعم اتخاذ قرارات مبنية على خبرات سوقية متقدمة. كما تقدم المبادرة نموذج دعم متكامل عبر مسارات متعددة تشمل الشراكات، والإرشاد، وربط الشركات بالفرص، إلى جانب دعم النمو والاستثمار، بما يعكس رؤية البنك في المساهمة في بناء اقتصاد رقمي متطور وتعزيز منظومة الابتكار المالي.

وبالتعاون مع شركاء المجلس الاستشاري، قدم «بوبيان» محتوى عملياً



عبدالعزیز الشایع

عالية عبر مختلف القنوات دون انقطاع، مدعوماً ببنية تقنية متطورة ومنظومة رقمية متكاملة عززت مرونة العمليات وقدرتها على التكيف مع مختلف المتغيرات. وتعكس هذه الاستثمارات نهج البنك في تبني حلول رقمية متقدمة ترتقي بجودة الخدمات المقدمة، حيث توفر تجربة مصرفية متكاملة تتيح للعملاء تنفيذ معاملاتهم بسهولة وسرعة على مدار الساعة، بما في ذلك خدمة «مساعد» الرقمية، في تأكيد على قدرة البنك على الحفاظ على كفاءة الأداء واستمرارية تقديم خدماته بنفس المستوى، وتعزيز موقعه في مجال التحول الرقمي المصرفي.

دعم استثمارية الأعمال

وفي إطار توجهه الاستراتيجي، أطلق «بوبيان» مبادرة Empower by Buiyan، والتي تستهدف دعم الشركات التقنية التي تجاوزت مرحلة الفكرة وتسعى إلى تحقيق نمو فعلي والتوسع في السوقين

مع بنك الدم المركزي، بمشاركة عدد من موظفي البنك، في خطوة تجسد روح المسؤولية المجتمعية. وامتداداً لذلك، أطلق البنك مبادرات موجهة لدعم العاملين في الصفوف الأمامية، من بينها تقديم عرض خاص بالتعاون مع تطبيق JustClean لخدمة تنظيف وتجهيز الزي الرسمي، إلى جانب توفير وجبات صحية مجانية بالتعاون مع Vend it في عدد من الجهات الحيوية. كما واصل البنك جهوده التوعوية عبر قنواته الرقمية، من خلال نشر رسائل تعزز الوعي الرقمي، والتأكيد على أهمية التحقق من مصادر المعلومات، إلى جانب مبادرات توعوية تستهدف تعزيز الاستقرار الأسري.

الاستثمار الرقمي

أكد «بوبيان» أن استثماراته في الخدمات الرقمية شكلت ركيزة أساسية في ضمان استمرارية عملياته التشغيلية خلال الفترة، حيث واصل تقديم خدماته المصرفية بكفاءة

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان، عادل الماجد «تعكس النتائج المالية التي حققها بنك بوبيان خلال الربع الأول من العام الحالي ما يتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الظروف، مدعوماً باستراتيجية واضحة تركز على تنوع منتجاته وخدماته، إلى جانب الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة».

وأضاف «كما ساهم مزيج الأعمال وتنوع الاستثمارات، إلى جانب كفاءة إدارة المخاطر، في تعزيز مرونة البنك التشغيلية عبر مختلف قطاعاته، بما مكّنه من الاستمرار في تحقيق أداء مستقر خلال هذه المرحلة».

وأشار الماجد إلى الدور المحوري الذي لعبه بنك الكويت المركزي في ظل المستجدات الحالية وما اتخذته من إجراءات تحفيزية لتعزيز مرونة القطاع المصرفي ودعم استقرار

الأنظمة المالية، بما يعكس كفاءة الإطار الرقابي وفعاليتها في التعامل مع مختلف المتغيرات، وهو ما انعكس إيجاباً على بيئة العمل المصرفي وتعزيز الثقة في القطاع. وتابع الماجد «أما على مستوى بوبيان، فقد واصل البنك تقديم حلول وخدمات مبتكرة تواكب تطورات السوق، إلى جانب تطوير خدماته الرقمية وتعزيز الابتكار، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة عالية، وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة، وتوسيع قاعدة عملائه، في إطار سعيه لتحقيق نمو مستدام».

الواجب في كل الأوقات

وفي ضوء التطورات الراهنة، حرص بنك بوبيان على مواصلة دوره المجتمعي من خلال مبادرات عملية تعكس التزامه بدعم المجتمع ومؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، شارك فريق بوبيان التطوعي في حملة للتبرع بالدم بالتعاون

أعلن بنك بوبيان عن نتائجها المالية خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 26.4 مليون دينار كويتي بربحية 4.95 فلس للسهم. وزادت أصول البنك إلى 10.4 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7% مقارنة بالعام السابق كما بلغت محفظة التمويل 7.8 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 8% كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12.3%.

وفي تعليقه على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة بنك بوبيان، عبدالعزيز عبدالله دخيل الشايح «حقق بنك بوبيان نتائج جيدة خلال الربع الأول من العام الحالي، رغم التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، والتي كان لها تأثير مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع المصرفي».

وأضاف أن القطاع المصرفي الكويتي أثبت صلابته وقدرته على التعامل مع المتغيرات بكفاءة عالية، مدعوماً بأسس مالية متينة وإطار رقابي متطور، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على استقرار المنظومة المالية واستمرارها في أداء دورها الحيوي».

وأوضح الشايح أن «بوبيان» يواصل تنفيذ استراتيجيته القائمة على النمو المتوازن، من خلال إدارة فعالة للمخاطر وتنوع مصادر الدخل، بما يعزز من قدرته على الحفاظ على استقرار أدائه ومثانة مركزه المالي، والاستمرار في دعم الاقتصاد الوطني، مع تطلعنا إلى استقرار أكبر خلال الفترة المقبلة بما ينعكس إيجاباً على مختلف القطاعات.

وأكد «يتمتع بوبيان بمكانة رائدة على مستوى القطاع المالي المحلي، مع حرصه على تقديم قيمة مضافة مستدامة لمساهميهم وعماله والمجتمعات التي يعمل بها، إلى جانب تطوير حلول وخدمات مصرفية تلبى تطلعات عملائه وتواكب احتياجاتهم المتغيرة».

تقديرًا لريادته في الاستدامة على مستوى المنطقة

بيت التمويل الكويتي يفوز بجائزة «أفضل بنك في دعم استدامة المجتمعات»



مشعل الشايح

قراءتها نخبة من كبار صناعات القرار المالي والإداري في الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. ويقدم الموقع الإلكتروني للمجلة (GFMag.com) تحليلات معمقة ورؤى مهنية تستند إلى خبرة تمتد لقرابة أربعة عقود في الأسواق المالية الدولية. يقع المقر الرئيسي للمجلة في مدينة نيويورك، مع مكاتب تمثيلية منتشرة حول العالم.

والمقاسة في تمويل الاستدامة البيئية والاجتماعية. وقد غطى نطاق التقييم كافة المبادرات ومؤشرات الأداء المسجلة خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر 2025.

الجدير بالذكر أن مجلة غلوبل فايننس تأسست في عام 1987، وتتمتع بقاعدة انتشار تصل إلى نحو 50.000 قارئ في 185 دولة وإقليمياً ومنطقة. وتضم قائمة

الأمر الذي يعزز مكانته المرموقة بين كبرى المؤسسات المالية العالمية الرائدة في مجال الاستدامة.

من جانبه، قال المؤسس ومدير تحرير مجلة «غلوبل فايننس»، جوزيف جيارابوتو: «تحتفي جوائز «غلوبل فايننس» للتمويل المستدام بالمؤسسات المالية التي تيرهن عن قيادة مبتكرة وتطرح حلولاً فعالة عبر مجموعة واسعة من المبادرات».

وأضاف: «يشهد التمويل المستدام توسعاً مستمراً في الأسواق العالمية الرئيسية، مدفوعاً بالزخم القوي في إصدارات الصكوك الخضراء والاجتماعية وصكوك الاستدامة، حيث بات سوق الدين المستدام يُقاس الآن بالتربليونات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك تشتت الأطر التنظيمية، وفجوات البيانات والإفصاح، والمخاوف المتعلقة بـ «الغسل الأخضر»، والحاجة إلى قياس أكثر مصداقية للأثر المرجو».

استند فريق تحرير «غلوبل فايننس» في اختيار الفائزين إقليمياً إلى آلية تقييم دقيقة شملت مراجعة طلبات الترشيح، والبحوث المستقلة، ومدى موافقة سياسات الحوكمة مع الأهداف الاستراتيجية، فضلاً عن النتائج الملموسة

الاستراتيجية العامة للمجموعة، مع تبني المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، لافتاً إلى أن هذه الجهود تتسجم مع رؤية الكويت 2035 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، مما يعزز التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية مسؤولة وتستنشر المستقبل. وأضاف: «أصدرنا في 2025 التقرير السنوي الخامس للاستدامة، الذي استعرضنا فيه ما حققناه من تقدم ومبادرات نوعية تحت مظلة ركائزنا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). كما أصدرنا تقريرنا الثالث للبيضة الكربونية، الذي قدم تقييماً دقيقاً وشاملاً للأثر البيئي لعملياتنا التشغيلية. وتجسد مثل هذه التقارير التزامنا الجوهري بمبدأ الشفافية، فضلاً عن أنها تمثل أداة محورية لرصد الانبعاثات والارتقاء المستمر بمنظومة أدائنا البيئي».

وأشار الشايح إلى أنه استناداً إلى سجل إنجازاته في مجال الاستدامة، نجح بيت التمويل الكويتي في الحصول على تصنيف (A) ضمن مؤشر MSCI ESG، وهو ما يعكس قوة أدائه في معايير الاستدامة (ESG)، وكفاءة أدائه في التمويل المستدام. كما تم إدراج البنك ضمن مؤشر FTSE4Good (العالبي،

بالاستدامة باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجية وعمليات البنك».

وأضاف: «الريادة المالية تستوجب المسؤولية في بناء ورعاية مجتمعات تتسم بالمرونة والشمول والوعي البيئي. ومن خلال ما نقدمه من مبادرات التمويل المستدام، وبرامج تنمية ذات أثر مجتمعي ملموس، واستثمارات تستهدف النمو المستدام؛ تضعنا هذه الجائزة أمام حافز أكبر لترسيخ مكانتنا كقوة دافعة للتنمية المستدامة، ومحرك أساسي لتمكين المجتمع».

وأشار الشايح إلى أن بيت التمويل الكويتي يواصل دمج الاستدامة في



حصص بيت التمويل الكويتي جائزة «أفضل بنك في دعم استدامة المجتمعات على مستوى الشرق الأوسط» من مجلة غلوبل فايننس، في إطار النسخة السادسة من جوائز التمويل المستدام السنوية، تقديراً لريادته المتميزة في مجال التمويل المستدام عالمياً.

وأقيم حفل توزيع جوائز غلوبل فايننس للتمويل المستدام 2026 في لندن، وذلك لتكريم المؤسسات الرائدة التي قدمت نموذجاً متميزاً في تمويل المبادرات الهادفة للحد من تداعيات التغير المناخي، وترسيخ الشمول المالي، والمشاركة في صياغة مستقبل أكثر استدامة ومرونة. وقد تم اختيار الفائزين ضمن فئات متعددة، شملت: تمويل الاستدامة، ودعم المجتمع، والشفافية وإعداد التقارير، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى تمويل الاستدامة في الأسواق الناشئة؛ في تغطية واسعة شملت مؤسسات من 56 دولة وإقليمياً ومنطقة.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال رئيس الالتزام والحوكمة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، مشعل الشايح: «فخورون بحصولنا على جائزة غلوبل فايننس كأفضل بنك في دعم استدامة المجتمعات على مستوى الشرق الأوسط. ويأتي هذا التكريم ليؤكد التزامنا الراسخ

هبوط جماعي يشمل 20 قطاعاً باستثناء التأمين

اللون الأحمر يسيطر على السوق السعودي.. و«تاسي» يخسر 135 نقطة

السوق الموازي

في السوق الموازي، تراجع مؤشر (نمو حد أعلى) بنسبة 0.04% ليغلق عند 22,851.49 نقطة، في أداء يعكس تماسكاً نسبياً مقارنة بالسوق الرئيسية، رغم الضغوط العامة.

توازن هش.. سيولة مرتفعة واتجاه ضعيف

تعكس جلسة الخميس واحدة من أكثر المراحل حساسية في مسار السوق، حيث تتقاطع عدة عوامل متناقضة في تأثيرها، أبرزها ارتفاع مستويات السيولة في مقابل ضعف الاتجاه العام للمؤشر. فالسوق لا يعاني من نقص في النشاط، بل من غياب الزخم الشرائي القادر على تحويل هذه السيولة إلى قوة دفع صاعدة.

كما أن اتساع نطاق التراجعات، الذي شمل الغالبية العظمى من الأسهم والقطاعات، يعكس تحولاً واضحاً في شهية المستثمرين نحو تقليص المخاطر، خاصة في ظل الضغوط المستمرة على الأسهم القيادية التي تلعب دوراً محورياً في توجيه المؤشر.

ومن زاوية أعمق، يشير التراجع الجماعي للقطاعات إلى أن السوق يمر بمرحلة إعادة تسعير شاملة، حيث يعيد المستثمرون تقييم مراكزهم بناءً على معطيات جديدة، سواء كانت مرتبطة بالنتائج المالية، أو التوقعات الاقتصادية، أو حتى تحركات السيولة بين القطاعات.

هذه المرحلة غالباً ما تكون انتقالية، لكنها تحمل في طياتها مؤشرات مهمة على اتجاه السوق القادم، خاصة إذا استمرت الضغوط على الأسهم الثقيلة.

بين الدعم والضغوط.. السوق يبحث عن اتجاه

من المتوقع أن يستمر التذبذب في أداء السوق خلال الفترة المقبلة، في ظل غياب محفزات قوية قادرة على حسم الاتجاه، مع بقاء المؤشر تحت تأثير مباشر لتحركات الأسهم القيادية، خاصة في قطاعات البنوك والمواد الأساسية.

هذه القطاعات تمثل العمود الفقري للسوق، وأي تحسن في أدائها قد يشكل نقطة تحول إيجابية، تدفع المؤشر لاستعادة جزء من خسائره، خاصة إذا تزامن ذلك مع تحسن في مستويات السيولة النوعية (المؤسسية).

في المقابل، فإن استمرار الضغوط الحالية، خصوصاً على الأسهم ذات الوزن الثقيل، قد يدفع المؤشر إلى اختبار مستويات دعم أدنى، وهو ما قد يفتح المجال لموجة تصحيح أوسع، وإن كانت ضمن الإطار الطبيعي لحركة الأسواق. كما أن سلوك المستثمرين في هذه المرحلة سيكون حاسماً، حيث سيحدد مدى استعدادهم للعودة إلى الشراء، أو الاستمرار في النهج الدفاعي، ما سيؤثر بشكل مباشر على اتجاه السوق في المدى القصير.



سيولة نشطة بلا اتجاه.. سوق ينتظر الإشارة

كما أن السوق يبدو في حالة ترقب واضحة، بانتظار محفزات جديدة سواء كانت نتائج مالية قوية، أو تطورات اقتصادية قادرة على إعادة التوازن، ودفع السيولة نحو الاتجاه الصاعد. وفي ظل هذه المعطيات، يمكن القول إن السوق يقف عند نقطة مفصلية، حيث قد تحدد التحركات القادمة ملامح المرحلة المقبلة، بين استعادة الزخم أو استمرار التذبذب ضمن نطاق ضيق.

وسجل قطاع المواد الأساسية انخفاضاً بنسبة 1.83%، متأثراً بتحركات سلبية في الشركات الكبرى، في حين تراجع قطاع الاتصالات بنسبة 0.44%، وقطاع الطاقة بنسبة 0.09%.

هذا الأداء الجماعي يعكس حالة من الضعف الشامل، حيث لم تتمكن أي من القطاعات الكبرى من توفير دعم حقيقي للمؤشر.

تحركات الأسهم

على مستوى الأسهم، تصدر سهم المقدمة قائمة الخاسرين بعد هبوطه بنسبة 6.82%، في تراجع يعكس ضغوطاً بيعية مكثفة. كما تراجع سهم سابك للمغذيات الزراعية بنسبة 5.05% ليغلق عند 141 ريال، عقب إعلان نتائجها المالية، ما يشير إلى أن النتائج جاءت دون توقعات السوق أو أثارت مخاوف المستثمرين.

في المقابل، برز سهم بترو رابع كأحد أبرز الراجحين، بعد ارتفاعه بنسبة 6.88%، مسجلاً أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، في أداء يعكس اهتماماً استثمارياً أو مضاربياً متزايداً. كما ارتفع سهم التعاون بنسبة 2.63%، مدعوماً بإعلانات إيجابية تتعلق بتوزيعات الأرباح وزيادة رأس المال.

نشيط مضاربي متزايد شهدت الجلسة نشاطاً واضحاً في

تعاكس جلسة الخميس صورة واضحة لسوق يتمتع بنشاط مرتفع من حيث السيولة، لكنه يفتقر إلى اتجاه واضح، في ظل سيطرة بيعية واسعة على معظم القطاعات، مقابل تحركات إيجابية محدودة تتركز في أسهم انتقائية.

هذا التباين بين قوة التداول وضعف الأداء السعري يشير إلى حالة من عدم اليقين، حيث يفضل المستثمرون التحرك بحذر، والتركيز على الفرص قصيرة الأجل، بدلاً من بناء مراكز استثمارية طويلة.

ومن زاوية أخرى، تعكس هذه السيولة وجود فرص مضاربية استغلها بعض المتداولين لتحقيق مكاسب سريعة، خاصة في الأسهم التي شهدت تقلبات حادة.

القطاعات تحت الضغط

شهدت جميع قطاعات السوق تراجعاً بنهاية الجلسة، باستثناء قطاع التأمين الذي تمكن من تسجيل ارتفاع بنسبة 0.72%، مدعوماً بتحركات إيجابية لبعض شركاته. وتصدر قطاع السلع الرأسمالية قائمة التراجعات بنسبة 2.25%، في إشارة إلى ضعف الطلب على هذا القطاع، الذي غالباً ما يتأثر بالتوقعات الاقتصادية. كما تراجع قطاع البنوك بنسبة 2.04%، وهو تراجع لافت نظراً لثقل هذا القطاع في المؤشر، حيث يعد من المحركات الرئيسية للسوق.

تقليل تعرضهم للسوق في ظل حالة عدم اليقين، ما يؤدي إلى زيادة الضغوط البيعية بشكل متسلسل.

السيولة المتداولة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 6.03 مليار ريال، من خلال تداول 331.37 مليون سهم، وهي مستويات تعكس استمرار النشاط القوي في السوق، رغم الاتجاه الهابط. لكن اللافت أن هذه السيولة جاءت في سياق بيعي، ما يشير إلى أن جزءاً كبيراً منها يمثل عمليات تخارج أو إعادة توزيع للمحافظ الاستثمارية، وليس دخولاً جديداً للأموال. كما أن ارتفاع السيولة بالتزامن مع التراجع يُعد مؤشراً على قوة الاتجاه الهابط على المدى القصير، حيث يكون مصحوباً بزيادة في أحجام التداول، ما يعزز من زخم الحركة.

أنهى سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الخميس على تراجع ملحوظ، في واحدة من الجلسات التي عكست تحولاً واضحاً في سلوك المستثمرين نحو البيع، مع ضغوط واسعة طالت مختلف القطاعات والأسهم، مقابل أداء إيجابي محدود للغاية اقتصر على قطاع التأمين.

ويعكس هذا الأداء حالة من إعادة التوازن داخل السوق، حيث فضل العديد من المستثمرين تقليص مراكزهم أو جني الأرباح، في ظل غياب محفزات قوية تدعم استمرار الاتجاه الصاعد، ما أدى إلى اتساع رقعة التراجعات خلال الجلسة.

اتجاه السوق

تراجع المؤشر العام بنسبة 1.20%، فاقداً 135.4 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,109.59 نقطة، وهو ما يمثل أحد أضعف الإغلاقات خلال الجلسات الأخيرة. ومن الناحية الفنية، يعكس إغلاق المؤشر بالقرب من أدنى مستوياته اليومية (11,102.31 نقطة) استمرار الضغوط البيعية حتى اللحظات الأخيرة من التداول، ما يشير إلى غياب القوة الشرائية القادرة على امتصاص هذا الزخم البيعي. كما أن فشل المؤشر في الحفاظ على مكاسبه المبكرة بعد افتتاحه عند 11,243.92 نقطة ووصوله إلى 11,250.12 نقطة يعكس تحولاً سريعاً في معنويات السوق من التفاؤل الحذر إلى الحذر السلبي، وهو ما غالباً ما يكون إشارة على ضعف الاتجاه الصاعد قصير الأجل.

ضغط بيعي واسع النطاق

أظهرت بيانات السوق صورة واضحة لهيمنة اللون الأحمر، حيث تراجعت أسعار 212 شركة من أصل الشركات المتداولة، مقابل ارتفاع 45 شركة فقط، وهو ما يعكس اتساع نطاق الضغوط بشكل غير اعتيادي.

هذا التوزيع يشير إلى أن التراجع لم يكن ناتجاً عن تحركات فردية أو قطاعية، بل كان نتيجة موجة بيع عامة شملت معظم مكونات السوق، بما في ذلك الأسهم القيادية والمتوسطة، وحتى بعض الأسهم ذات الطابع المضاربي.

كما يعكس هذا الوضع تراجعاً في شهية المخاطرة، حيث يفضل المستثمرون

المؤشر يتراجع 1.2% ويغلق قرب أدنى مستوياته اليومية

اتساع الخسائر مع تراجع 212 شركة مقابل صعود محدود

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة	الترتيب
6.82%	25.14	26.98	للتقدمة	1
5.05%	141.00	148.50	سابك للمغذيات الزراعية	2
4.71%	9.91	10.40	التنصيع	3
3.99%	17.81	18.55	الصناعات الكهربائية	4
3.39%	29.10	30.12	فيبيكو	5
3.34%	15.35	15.88	سهل	6
3.29%	140.90	145.70	مجموعة تداول	7
3.23%	25.18	26.02	البلاد	8
3.23%	18.00	18.60	التعمير	9
3.16%	22.08	22.80	العربي	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة	الترتيب
8.06%	2.28	2.11	درب السعودية	1
6.88%	11.50	10.76	بترو رابع	2
6.06%	2.10	1.98	بان	3
4.19%	129.20	124.00	الخريف	4
2.99%	41.30	40.10	لومي	5
2.90%	35.44	34.44	مرافق	6
2.63%	132.80	129.40	التعاونية	7
2.46%	22.93	22.38	البحر الأحمر	8
2.45%	10.86	10.60	صندوق الإنماء للصكوك الحكومية	9
2.28%	112.30	109.80	العربية	10

المؤشر يفقد 15 نقطة رغم صعود الصناعات

بورصة قطر تحت الضغط.. تراجع محدود وسط انقسام قطاعي

«كيو إن بي» يستحوذ على السيولة و«بلدنا» يقود الكميات

2

السيولة تهبط إلى 448 مليون ريال والتداولات تتراجع

1

لدفعه نحو المنطقة الإيجابية. كما يشير الأداء العام إلى أن السوق يمر بمرحلة إعادة تقييم، حيث يعيد المستثمرون ترتيب مراكزهم وفقاً للمعطيات الحالية، سواء على مستوى النتائج المالية أو التوقعات الاقتصادية.

أداء متباين على المدى القصير

من المتوقع أن يستمر الأداء المتباين لبورصة قطر على المدى القصير، في ظل غياب محفزات قوية، مع بقاء التركيز على الأسهم القيادية والقطاعات ذات الأساسيات القوية.

كما ستظل السيولة عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة، حيث إن أي تحسن في مستويات التداول قد يدعم فرص التعافي، في حين أن استمرار ضعف السيولة قد يبقي المؤشر تحت الضغط.

في المجمل، تعكس جلسة الخميس سوقاً يتحرك بحذر، مع ميل واضح نحو الانتقائية، وهو ما قد يفتح المجال أمام فرص محددة، لكنه يتطلب في الوقت ذاته قراءة دقيقة لتحركات القطاعات والأسهم.



توجيه السيولة، باعتباره أحد أكبر البنوك المدرجة وأكثرها تأثيراً على المؤشر العام.

توازن السوق

تعكس جلسة الخميس حالة من التوازن النسبي في السوق، حيث تقابلت الضغوط البيعية في بعض القطاعات مع عمليات شراء انتقائية في قطاعات أخرى. هذا التوازن ساهم في الحد من خسائر المؤشر، لكنه في الوقت ذاته لم يكن كافياً

الأسهم القيادية

على صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الكميات المتداولة بحجم بلغ 20.22 مليون سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بالسهم من قبل المستثمرين، سواء لأغراض استثمارية أو مضاربة. أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم «كيو إن بي» في الصدارة بقيمة تداولات بلغت 45.11 مليون ريال، وهو ما يعكس ثقل السهم في السوق، ودوره المحوري في

سهماً، بينما تراجعت 28 سهماً، واستقرت أسعار 5 أسهم دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع حالة الانقسام في السوق، حيث لا يوجد اتجاه موحد واضح.

وتصدر سهم «بيمه» قائمة التراجعات بنسبة 2%، متأثراً بضغوط بيعية، في حين جاء سهم «العام» على رأس الارتفاعات بعد أن سجل مكاسب قوية بلغت 10%، ما يشير إلى وجود فرص مضاربة وانتقائية داخل السوق.

كما يعكس انخفاض السيولة حالة من الحذر والترقب، خاصة مع ميل المستثمرين إلى الاحتفاظ بالسيولة أو إعادة توزيع مراكزهم بشكل انتقائي، بدلاً من الدخول في مراكز جديدة واسعة.

نشاط محدود

على مستوى أحجام التداول، فقد تراجعت إلى 157.69 مليون سهم، مقارنة بـ203.75 مليون سهم في الجلسة السابقة، ما يؤكد ضعف الزخم في السوق. كذلك، انخفض عدد الصفقات المنفذة بشكل طفيف إلى 27.4 ألف صفقة، مقابل 27.55 ألف صفقة أمس.

هذا التراجع المتزامن في السيولة والأحجام يشير إلى حالة من الفتور النسبي في التداولات، حيث يفضل العديد من المستثمرين الانتظار لحين وضوح اتجاه السوق، خاصة في ظل التباين القطاعي الحالي.

تحركات الأسهم

من بين 51 سهماً نشطاً خلال الجلسة، ارتفعت أسعار 23

أنهت بورصة قطر تعاملات جلسة الخميس على تراجع طفيف، في أداء يعكس حالة من الترقب والحذر بين المستثمرين، مع استمرار الضغوط على عدد من القطاعات الرئيسية مقابل محاولات محدودة للتماسك في قطاعات أخرى.

سجل المؤشر العام لبورصة قطر انخفاضاً بنسبة 0.14%، ليغلق عند مستوى 10662.42 نقطة، فاقداً نحو 15.22 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة أمس الأربعاء. ويأتي هذا التراجع المحدود في ظل تحركات متباينة للأسهم، حيث لم تكن الضغوط البيعية قوية بما يكفي لدفع المؤشر إلى خسائر أكبر، لكنها في الوقت ذاته حدت من فرص التعافي.

أداء القطاعات

ضغطت أربعة قطاعات رئيسية على أداء السوق، في مقدمتها قطاع العقارات الذي تراجع بنسبة 0.78%، متأثراً بعمليات جني أرباح وتحركات بيعية على بعض الأسهم القيادية في القطاع. كما شملت التراجعات قطاعات أخرى ساهمت مجتمعة في دفع المؤشر نحو المنطقة الحمراء.

في المقابل، تمكنت ثلاثة قطاعات من تحقيق مكاسب، تصدرها قطاع الصناعات بارتفاع نسبته 0.78%، في إشارة إلى استمرار الطلب الانتقائي على بعض الأسهم الصناعية، التي غالباً ما تستفيد من تحسن التوقعات الاقتصادية أو نتائج تشغيلية إيجابية.

سيولة ضعيفة

شهدت السيولة المتداولة تراجعاً ملحوظاً خلال جلسة اليوم، حيث انخفضت إلى 448.4 مليون ريال، مقارنة بـ490.04 مليون ريال في جلسة أمس، وهو ما يعكس تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة، وغياب المحفزات القوية التي تدفع إلى زيادة النشاط.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 العامة	1.500	1.650	10.00%
2 دلالة	1.124	1.209	7.56%
3 الدوحة	2.864	3.025	5.62%
4 نشا	1.920	1.983	3.28%
5 للبحر القابضة	2.220	2.274	2.43%
6 فودافون قطر	2.570	2.612	1.63%
7 مسعيد	1.228	1.248	1.63%
8 صناعات قطر	12.150	12.300	1.23%
9 الإسلامية	8.397	8.497	1.19%
10 الرعاية	5.315	5.367	0.98%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 بيمه	4.449	4.360	2.00%
2 تكنو كيو	2.237	2.201	1.61%
3 قطر للتأمين	2.274	2.239	1.54%
4 بنك الدوحة	2.800	2.759	1.46%
5 قطر وعمان	0.777	0.766	1.42%
6 بنك قطر الوطني	18.030	17.800	1.28%
7 الاسمنت	2.848	2.812	1.26%
8 إنماء القابضة	2.800	2.765	1.25%
9 الريان	2.215	2.190	1.13%
10 الأهلي	3.758	3.720	1.01%

شراكة إماراتية بريطانية تتجاوز التوقعات وتلامس 30 مليار جنيه إسترليني

برامج تدريب وتعليم تقني مشتركة تراعي التوازن بين الجنسين.

وعلى صعيد التبادل التجاري، تجاوز حجم التجارة بين البلدين 25 مليار جنيه إسترليني سنوياً، في وقت أسهمت فيه الاستثمارات المشتركة في توفير نحو 48 ألف وظيفة داخل المملكة المتحدة، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم إلى 280 ألف وظيفة بحلول عام 2030.

في المقابل، تواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز موقعها الاقتصادي، مدعومة بتدفقات استثمارية قوية بلغت 45.6 مليار دولار خلال العام الماضي، إضافة إلى احتياطات سيادية تُقدَّر بنحو 2.5 تريليون دولار، ما يعزز من قدرتها على توسيع شراكاتها الدولية في مختلف القطاعات الحيوية.

الخاص لوزير الخارجية الإماراتي لشؤون الأعمال، أن هذه الشراكة تعكس تراكم الثقة المؤسسية بين الجانبين، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستركز على الاستثمار في القطاعات التي ستقود الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة. من جانبه، شدد اللورد ستوكود، وزير الدولة البريطاني للاستثمار، على التزام بلاده بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الإمارات، مشيداً بقدرتها على الحفاظ على استقرارها الاقتصادي رغم التحديات الإقليمية، مؤكداً أهمية تأمين سلاسل الإمداد العالمية.

وشهدت الفعالية إطلاق ورقة بيضاء جديدة لمجلس الأعمال تناولت فرص التعاون في مجالات المهارات والمؤهلات، متضمنة توصيات تتعلق بالاعتراف المتبادل بالشهادات المهنية، وتطوير

سجلت الشراكة الاستثمارية السيادية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة قفزة لافتة، بعدما بلغت قيمتها نحو 30 مليار جنيه إسترليني، متجاوزة الهدف المعلن سابقاً البالغ 10 مليارات خلال أقل من أربع سنوات، في مؤشر واضح على تنامي الثقة الاقتصادية بين البلدين.

وجاء الإعلان خلال فعالية اقتصادية رفيعة المستوى استضافها مجلس اللوردات في لندن، بمشاركة مسؤولين حكوميين وقادة أعمال، حيث جرى التأكيد على أهمية توسيع التعاون في قطاعات المستقبل، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والطاقة وعلوم الحياة، إلى جانب تنمية المهارات. وفي هذا السياق، أوضح بدر جعفر، المبعوث



خسائر سوقية تتجاوز 1.3 مليار درهم مع نهاية الجلسة

سوق دبي يتماشى عند مستويات مرتفعة... تراجع طفيف رغم نشاط التداول

1 سيولة تتجاوز 823 مليون درهم عبر 19 ألف صفقة

2 «أملاك» يتصدر الخسائر و«الخليج للملاحة» يقفز بقوة

أنهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الخميس على تراجع طفيف، في أداء يعكس حالة من التوازن الحذر بين عمليات البيع والشراء، مع استمرار النشاط الملحوظ في التداولات. أغلق المؤشر العام عند مستوى 5814.04 نقطة، مسجلاً انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.034%، ما يعادل خسارة 1.99 نقطة فقط. ويشير هذا التراجع المحدود إلى قدرة السوق على التماسك بالقرب من مستوياته المرتفعة، رغم الضغوط الجزئية التي ظهرت خلال الجلسة.

ويأتي هذا الأداء في ظل غياب اتجاه واضح، حيث تتوازن قوى العرض والطلب بشكل ملحوظ، ما يحد من التقلبات الحادة.

القيمة السوقية

شهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة تراجعاً بنهاية الجلسة، لتستقر عند 934.830 مليار درهم، مقارنة بـ 936.141 مليار درهم في الجلسة السابقة، ما يعني فقدان نحو 1.311 مليار درهم.

ويمثل هذا الانخفاض نسبة تراجع بلغت 0.14%، وهو ما يعكس تأثير الأداء السلبي لبعض الأسهم القيادية، رغم محدودية الخسائر على مستوى المؤشر العام.

سيولة نشطة

على مستوى التداولات، بلغت القيمة الإجمالية

للأسهم المتداولة نحو 823.740 مليون درهم، من خلال تداول 211.410 مليون سهم، عبر تنفيذ 19.519 صفقة.

وتعكس هذه الأرقام استمرار النشاط الجيد في السوق، حيث تظل السيولة عند مستويات مرتفعة نسبياً، ما يدعم استقرار التداولات ويمنح السوق قدرة على امتصاص الضغوط البيعية.

اتجاه الأسهم

أظهرت خريطة السوق توقعاً واضحاً للأسهم المتراجعة، حيث انخفضت أسعار 30 شركة، مقابل ارتفاع 19 شركة، فيما استقرت أسعار 6 شركات دون تغيير.

ويعكس هذا التوزيع ميلاً عاماً نحو التصحيح، لكنه يظل محدوداً وغير شامل لكافة مكونات السوق، ما يدل على استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين.

تحركات قوية

تصدر سهم أملاك للتمويل قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعد أن سجل انخفاضاً بنسبة 4.73% ليغلق عند 1.810 درهم، متأثراً بعمليات بيع ملحوظة. في المقابل، قاد سهم الخليج للملاحة القابضة قائمة الارتفاعات، محققاً مكاسب قوية بلغت 14.76% ليغلق عند 2.720 درهم، في أداء يعكس

نشاطاً مضاربياً واضحاً على السهم.

أداء القطاعات

تباين أداء القطاعات بنهاية الجلسة، حيث تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة الراجحين بارتفاع نسبته 3.568%، مستفيداً من تحركات إيجابية في بعض مكوناته.

في المقابل، قاد القطاع المالي التراجعات بنسبة 1.277%، متأثراً بضعف على عدد من الأسهم البنكية، وهو ما ساهم في الحد من مكاسب السوق بشكل عام.

توازن نسبي

تعكس جلسة الخميس حالة من التوازن النسبي في سوق دبي المالي، حيث لم تكن الضغوط البيعية كافية لدفع المؤشر إلى تراجعات كبيرة، كما لم تكن القوى الشرائية قوية بما يكفي لتحقيق مكاسب واضحة.

هذا التوازن يشير إلى مرحلة استقرار مؤقت، قد تسبق تحركاً أكبر في أي من الاتجاهين، بحسب تطور السيولة والأخبار المؤثرة.

أداء متباين للسوق بالفترة المقبلة

من المتوقع أن يستمر الأداء المتباين للسوق خلال الفترة المقبلة، مع بقاء التركيز على الأسهم النشطة والقطاعات الأكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية.

كما ستظل السيولة المرتفعة عاملاً داعماً، حيث يمكن أن تسهم في تعزيز فرص التعافي في حال ظهور محفزات إيجابية، في حين أن استمرار الضغوط على الأسهم القيادية قد يبقي المؤشر ضمن نطاقه الحالي.

في المحصلة، تعكس جلسة الخميس سوقاً نشطاً ومستقراً نسبياً، لكنه يميل إلى الحذر، مع استمرار التباين بين القطاعات والأسهم، وهو ما يعزز من أهمية الانتقائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 أملاك	1.90	1.81	(4.74%)
2 الوطنية للتأمينات العامة	6.00	5.72	(4.67%)
3 مزايا	0.94	0.90	(4.26%)
4 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.34	1.29	(3.73%)
5 دبي الإسلامي	7.29	7.09	(2.74%)
6 الإعمار القابضة	0.21	0.21	(1.91%)
7 شعاع كابيتال	0.21	0.21	(1.88%)
8 مساكن دبي ريت	1.18	1.16	(1.69%)
9 أرامكس	1.80	1.77	(1.67%)
10 للشرق	215.00	211.90	(1.44%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 وطنية دق	1.42	1.55	9.15%
2 الإسمنت الوطنية	4.20	4.35	3.57%
3 اكتتاب	0.44	0.46	3.39%
4 تعاونية الاتحاد	2.11	2.16	2.37%
5 تكافل الإمارات	1.59	1.62	1.89%
6 تبريد	2.75	2.80	1.82%
7 مجموعة تيكوم	3.28	3.32	1.22%
8 العربية للطيران	5.13	5.19	1.17%
9 السلام- السودان	0.56	0.56	1.08%
10 جي اف اتش	1.91	1.93	1.05%

خسائر قيادية تقود لانخفاض رغم تداولات نشطة

تراجع محدود يخفي ضغوطاً أوسع في سوق أبوظبي

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الخميس على تراجع ملحوظ، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية، رغم تسجيل مستويات سيولة مرتفعة تعكس استمرار النشاط داخل السوق.

ويعكس الأداء العام حالة من التباين بين حركة السيولة واتجاه الأسعار، حيث لم تكن التدفقات النقدية كافية لدعم المؤشر، في ظل تركيز الضغوط على أسهم ذات وزن كبير.

اتجاه السوق

تراجع المؤشر العام بنسبة 0.4%، فاقداً 39 نقطة ليغلق عند مستوى 9747 نقطة، وهو ما يعكس استمرار الضغوط البيعية، خاصة في النصف الثاني من الجلسة.

ويأتي هذا التراجع في سياق تحركات حذرة من المستثمرين، حيث يميل العديد منهم إلى تقليص مراكزهم أو إعادة توزيعها، في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق نحو الصعود.

كما يشير الأداء إلى أن السوق لا يزال يتحرك ضمن نطاق عرضي مائل للهبوط، مع اعتماد واضح على تحركات الأسهم القيادية في تحديد الاتجاه العام.

السيولة المتداولة

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 947 مليون درهم، وهو مستوى مرتفع نسبياً، يعكس استمرار الزخم في السوق، رغم الاتجاه السلبي للمؤشر.

وتشير هذه السيولة إلى وجود عمليات تدوير نشطة للأموال، حيث تنتقل

الاستثمارات بين الأسهم، خاصة تلك التي تشهد تحركات مضاربية أو فرصاً قصيرة الأجل.

كما تعكس السيولة المرتفعة ثقة نسبية في السوق، لكنها في الوقت ذاته لا تعني بالضرورة وجود اتجاه صاعد، في ظل تركيزها في عدد محدود من الأسهم.

اتجاه الأسهم

أظهرت خريطة السوق توقعاً واضحاً للأسهم المتراجعة، حيث انخفضت أسعار 49 شركة من أصل 91 شركة تم التداول على أسهمها، مقابل ارتفاع 22 شركة فقط، بينما استقرت 20 شركة دون تغيير.

هذا التوزيع يعكس حالة من الضغوط العامة، لكنه لا يخلو من فرص صعود

الأسهم النشطة

انتقائية، خاصة في الأسهم التي تشهد اهتماماً مضاربياً أو تدفقات نقدية موجهة.

أداء الأسهم القيادية

تعرض سهم الدار العقارية لضغوط بيعية، حيث تراجع بنسبة 0.5% ليغلق عند 8.18 درهم، مع تداولات تجاوزت 12 مليون سهم، ما ساهم في الضغط على المؤشر. كما انخفض سهم ألفا ظبي القابضة بنسبة 0.5% عند 7.25 درهم، مع تداولات قاربت 14 مليون سهم، في إشارة إلى استمرار عمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية.

وتعد هذه الأسهم من أبرز مكونات المؤشر، ما يجعل تحركاتها ذات تأثير مباشر على الاتجاه العام للسوق.

ديناميكيات السوق

تعكس جلسة الخميس طبيعة السوق

الحالية، التي تتسم بارتفاع السيولة مقابل ضعف الاتجاه، وهو ما يشير إلى أن المستثمرين يفضلون التداول قصير الأجل بدلاً من بناء مراكز طويلة. كما أن تركيز النشاط في عدد محدود من الأسهم، خاصة ذات الطابع المضاربي، يعكس تحولاً في سلوك المستثمرين نحو البحث عن فرص سريعة، بدلاً من الاستثمار التقليدي.

تأثير تحركات الأسهم القيادية

من المتوقع أن يستمر الأداء المتباين في سوق أبوظبي خلال الفترة المقبلة، مع بقاء المؤشر تحت تأثير تحركات الأسهم القيادية ومستويات السيولة.

وسيكون لأي تحسن في أداء هذه الأسهم دور حاسم في دعم السوق، بينما قد يؤدي استمرار الضغوط الحالية إلى بقاء المؤشر ضمن نطاقه الحالي أو التراجع بشكل تدريجي.

كما أن استمرار النشاط المرتفع قد يوفر دعماً نسبياً، لكنه لن يكون كافياً بمفرده دون تحسن في الثقة العامة أو ظهور محفزات جديدة.

سوق نشط من حيث التداول

تعكس جلسة الخميس سوقاً نشطاً من حيث التداول، لكنه يواجه ضغوطاً من حيث الاتجاه، مع تفوق واضح للأسهم المتراجعة، مقابل صعود محدود وانتقائي.

ويظل السوق في مرحلة توازن حذر، حيث تتقاطع السيولة المرتفعة مع ضغوط بيعية على الأسهم القيادية، ما يخلق بيئة تداول تتطلب دقة في اختيار الفرص، ومتابعة مستمرة لتحركات السوق.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 العامة	1.500	1.650	10.00%
2 دلالة	1.124	1.209	7.56%
3 الدوحة	2.864	3.025	5.62%
4 لنشا	1.920	1.983	3.28%
5 للبحر القابضة	2.220	2.274	2.43%
6 فودافون قطر	2.570	2.612	1.63%
7 مسيعيد	1.228	1.248	1.63%
8 صناعات قطر	12.150	12.300	1.23%
9 الإسلامية	8.397	8.497	1.19%
10 الرعاية	5.315	5.367	0.98%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/22	2026/04/23	التغير
1 بيمه	4.449	4.360	(2.00%)
2 تكنو كيو	2.237	2.201	(1.61%)
3 قطر للتأمين	2.274	2.239	(1.54%)
4 بنك الدوحة	2.800	2.759	(1.46%)
5 قطر وعمان	0.777	0.766	(1.42%)
6 بنك قطر الوطني	18.030	17.800	(1.28%)
7 الاسمنت	2.848	2.812	(1.26%)
8 إنماء القابضة	2.800	2.765	(1.25%)
9 الريان	2.215	2.190	(1.13%)
10 الأهلي	3.758	3.720	(1.01%)

السوق ينهي الأسبوع على انخفاض واسع رغم نشاط التداول

بورصة مسقط تتراجع جماعياً.. ضغوط قيادية تدفع المؤشر للهبوط

خاتمة مع ميل المستثمرين إلى تقليص المركز قبل عطلة نهاية الأسبوع.

نظرة قريبة

من المتوقع أن يستمر التذبذب في أداء السوق خلال الفترة المقبلة، مع بقاء العوامل المؤثرة مرتبطة بأداء الأسهم القيادية ومستويات السيولة. وسيكون لتحسن القيم التداولية دور حاسم في دعم أي محاولات للتعافي، في حين أن استمرار الضغوط الحالية قد يبقي المؤشر تحت مستوى المقاومة القريب. في المجمل، تعكس جلسة الخميس سوقاً نشطاً من حيث التداول، لكنه ضعيف من حيث الاتجاه، ما يعكس مرحلة انتقالية تتطلب حذراً وانتقائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بعد تداول 58.46 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً واسعاً بالسهم خلال الجلسة.

في المقابل، جاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج في صدارة الأسهم من حيث قيمة التداول، بسبب بلوغ 18.72 مليون ريال، مؤكداً مكانته كأحد أبرز الأسهم القيادية في السوق.

نهاية أسبوع ضعيفة

تعكس جلسة الخميس نهاية أسبوع تميز إلى الضعف في بورصة مسقط، حيث سيطرت الضغوط البيعية على معظم القطاعات، في ظل غياب محفزات إيجابية قوية تدعم السوق. كما أن الأداء الجماعي السلبي للقطاعات يعكس حالة من الحذر،

الأقل أو التداولات قصيرة الأجل.

سيولة متباينة

يعكس التباين بين ارتفاع الأحجام وتراجع القيم حالة من النشاط غير المتوازن، حيث تتجه السيولة إلى عدد أكبر من الأسهم، ولكن بقيمة أقل، ما يشير إلى غياب الاستثمارات الكبيرة أو المؤسسية خلال الجلسة.

هذا النمط من التداول غالباً ما يرتبط بحالة عدم اليقين، حيث يفضل المستثمرون توزيع المخاطر بدلاً من التركيز على مراكز كبيرة.

الأسهم النشطة

تصدر سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات،

في ظل غياب دعم قوي من الأسهم الصغيرة أو المتوسطة. وتصدر سهم المها لتسويق المنتجات النفطية قائمة التراجعات بعد هبوطه بنسبة 9.09%، في واحدة من أكبر الخسائر خلال الجلسة، تلاه سهم أسيايد للنقل البحري الذي انخفض بنسبة 3.08% في المقابل، حد من خسائر السوق صعود سهم الوطنية العمانية للهندسة والاستثمار بنسبة 3.33%، متصدراً قائمة الراجحين، ما يعكس وجود تحركات انتقائية محدودة داخل السوق.

نشاط التداول

على صعيد التداولات، ارتفعت أحجام التداول بنسبة 3.4% لتصل إلى 198.72 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 192.17 مليون ورقة في جلسة الأربعاء، ما يشير إلى زيادة في النشاط، رغم الاتجاه الهابط للسوق. في المقابل، تراجعت قيمة التداولات بنسبة 3.3% لتبلغ 65.21 مليون ريال، مقابل 67.44 مليون ريال في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس توجه المستثمرين نحو الأسهم ذات الأسعار

أنهايت بورصة مسقط تعاملات جلسة الخميس، آخر جلسات الأسبوع، على تراجع ملحوظ، في ظل ضغوط جماعية من مختلف القطاعات، وسط أداء سلبي للأسهم القيادية، رغم تسجيل نشاط لافت في أحجام التداول. سجل المؤشر العام انخفاضاً بنسبة 0.41%، ليغلق عند مستوى 8,159.33 نقطة، فاقداً نحو 33.91 نقطة مقارنة بجلسة الأربعاء. ويعكس هذا التراجع حالة من الضغوط البيعية التي شملت شريحة واسعة من الأسهم، خاصة القيادية منها.

تراجع القطاعات

ويأتي هذا الأداء في سياق تحركات حذرة من المستثمرين مع نهاية الأسبوع، حيث تميل الأسواق إلى تقليص المركز أو إعادة التوازن، ما يضغط على المؤشر العام. كما تراجع قطاع الصناعة بنسبة

ويأتي هذا الأداء في سياق تحركات حذرة من المستثمرين مع نهاية الأسبوع، حيث تميل الأسواق إلى تقليص المركز أو إعادة التوازن، ما يضغط على المؤشر العام.

تأثر السوق بشكل واضح بتراجع الأسهم القيادية، التي لعبت دوراً محورياً

ضغوط قيادية

تأثر السوق بشكل واضح بتراجع الأسهم القيادية، التي لعبت دوراً محورياً

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة
3.77%	0.153	0.159	مسقط للغازات
3.08%	0.283	0.292	اسيايد
2.17%	0.180	0.184	جلفار للهندسة و المقاولات
1.97%	0.199	0.203	الباطنة للطاقة
1.79%	0.110	0.112	الشرقية للاستثمار
1.66%	0.178	0.181	ريسوت للإسمنت
1.60%	0.123	0.125	للدبنة تكافل
1.51%	0.196	0.199	الأثورات لبلاد السبراميك
1.50%	0.262	0.266	شركة أوكيو لشبكات الغاز
1.50%	0.197	0.200	السوادي للطاقة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة
2.09%	0.587	0.575	للطاحن العمانية
1.42%	0.285	0.281	الجزيرة للخدمات
1.31%	0.388	0.383	أومنفست
0.99%	0.510	0.505	أوكيو للاستكشاف والإنتاج
0.83%	0.122	0.121	تأجير للتحويل
0.52%	0.195	0.194	بنك عمان العربي
0.51%	0.394	0.392	البنك الوطني

المؤشر يتراجع بشكل طفيف بعد جلسة صعود محدودة

بورصة البحرين تميل للهبوط.. ضغوط صناعية تحد من الزخم

التداولات عند 753 ألف دينار وسط نشاط محدود

هذا النمط من الأداء يشير إلى مرحلة استقرار نسبي، لكنها تفتقر إلى الزخم، ما يجعل السوق أكثر عرضة للتأثر بأي أخبار أو تطورات جديدة.

النمط الهادئ من التداول

من المتوقع أن تستمر بورصة البحرين في هذا النمط الهادئ من التداول خلال الفترة المقبلة، ما لم تظهر محفزات جديدة سواء على مستوى النتائج المالية أو التطورات الاقتصادية. كما ستظل السيولة المحدودة عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه السوق، حيث إن أي تحسن في مستويات التداول قد يدعم تحركات إيجابية، في حين أن استمرار الضعف قد يبقي المؤشر ضمن نطاقه الحالي.

في المحصلة، تعكس جلسة الخميس سوقاً مستقرة نسبياً لكنها تفتقر إلى الزخم، مع اعتماد واضح على التحركات الانتقائية، وهو ما يفرض على المستثمرين مزيداً من الحذر والدقة في اختيار الفرص.

وجاء سهم عقارات السيف في المرتبة الثانية، بتداول 551.66 ألف سهم عند سعر 0.157 دينار، مدعوماً بتحركات استثمارية وانتقائية داخل القطاع العقاري.

تذبذب قصير الأجل

تعكس جلسة الخميس استمرار حالة التذبذب التي تشهدها بورصة البحرين، حيث تتراوح التحركات بين صعود محدود وهبوط طفيف، دون وجود اتجاه واضح. ويبدو أن السوق يتأثر بشكل مباشر بتحركات عدد محدود من الأسهم القيادية، في ظل غياب السيولة الكافية لدعم موجة صعود قوية أو حتى تراجع حاد.

مقارنة الجلسات

بالنظر إلى جلسة أمس الأربعاء، التي سجل فيها المؤشر ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.05% ليصل إلى 1933 نقطة، يتضح أن السوق يتحرك في نطاق ضيق للغاية، مع تغيرات محدودة في الاتجاه.

هذا التباين يعكس تحركات محدودة تتركز في أسهم بعينها، دون امتداد واسع لبقية مكونات السوق.

تحركات الأسهم

على مستوى الأسهم، تصدر سهم البحر بنية الكويتية للتأمين قائمة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 1.66%، تلاه سهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين بنسبة 0.74%. كما تراجع سهم أونيوم البحرين بنسبة 0.66%، في حين سجل سهم مجموعة فنادق الخليج انخفاضاً بنسبة 0.27%، ما يعكس ضغوطاً متفاوتة على عدد من الأسهم القيادية.

الأسهم النشطة

في المقابل، تصدر سهم بنك السلام قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعد تداول 1.68 مليون سهم عند سعر 0.210 دينار، ما يعكس اهتماماً مستمراً بالسهم من قبل المستثمرين.

خسائر قطاعي المواد الأساسية والصناعات تضغط على السوق

133 صفقة. وتعكس هذه الأرقام استمرار مستويات السيولة المتواضعة، وهو ما يحد من قدرة السوق على تحقيق تحركات قوية سواء صعوداً أو هبوطاً.

كما يشير ضعف السيولة إلى تفضيل المستثمرين الترقب والانتظار، خاصة في ظل غياب أخبار جوهرية تدفع باتجاه ضخ استثمارات جديدة.

نشاط متراجع

بالمقارنة مع جلسة الأربعاء، يظهر أن أحجام التداول بقيت شبه مستقرة، حيث تم تداول 2.89 مليون سهم في الجلسة السابقة، بقيمة 583.87 ألف دينار عبر 113 صفقة. ورغم ارتفاع قيمة التداول الخميس، إلا أن عدد الصفقات الأكبر يعكس نشاطاً انتقائياً أكثر منه زخماً عاماً.

والقطاعات المؤثرة.

ضغوط قطاعية

جاء التراجع مدفوعاً بأداء سلبي لقطاعي المواد الأساسية والصناعات، اللذين شكلاً عبئاً على المؤشر العام، في ظل عمليات بيع محدودة استهدفت بعض الأسهم القيادية. وتعد هذه القطاعات من المكونات الأساسية في السوق البحريني، ما يجعل أي تراجع فيها ينعكس مباشرة على أداء المؤشر، حتى وإن كانت الخسائر محدودة نسبياً.

سيولة متواضعة

سجلت التداولات خلال جلسة الخميس قيمة بلغت 753.52 ألف دينار، من خلال تداول 2.88 مليون سهم، موزعة على

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة
0.74%	0.942	0.949	اي بي ام تيرمينالز
0.66%	0.904	0.910	أبيا

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/23	2026/04/22	الشركة
2.61%	0.157	0.153	عقارات السيف
1.82%	0.392	0.385	الأسواق الحرة
0.38%	0.530	0.528	مجموعة جي أف اتش



صعود مؤشر إس آند بي 500 بنحو 1% قبل تقليص المكاسب

وول ستريت تتأرجح.. مكاسب محدودة وسط ضغوط النفط وترقب الفائدة

ارتفاع مؤشر ناسداك المركب بأكثر من 1.6% بدعم أسهم التكنولوجيا

مكاسب مؤشر داو جونز الصناعي تقارب 0.7% عند الإغلاق

سلاح الطاقة: لم يعد النفط مجرد سلعة، بل تحول إلى أداة ضغط سياسي مباشر. أي تصعيد في منطقة الشرق الأوسط قد يدفع بأسعار الخام إلى مستويات تجعل من «النمو التكنولوجي» ترفاً لا تستطيع الميزانيات العمومية للشركات المتوسطة تحمله.

عصر «التداول اللحظي بالذكاء الاصطناعي»:

الأسواق اليوم أسرع بآلاف المرات مما كانت عليه قبل عقد. الخوارزميات التي تدير مليارات الدولارات مبرمجة للتفاعل مع «الكلمات المفتاحية» في الخطابات السياسية قبل أن يدرك المحللون البشر فحواها، مما يجعل احتمالية الانهيار الومضي (Flash Crash) قائمة بقوة عند وقوع أي حادث حدودي أو تصعيد دبلوماسي مفاجئ.

العوامل الحاسمة في المدى القصير

إن بوصلة الاستثمار في الأشهر المقبلة لن تسترشد ببيانات الأرباح الفصلية فحسب، بل ستكون رهينة لمسارين متوازيين:

1 - مرونة سلاسل الإمداد وممرات الطاقة: المستثمرون يراقبون الآن «خراطئ الملاحة» بنفس قدر مراقبتهم لـ «مؤشرات الأسعار». أي اضطراب في مضيق هرمز أو باب المندب نتيجة التوترات بين واشنطن وطهران سيغني فوراً قفزة في تكاليف التأمين والشحن، وهو ما يترجم إلى «تضخم مستورد» يجبر الفيدرالي على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً، مما يخفق شهية المخاطرة.

2 - اختبار الواقع لشركات التكنولوجيا الفائقة: انتهى زمن الرهان على الوجود. الأسواق في 2026 تطالب شركات التكنولوجيا بإثبات أن الذكاء الاصطناعي يولد تدفقات نقدية حقيقية قادرة على تعويض كلفة الأموال المرتفعة. إذا حدث أي تباطؤ في وتيرة الابتكار أو ظهرت فجوة بين التقييمات الفلكية والأرباح الفعلية، فقد نشهد حركة تصحيحية حادة تعيد تشكيل خارطة وول ستريت.

3 - فلسفة السفينة والرياح في بيئة استثمارية مضطربة إن تشبيه وول ستريت بسفينة متطورة في مياه هائجة ليس مجرد استعارة أدبية، بل هو واقع مالي. المحرك (التكنولوجيا) قوي بما يكفي لدفع السفينة للأمام، لكن الرياح (السياسة) قد تغير الاتجاه قسراً، والأمواج (النفط) قد تغمر سطح السفينة إذا لم تكن القيادة (السياسة النقدية) حكيمة.

موانئ التحفظ: في حال تزايد حدة التوترات، من المتوقع أن نشهد هجرة جماعية للسيولة نحو الذهب، وسندات الخزنة قصيرة الأجل، والعملات المشفرة المدعومة بأصول حقيقية، وهي الموانئ التي يلجأ إليها المستثمرون عندما تصبح الرؤية في عرض البحر ضبابية.



(Volatility). إن رؤية مؤشر ينخفض بنسبة 1% ثم يرتفع بنسبة 2% في غضون ساعات قليلة تعكس غياب القناعة الراضية لدى المتداولين. السوق الآن محكوم بـ «الخوارزميات» التي تتفاعل مع الكلمات المفتاحية في الأخبار السياسية بقدر ما تتفاعل مع الأرقام الاقتصادية. هذا النوع من التداول يزيد من حدة الحركات السعوية ويخلق حالة من الإجهاد النفسي للمستثمرين الأفراد، الذين يجدون أنفسهم في مواجهة أمواج عاتية من التقلبات التي لا تخضع للمنطق المالي التقليدي.

التوقعات المستقبلية: هل ننتظر «البجعة السوداء»؟

مع إغلاق أجراس وول ستريت في الثاني والعشرين من أبريل 2026، لم يغادر المتداولون قاعاتهم بنظرة ارتياح، بل بحالة من التوجس تفرضها احتمالات ظهور «البجعة السوداء» (Black Swan) ذلك الحدث غير المتوقع الذي يقرب الطاولة على كافة التوقعات الاقتصادية. السؤال الذي يتردد صده في أروقة الصناديق السيادية وشركات إدارة الأصول هو: هل الصعود التكنولوجي الحالي هو «فجر جديد» أم أنه مجرد «سراب» يسبق العاصفة؟

جدلية «دورة الصعود» مقابل «الفقاعة الجيوسياسية»

تاريخياً، قادت الابتكارات الكبرى دورات صعود طويلة الأمد، وما نشهده اليوم من هيمنة الذكاء الاصطناعي الفائق يمتلك كافة مقومات «الدورة السوبر» (Super Cycle). ولكن، في عام 2026، تواجه هذه الدورة تحديات لم تعهد لها من قبل:

من المغامرة في بيئة قد تتغير معطياتها بتغيرية سياسية أو تصريح دبلوماسي في منتصف الليل.

الذكاء الاصطناعي: «المسكن» الذي منع الانهيار

إذا كان النفط والسياسة هما «السم»، فإن قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كان «الترياق». لولا النتائج المبهرة التي أعلنتها بعض شركات أشباه الموصلات والبرمجيات الكبرى، لكان من الممكن أن تنزلق وول ستريت إلى منطقة التصحيح الحاد. الاستثمارات المليارية في البنية التحتية للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي التوليدي بدأت تؤتي ثمارها في الميزانيات العمومية. هذا التدفق النقدي القوي جعل أسهم التكنولوجيا تبدو وكأنها «جزيرة معزولة» عن مشاكل العالم الحقيقي. ومع ذلك، يحذر الخبراء من أن «انفصال» قطاع التكنولوجيا عن الواقع الجيوسياسي لا يمكن أن يستمر للأبد، حيث أن هذه الشركات تعتمد في النهاية على سلاسل توريد عالمية معقدة قد تتأثر بالتوترات السياسية.

هيمنة «عدم اليقين»

ما ميز جلسة 22 أبريل هو «التقلب الحاد»

الشركات، مما يجعل تقييمات الأسهم الحالية تبدو «مبالغاً فيها» في نظر بعض مديري الصناديق. لقد أدت هذه الضغوط إلى تحول سريع في مراكز المستثمرين، حيث شهدنا تخرجاً جزئياً من أسهم القطاع الاستهلاكي والصناعي والتوجه نحو شركات الطاقة التي استفادت من القفزة السعوية، مما خلق حالة من عدم التوازن داخل المحافظ الاستثمارية.

الجغرافيا السياسية

لم تكن التحركات العسكرية والدبلوماسية بعيدة عن شاشات «بلومبرغ» و«رويترز» في صالات التداول. التوترات المرتبطة بالعلاقات الأمريكية الإيرانية وصلت إلى نقطة الغليان، مما فرض على المستثمرين إضافة ما يسمى بـ «علاوة المخاطر الجيوسياسية» إلى حساباتهم. المخاوف من إغلاق ممرات مائية حيوية أو فرض عقوبات جديدة قد تؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد، جعلت المستثمر المؤسسي يميل إلى «التحفظ». وفي هذا السياق، شهدت الجلسة تراجعاً في أحجام التداول بالهامش، وهو مؤشر واضح على أن المتداولين يفضلون الاحتفاظ بالسيولة (Cash) بدلاً

في واحدة من أكثر جلسات التداول إثارة للجدل والترقب منذ مطلع العام، عاشت بورصة «وول ستريت» يوم 22 أبريل 2026 حالة من الاستقطاب الحاد بين طموحات الثورة التكنولوجية والواقع المرير للتوترات الجيوسياسية. وبينما كانت شاشات التداول تومض باللون الأخضر مدفوعة بزخم نتائج شركات الذكاء الاصطناعي، كانت غيوم النفط والسياسة الدولية تلقي بظلالها الثقيلة، مما حول الجلسة إلى ساحة معركة بين «شهية المخاطرة» و«غريزة التحوط».

صعود «على الورق» وقلق في الصدور

أنهت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت تداولاتها على ارتفاعات متفاوتة، لكن هذه الأرقام النهائية لم تكن تروي القصة الكاملة. لقد كان صعوداً «هذاً» تخللته موجات من البيع المكثف عند كل خبر عاجل يتعلق بأسواق الطاقة أو التطورات الدبلوماسية.

● مؤشر S&P 500: استطاع المؤشر الأوسع نطاقاً أن يغلق مرتفعاً بنسبة 1%، متجاوزاً حاجز 7137 نقطة. هذا الاختراق الفني، وإن بدا إيجابياً، إلا أن المحللين وصفوه بـ «الصعود الحذر»، حيث جاء مدعوماً بقطاعات محدودة بينما عانت بقية مكونات المؤشر من ضغوط البيع.

● ناسداك (Nasdaq): كان الفائز الأكبر في هذه المعركة، حيث قفز بنسبة تقارب 1.6%. هذا الأداء القوي يعكس استمرار الرهان على قطاع التكنولوجيا باعتباره «الملاذ الآمن للنمو» في ظل بيئة اقتصادية متقلبة.

● داو جونز (Dow Jones): اكتفى المؤشر الصناعي بمكاسب متواضعة بلغت 0.7%، متأثراً بالشركات ذات الكثافة الإنتاجية العالية التي بدأت تنحصر تحت وطأة تكاليف الطاقة المرتفعة.

عودة الشبح التضخمي

لطالما كان النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، لكنه في جلسة 22 أبريل تحول إلى أداة ضغط خانقة. مع استمرار ارتفاع أسعار الخام عالمياً، بدأت الأسواق تعيد حسابات التضخم المستدام.

المشكلة لا تكمن فقط في سعر البرميل، بل في «الأثر المتسلسل» (Domino Effect). فارتفاع النفط يعني زيادة تكاليف الشحن، وارتفاع أسعار المواد الكيميائية، وزيادة فواتير الكهرباء للمصانع. هذه العوامل مجتمعة تضغط على هوامش ربح

جدول أداء أهم 15 شركة أمريكية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغير	التغير %	الحجم	وقت
شركة بونج	231.28	232.60	221.22	+12.12	+5.53%	15.78M	22/04
مجموعة شيفرون	186.32	189.42	186.12	+0.34	+0.18%	8.71M	22/04
شركة كانربيلر	808.87	817.85	805.48	+8.42	+1.05%	1.63M	22/04
مجموعة مايكروسوفت	432.92	433.70	423.67	+8.76	+2.07%	29.38M	22/04
شركة والت ديزني	104.82	106.28	104.23	+0.53	+0.51%	6.89M	22/04
شركة سيسكو سيستمز	89.80	90.45	89.48	+0.10	+0.11%	16.99M	22/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	934.84	940.98	931.15	+8.29	+0.89%	1.38M	22/04
جي بي مورغان تشيس وشركاه	313.02	315.15	311.94	+0.02	+0.01%	5.55M	22/04
شركة كوكا كولا	74.63	75.38	74.55	-0.07	-0.09%	9.35M	22/04
شركة ماكدونالدز	300.07	302.91	299.83	-1.77	-0.59%	2.85M	22/04
شركة ميرك اند كو	112.89	113.51	111.54	+0.33	+0.29%	8.04M	22/04
مجموعة 3 أم	145.78	150.91	144.75	-2.69	-1.81%	4.58M	22/04
آبل	273.17	273.74	266.87	+7.00	+2.63%	43.25M	22/04
شركة أمازون دوت كوم	255.36	255.94	250.33	+5.45	+2.18%	36.07M	22/04
شركة أمجين	345.92	347.68	342.97	+1.06	+0.31%	2.14M	22/04

لغز الفيدرالي: التوازن المستحيل

تتجه الأنظار الآن، وبأكثر من أي وقت مضى، إلى مقر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. المستثمرون يتساءلون: كيف سيتصرف صانعو السياسة النقدية أمام هذا «الكوكبيل» من المعطيات المتناقضة؟

السيناريو الأول: إذا استمر التضخم في الارتفاع مدفوعاً بالنفط، فقد يضطر الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً، وهو ما سيكون بمثابة «رصاصه الرحمة» لزمح سوق الأسهم. السيناريو الثاني: إذا ركز الفيدرالي على حماية النمو الاقتصادي وتجاهل الارتفاع المؤقت في أسعار الطاقة، فقد تفقد الأسواق الثقة في قدرته على السيطرة على الأسعار. هذا «التوازن القلق» جعل السيولة في حالة تردد. حركة التداول أظهرت أن المؤسسات المالية الكبرى لم تعد تشتري «عند كل انخفاض» (Buy the Dip) كما كانت تفعل سابقاً، بل أصبحت تنتظر تأكيدات واضحة من البيانات الاقتصادية قبل اتخاذ أي خطوة كبيرة.

حرب إيران تُربك الاقتصاد العالمي

هل تتحول المؤسسات الدولية من التنمية إلى إطفاء الحرائق؟

انتقال المؤسسات المالية الدولية من تمويل التنمية طويلة الأجل إلى إدارة الأزمات الفورية

2

صدمة طاقة غير مسبقة تدفع صندوق النقد والبنك الدوليين لإعادة رسم أولوياتهما بشكل عاجل

1



1 التحول المناخي يتراجع مؤقتاً أمام ضرورة تأمين الطاقة

2 إعادة تعريف دور المؤسسات الدولية وسط تحولات الاقتصاد العالمي

3 تداخل الجغرافيا السياسية مع التضخم والدين يضاعف تعقيد المشهد

4 التركيز على دعم العملات و تمويل الاحتياجات العاجلة بدل المشاريع التنموية

5 تزايد غير مسبوق في طلبات التمويل من الدول النامية والمتوسطة

الاقتصادات الناشئة، بل تحولت تدريجياً إلى مراكز إدارة أزمات، تتدخل في لحظات التوتر الكبرى لضبط إيقاع الاقتصاد العالمي والحد من انتقال العدوى المالية بين الدول. هذا التحول يعكس تغيراً جوهرياً في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت الأزمات أكثر تكراراً وتعقيداً، بدءاً من الصراعات الجيوسياسية. وفي ظل هذا الواقع، باتت المؤسسات الدولية مطالبة بأدوار تتجاوز التمويل إلى التنسيق والسياسات الوقائية، بل وحتى التأثير في توجهات الأسواق. وبينما قد يبدو هذا الدور طارئاً فرضته الظروف، إلا أن المؤشرات تشير إلى إمكانية تحوله إلى سمة دائمة، خاصة في عالم يتسم بتقلبات حادة وعدم يقين مرتفع. وهذا بدوره يفتح الباب أمام تساؤلات أعمق حول حدود هذه المؤسسات، ومدى استقلاليتها، وقدرتها على التكيف مع موازين القوى الاقتصادية الجديدة.

توازن صعب

يبقى التحدي الأكثر تعقيداً هو تحقيق توازن دقيق بين الاستجابة الفورية للأزمات الحالية، والحفاظ على مسار التنمية المستدامة على المدى الطويل. فالتدخلات العاجلة، مثل برامج الدعم المالي أو خطوط الائتمان الطارئة، قد تكون ضرورية لتفادي الانهيارات الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه قد تأتي على حساب الاستثمارات التنموية، كالبنية التحتية والتعليم والتحول الاقتصادي.

هذا التوازن يزداد صعوبة في ظل محدودية الموارد وتعدد الأولويات، حيث تجد المؤسسات المالية الدولية نفسها أمام معادلة دقيقة: كيف يمكن احتواء الأزمات دون استنزاف القدرة على دعم النمو المستقبلي؟ وكيف يمكن توجيه التمويل بشكل يحقق الاستقرار الفوري دون خلق اختلالات طويلة الأمد، مثل تراكم الديون أو الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي؟

أزمة مركبة

ما يميز الأزمة الحالية هو أنها ليست أزمة واحدة، بل مجموعة من الأزمات المتداخلة. فهي تجمع بين صدمة طاقة، وتضخم مرتفع، ومستويات دين قياسية، إلى جانب توترات جيوسياسية متصاعدة.

هذا التداخل يجعل من الصعب التعامل مع كل عنصر على حدة، ويعني أن أي حل يجب أن يكون شاملاً. كما أن هذا التعقيد يحد من قدرة المؤسسات الدولية على استخدام الأدوات التقليدية، ويدفعها إلى البحث عن حلول مبتكرة.

كما أن هذه الأزمة تأتي في وقت لم تتعافَ فيه الاقتصادات بالكامل من تداعيات جائحة كوفيد-19، ما يزيد من هشاشة النظام الاقتصادي العالمي.

فجوة تمويل

رغم الجهود المكثفة التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، تتسع المخاوف من فجوة تمويلية آخذة في الاتساع بين الاحتياجات الفعلية والموارد المتاحة. فالتحديات لم تعد محصورة في دولة أو إقليم بعينه، بل أصبحت عالمية ومتشابكة، تشمل ارتفاع كلفة الاقتراض، وتداعيات التضخم، وأعباء الديون السيادية، إضافة إلى الأزمات الجيوسياسية التي تفرض ضغوطاً متزامنة على عدد كبير من الاقتصادات. ومع تزايد عدد الدول التي تلجأ إلى الدعم، سواء عبر القروض أو برامج الإنقاذ أو التمويل الطارئ، تتعرض قدرة هذه المؤسسات لضغط غير مسبوق.

إعادة تشكيل

في المحصلة، تعكس هذه التحولات مؤشرات واضحة على أن العالم يدخل مرحلة إعادة تشكيل عميقة لدور المؤسسات المالية الدولية. فلم تعد هذه الكيانات مجرد أدوات تقليدية لتمويل مشاريع التنمية أو دعم

الاستجابة قد يؤدي إلى أزمات أعمق. لكن هذه الاستجابة السريعة تأتي أيضاً بتحديات، أبرزها كيفية تحقيق التوازن بين السرعة والفعالية، فالتدخل السريع قد يخفف من حدة الأزمة على المدى القصير، لكنه قد لا يعالج الأسباب الهيكلية التي أدت إليها.

أولوية الاستقرار

في ظل هذه الظروف، أصبح الاستقرار الاقتصادي الهدف الأول للمؤسسات الدولية. هذا يعني أن الأولوية لم تعد للنمو أو التنمية، بل لمنع الانهيار.

ويتجلى ذلك في تركيز البرامج الجديدة على دعم الميزانيات العامة، وتمويل واردات الطاقة، والحفاظ على استقرار العملات. هذه الإجراءات تهدف إلى كسب الوقت، ومنح الدول فرصة لإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية.

لكن هذا النهج يثير تساؤلات حول المدى الذي يمكن أن يستمر فيه، فهل يمكن تأجيل التنمية لفترة طويلة دون أن تكون لذلك تبعات؟ وهل يمكن تحقيق استقرار دائم دون معالجة جذور المشكلات الاقتصادية؟

تراجع المناخ

أحد أبرز آثار هذا التحول هو التراجع النسبي في أولوية قضايا المناخ. فبعد سنوات من التركيز على التحول نحو الطاقة النظيفة، بدأت المؤسسات الدولية تعيد النظر في هذا التوجه، ولو بشكل مؤقت. ففي ظل أزمة الطاقة، أصبح تأمين الإمدادات أكثر أهمية من التحول إلى مصادر نظيفة. وهذا يعني أن بعض المشاريع المرتبطة بالوقود الأحفوري عادت إلى الواجهة، رغم التزامات سابقة بالحد من تمويلها.

هذا التراجع لا يعني التخلي عن أهداف المناخ، لكنه يعكس واقعاً جديداً تفرضه الأزمات. ومع ذلك، يبقى التحدي قائماً: كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والاستدامة البيئية؟

التمويل الخارجي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. لكن المفارقة أن هذه الحاجة تتزامن مع بيئة مالية عالمية أكثر تشدداً، حيث ارتفعت أسعار الفائدة عالمياً، ما زاد من تكلفة الاقتراض، وقُصّص من قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق المالية.

طلب متزايد

أمام هذه التحديات، شهدت المؤسسات المالية الدولية ارتفاعاً ملحوظاً في طلبات التمويل. دول كانت قبل سنوات قليلة قادرة على تمويل نفسها من الأسواق، باتت اليوم مضطرة للعودة إلى برامج الدعم الدولية.

هذا التزايد في الطلب لا يعكس فقط عمق الأزمة، بل يكشف أيضاً عن اتساع نطاقها الجغرافي. فالأزمة لم تعد محصورة في مناطق محددة، بل أصبحت ظاهرة عالمية تشمل دولاً في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وحتى بعض الاقتصادات الناشئة التي كانت تُعتبر مستقرة نسبياً.

كما أن سرعة هذه الطلبات تعكس حالة من القلق لدى الحكومات، التي تسعى إلى تأمين خطوط تمويل قبل تفاقم الأوضاع. وهذا بدوره يضع ضغطاً إضافياً على المؤسسات الدولية، التي تجد نفسها مطالبة بتلبية احتياجات متزايدة بموارد محدودة.

استجابة عاجلة

في مواجهة هذا الطلب المتزايد، اضطرت المؤسسات المالية الدولية إلى تعديل أدواتها التمويلية. فبدل البرامج التقليدية التي تستغرق سنوات من التخطيط والتنفيذ، أصبح التركيز على أدوات سريعة ومرنة تهدف إلى تقديم دعم فوري.

تشمل هذه الأدوات قروضاً عاجلة، تسهيلات تمويلية قصيرة الأجل، ودعمًا مباشرًا لميزانيات الدول، إضافة إلى برامج تهدف إلى استقرار العملات المحلية. هذا التحول يعكس إدراكاً بأن الوقت لم يعد عاملاً متاحاً، وأن التأخير في

لم تعد تداعيات الحرب المرتبطة بإيران مجرد حدث جيوسياسي عابر، بل تحولت إلى نقطة انعطاف حقيقية في مسار الاقتصاد العالمي، انعكست بشكل مباشر على طبيعة عمل المؤسسات المالية الدولية. فمع تصاعد التوترات، وجدت مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفسها أمام واقع اقتصادي سريع التغير، يفرض أولويات جديدة تتجاوز الإطار التقليدي الذي اعتادت العمل ضمنه لعقود.

هذا التحول لا يقتصر على تغيير تكتيكي في السياسات، بل يعكس إعادة صياغة لدور هذه المؤسسات في النظام المالي العالمي. فبدلاً من التركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة، أصبحت هذه المؤسسات مطالبة بالتحرك السريع لاحتواء أزمات متلاحقة تهدد استقرار اقتصادات بأكملها. ويعني ذلك أن مفهوم "التنمية" ذاته بات مؤجلاً لصالح مفهوم أكثر إلحاحاً: "الاستقرار". ففي عالم تتسارع فيه الأزمات، لم يعد بالإمكان انتظار نتائج مشاريع طويلة الأجل، بل بات المطلوب تدخلات فورية تمنع الانهيار قبل التفكير في النمو.

ضغط متصاعد

تزامنت هذه التحولات مع تصاعد الضغوط على الاقتصادات، خصوصاً في الدول النامية، التي وجدت نفسها في مواجهة موجة تضخم جديدة مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة. فمع اضطراب الإمدادات وارتفاع أسعار النفط، ارتفعت كلفة الإنتاج والنقل، ما انعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات.

هذا الضغط لم يكن مجرد ارتفاع مؤقت في الأسعار، بل تحول إلى أزمة هيكلية تهدد الاستقرار المالي للدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد. ومع تآكل احتياطيات العملات الأجنبية، بدأت العديد من هذه الدول تواجه صعوبة في تمويل وارداتها الأساسية، بما في ذلك الغذاء والطاقة. وفي هذا السياق، أصبحت الحاجة إلى

إلغاءات جماعية ورسوم طارئة تكشف هشاشة نموذج السفر الجوي أمام الأزمات الجيوسياسية

فوضى الطيران العالمي.. صدمة الوقود تعصف بالقطاع وتدفعه نحو إعادة الهيكلة الكبرى

1 **تآكل الهوامش الربحية مع ارتفاع التمويل والصيانة والخدمات**

2 **قفزات أسعار الكيروسين تضغط بقوة على ميزانيات شركات الطيران**

3 **إلغاء آلاف الرحلات وإعادة جدولة واسعة نتيجة ارتفاع المخاطر والتكاليف**

يعيش قطاع الطيران العالمي حالة من الارتباك غير المسبوق، حيث تسببت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، في إحداث خلل واسع في منظومة السفر الجوي. هذا الاضطراب لم يكن محدوداً بل إلغاء رحلات أو تعديل جداول، بل امتد ليطال بنية التشغيل نفسها، التي تعتمد على دقة عالية وتنسيق معقد بين آلاف الرحلات يوميًا.

في الظروف الطبيعية، تعمل شركات الطيران وفق خطط دقيقة تُبنى قبل أشهر، بل أحياناً قبل سنوات، لكن الأزمة الحالية فرضت واقعاً مختلفاً، حيث أصبحت القرارات تُتخذ بشكل يومي، وأحياناً في ساعات، ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في الجداول الجوية العالمية. هذا التغيير السريع في الإقلاع التشغيلي أربك المطارات، وشركات الخدمات الأرضية، وحتى المسافرين، الذين باتوا يواجهون احتمالات متزايدة للإلغاء أو التأخير.

كما أن تأثير هذه الاضطرابات لم يعد محصوراً في مناطق التوتر، بل امتد إلى شبكات الطيران العالمية بالكامل، نظراً للتشابك الكبير بين الرحلات الدولية، حيث يؤدي إلغاء رحلة واحدة إلى سلسلة من التأثيرات المتتالية على رحلات أخرى في قارات مختلفة.

ضغط الوقود

في قلب هذه الأزمة، يبرز عامل الوقود كأحد أبرز المحركات الأساسية للفوضى الحالية. فمع ارتفاع أسعار النفط عالمياً، قفزت تكلفة وقود الطائرات (الكيروسين) إلى مستويات أثقلت كاهل شركات الطيران، التي تعتمد بشكل كبير على هذا العنصر في هيكل تكاليفها.

وقود الطائرات يمثل في العادة ما بين 25% إلى 35% من إجمالي تكاليف التشغيل، لكن في ظل الظروف الحالية، ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ، ما جعل من الصعب على الشركات الحفاظ على مستويات الربحية السابقة. هذا الارتفاع لم يكن تدريجياً، بل جاء بشكل حاد ومفاجئ، ما صعّب على الشركات التكيف معه بسرعة.

وفي هذا السياق، اضطرت شركات مثل لوفتهانزا إلى اتخاذ قرارات جذرية، من بينها إلغاء عشرات الآلاف من الرحلات، ليس فقط لتقليل

التكاليف، بل أيضاً لإعادة ضبط عملياتها بما يتناسب مع الواقع الجديد. هذه الخطوات تعكس حجم الضغوط التي تواجهها حتى أكبر الشركات في القطاع.

تكلفة متصاعدة

لم تتوقف الأزمة عند الوقود، بل امتدت لتشمل مختلف عناصر التكلفة. فمع ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، ارتفعت تكاليف الصيانة، خاصة مع زيادة أسعار قطع الغيار والخدمات الفنية. كما أن اضطرابات سلاسل التوريد العالمية أدت إلى تأخير عمليات الصيانة، ما أجبر بعض الشركات على إبقاء طائراتها خارج الخدمة لفترات أطول.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف التمويل بشكل ملحوظ، في ظل السياسات النقدية العالمية التي تتجه نحو تشديد أسعار الفائدة. هذا الأمر

حلول مؤقتة

في مواجهة هذه الضغوط، لجأت شركات الطيران إلى مجموعة من الحلول التي يمكن وصفها بأنها "إجراءات بقاء". من أبرز هذه

الأزمة الحالية كشفت مدى هشاشة شبكة الطيران العالمية، التي تعتمد على توازن دقيق بين العرض والطلب. ومع إلغاء آلاف الرحلات، اختل هذا التوازن، ما أدى إلى ازدحام في بعض المطارات ونقص في أخرى.

كما أن تحويل مسارات الرحلات لتجنب مناطق التوتر أدى إلى زيادة زمن الرحلات، واستهلاك المزيد من الوقود، ما زاد من التكاليف. هذا الأمر خلق حلقة مفرغة، حيث يؤدي ارتفاع التكاليف إلى تقليص الرحلات، ما يؤدي بدوره إلى مزيد من الاختلال في الشبكة.

أزمة ممتدة

ما يجعل هذه الأزمة أكثر خطورة هو أنها ليست قصيرة الأمد، بل تحمل مؤشرات على الاستمرار لفترة طويلة، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وعدم وضوح الأفق. كما أنها تأتي بعد فترة قصيرة من تعافي القطاع من جائحة كوفيد-19، ما يعني أن الشركات لم تتمكن بعد من إعادة بناء احتياطياتها المالية بالكامل. هذا التوقيت يزيد من هشاشة القطاع، ويجعل قدرته على امتصاص الصدمات محدودة، ما يرفع من احتمالات حدوث تغييرات هيكلية عميقة.

للخسائر السريعة. هذه الشركات قد تجد نفسها مضطرة للاندماج مع شركات أخرى، أو حتى الخروج من السوق إذا استمرت الأزمة. كما أن شركات الطيران في الدول النامية تواجه تحديات إضافية، مثل ضعف العملات المحلية وارتفاع تكاليف الاستيراد، ما يزيد من تعقيد الوضع.

طلب هش

على الجانب الآخر، يظهر الطلب على السفر حالة من التذبذب الواضح. فبينما لا يزال هناك طلب قوي في بعض الأسواق، خاصة للسفر الضروري أو التجاري، بدأ الطلب الترفيهي في التراجع، نتيجة ارتفاع الأسعار وعدم اليقين.

المسافرون أصبحوا أكثر حذراً في قراراتهم، حيث يأخذون في الاعتبار احتمالات الإلغاء أو التأخير، إضافة إلى التكلفة المرتفعة. كما أن بعض الشركات بدأت في تقليل رحلات العمل، مع الاعتماد بشكل أكبر على الاجتماعات الافتراضية. هذا التغيير في سلوك المستهلكين قد يكون له تأثير طويل الأمد على القطاع، حيث قد يعيد تشكيل أنماط السفر، ويقلل من الطلب على بعض الفئات، مثل الرحلات القصيرة أو منخفضة التكلفة.

الإجراءات فرض رسوم إضافية على التذاكر، غالباً تحت مسميات مرتبطة بالوقود أو التشغيل، بهدف تمرير جزء من التكلفة إلى المسافرين. كما قامت الشركات بتقليص عدد الرحلات، والتركيز على الخطوط الأكثر ربحية، مع تعليق أو تقليل الرحلات على الخطوط الأقل طلباً. وفي بعض الحالات، تم استبدال الطائرات الكبيرة بأخرى أصغر وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود.

هذه الإجراءات، رغم ضرورتها، تحمل طابعاً مؤقتاً، إذ لا تعالج جذور المشكلة، بل تهدف فقط إلى كسب الوقت. كما أنها قد تؤثر سلباً على تجربة المسافرين، ما قد ينعكس على الطلب في المستقبل.

شركات تحت الضغط

الأزمة الحالية وضعت جميع شركات الطيران تحت ضغط غير مسبوق، لكن تأثيرها يختلف حسب حجم الشركة وهيكلها المالي. فالشركات الكبرى، مثل لوفتهانزا، تمتلك موارد أكبر وقدرة أعلى على امتصاص الصدمات، لكنها رغم ذلك اضطرت لاتخاذ إجراءات قاسية. أما الشركات الأصغر أو منخفضة التكلفة، فهي تواجه تحديات أكبر، نظراً لاعتمادها على هوامش ربح ضيقة، ما يجعلها أكثر عرضة



4 **الطيران العالمي يتجه نحو نموذج جديد أقل توسعاً وأكثر تحفظاً**

5 **المسافرون يعيدون حساباتهم مع ارتفاع الأسعار وعدم اليقين**

6 **كيانات كبرى تعيد هيكلة عملياتها وسط مخاطر الإفلاس للبعض**

7 **رسوم إضافية وتقليص السعة التشغيلية للحفاظ على السيولة**

اختراق حاجز 100 دولار يرفع تسعير المخاطر في أسواق الطاقة

صدمة النفط تعيد

تشكيل التوقعات...

تسعير جديد للمخاطر والتضخم عالمياً

1 علاوة جيوسياسية تدفع الأسعار بعيداً عن أساسيات العرض والطلب

شهدت أسواق النفط العالمية تحركاً استثنائياً أعاد رسم ملامح المشهد الاقتصادي الدولي، مع تجاوز الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل، في تطور يعكس تصاعد التوترات الجيوسياسية وتعثّر المسارات الدبلوماسية في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية للطاقة. هذا الارتفاع لم يكن مجرد انعكاس لتغيرات تقليدية في العرض والطلب، بل جاء نتيجة مباشرة لإعادة تسعير شاملة للمخاطر، حيث باتت الأسواق تتعامل مع احتمالات اضطراب الإمدادات كعامل رئيسي في تحديد الأسعار.

في هذا السياق، تحولت الأسعار إلى مؤشر مرآة يعكس التفاعل بين الاقتصاد والسياسة، إذ لم يعد النفط سلعة تخضع فقط لقوانين السوق، بل أصبح أداة استراتيجية ترتبط بموازن القوى الدولية. ومع تصاعد التوترات، ارتفعت علاوة المخاطر بشكل واضح، ما دفع المستثمرين إلى إعادة النظر في توقعاتهم للأسعار على المدى القصير والمتوسط.

تعد الإمدادات العامل الأكثر حساسية في معادلة النفط الحالية، حيث تزايدت المخاوف من تعطل تدفقات الخام عبر الممرات الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز، الذي يمثل شرياناً أساسياً لنقل نسبة كبيرة من صادرات النفط العالمية. أي تهديد لحركة الملاحة في هذا الممر ينعكس فوراً على الأسعار، وهو ما يفسر الارتفاع السريع الذي شهدته الأسواق. هذه المخاوف لا تتعلق فقط بالإمدادات الحالية، بل تمتد إلى التوقعات المستقبلية، حيث يخشى المستثمرون من سيناريوهات

تصعيد قد تؤدي إلى نقص فعلي في المعروض. ونتيجة لذلك، أصبحت الأسعار تتضمن علاوة مخاطر إضافية، تعكس حالة عدم اليقين التي تسيطر على السوق. أطول، ما قد ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.

قدرة الدول على التصدير

في ظل هذه الظروف، أصبحت معادلة العرض أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، إذ لم تعد تعتمد فقط على مستويات الإنتاج، بل تشمل أيضاً عوامل جيوسياسية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على التصدير.

هذا التعقيد يخلق حالة من عدم التوازن، حيث قد تكون الإمدادات كافية من الناحية النظرية، لكنها معرضة للانقطاع بسبب عوامل خارجية. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى كبح الطلب، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة، ما يضيف بعداً جديداً للتفاعل بين العرض والطلب.

تكاليف الإنتاج والنقل

أعاد ارتفاع النفط إلى ما فوق 100 دولار إشعال المخاوف من موجة تضخم جديدة، حيث يشكل النفط عنصراً أساسياً في تكاليف الإنتاج والنقل. ومع ارتفاع أسعار الطاقة، ترتفع تكاليف السلع والخدمات، ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية واسعة النطاق.

هذه الضغوط تضع البنوك المركزية أمام تحديات صعبة، إذ يتعين عليها

الموازنة بين مكافحة التضخم ودعم النمو الاقتصادي. وفي حال استمرار الأسعار المرتفعة، قد تضطر هذه المؤسسات إلى الإبقاء على سياسات نقدية متشددة لفترة أطول، ما قد ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.

زيادة ملحوظة في التقلبات

انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على الأسواق المالية، حيث شهدت زيادة ملحوظة في التقلبات وتراجعاً في شهية المخاطرة. المستثمرون باتوا أكثر حذراً، ويميلون إلى تقليل تعرضهم للأصول عالية المخاطر، في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين.

في المقابل، استفادت بعض القطاعات، مثل الطاقة، من هذا الوضع، حيث سجلت مكاسب قوية بدعم من ارتفاع الأسعار. هذا التباين في الأداء يعكس التأثير غير المتكافئ لصدمة النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية.

تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي

تعكس تحركات النفط الحالية تحولاً جذرياً في طبيعة السوق، حيث أصبح النفط عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي. وليس مجرد سلعة تُتداول في الأسواق. هذا التحول يرتبط بزيادة الترابط بين الأسواق العالمية، حيث يمكن لأي اضطراب في قطاع الطاقة أن يمتد تأثيره إلى قطاعات أخرى، مثل الصناعة والنقل والخدمات. كما أن استخدام الطاقة كأداة سياسية يعزز من هذا التأثير، ويجعل الأسواق أكثر حساسية لأي تطورات جيوسياسية.

حالة دقيقة من التوازن غير المستقر

تعيش سوق النفط حالياً حالة دقيقة من التوازن غير المستقر، حيث تتقاطع قوى متعارضة بشكل واضح. فمن جهة، تدفع المخاطر الجيوسياسية خصوصاً في مناطق الإنتاج والنقل الحيوية الأسعار

2 ارتفاع النفط يهدد بعودة التضخم ويؤخر خفض الفائدة عالمياً

يجعل السوق «سياسية الطابع» أكثر من كونها اقتصادية بحتة في المرحلة الراهنة. إلى جانب ذلك، تلعب قرارات الإنتاج دوراً محورياً في تحديد الاتجاه، سواء من قبل تحالفات المنتجين أو الدول الكبرى بشكل منفرد. فزيادة الإنتاج قد تُستخدم كأداة لتهديد الأسعار، في حين أن خفضه قد يعزز الاتجاه الصعودي. كما أن قدرة بعض الدول على زيادة الإنتاج بشكل سريع تبقى محدودة، ما يضيف عنصراً آخر من عدم اليقين.

ديناميكيات السوق

ولا يمكن إغفال دور الطلب العالمي، حيث سيظل مرتبطاً بأداء الاقتصاد العالمي. أي تباطؤ اقتصادي خاصة في الصين أو أوروبا قد يحد من الطلب، ويخفف من الضغوط السعرية، حتى في ظل استمرار التوترات.

رسم إستراتيجية بشكل أكثر حذر وانتقائية

في ظل هذا المشهد المعقد، يعيد المستثمرون رسم استراتيجياتهم بشكل أكثر حذراً وانتقائية. لم يعد الاستثمار في الطاقة مجرد رهان على ارتفاع الأسعار، بل أصبح جزءاً من استراتيجية تحوط أوسع ضد التضخم والمخاطر الجيوسياسية. قطاع الطاقة بات يجذب تدفقات قوية، خاصة من المستثمرين الباحثين عن عوائد سريعة في بيئة أسعار مرتفعة.

لكن في المقابل، يحمل هذا القطاع مخاطر مرتفعة، نظراً لحساسيته الشديدة للتقلبات السياسية. لذلك، يتجه المستثمرون إلى مزيج من الاستثمارات، يجمع بين شركات الطاقة الكبرى ذات التدفقات النقدية المستقرة، والأصول الدفاعية التي توفر حماية نسبية في أوقات عدم اليقين. كما تتعرض قطاعات أخرى لضغوط واضحة، مثل الصناعة والنقل والبتروكيماويات، التي تعتمد بشكل مباشر على الطاقة. ارتفاع التكاليف في هذه القطاعات قد يؤدي إلى تراجع الهوامش الربحية، ما يدفع المستثمرين

نحو الارتفاع، نتيجة إدراج ما يُعرف بـ«علاوة المخاطر» ضمن التسعير، ومن جهة أخرى، يشكل هذا الارتفاع نفسه عامل ضغط على الطلب العالمي، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة، ما يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

هذا التفاعل المزيج يخلق بيئة سوقية حساسة للغاية، حيث لا يتحرك السعر وفق اتجاه واحد واضح، بل يتأرجح بين مخاوف نقص الإمدادات ومخاطر تراجع الاستهلاك. كما أن الشركات الصناعية والنقلية تبدأ عند مستويات سعرية مرتفعة بإعادة ضبط عملياتها، سواء عبر تقليل الإنتاج أو تحسين الكفاءة، وهو ما يضيف عنصراً إضافياً لكبح الطلب. في هذا الإطار، تصبح السوق أكثر عرضة للتقلبات الحادة، حيث يمكن لأي تطور سواء كان تصريحاً سياسياً، أو حادثاً ميدانياً، أو حتى بيانات مخزونات أن يغيّر توقعات بسرعة، ويدفع الأسعار صعوداً أو هبوطاً خلال فترات قصيرة. هذه الهشاشة تعني أن السوق لا تعكس فقط الواقع الحالي، بل أيضاً سيناريوهات محتملة يتم تسعيرها بشكل استباقي.

المنطقة مركز حيوي للإمدادات العالمية

في الأفق القريب، سيظل مسار أسعار النفط مرتبطاً بشكل وثيق بالمعطيات الجيوسياسية، وعلى رأسها تطورات الشرق الأوسط، حيث تمثل المنطقة مركزاً حيوياً للإمدادات العالمية. أي تصعيد إضافي سواء عبر تهديد الملاحة أو توسيع نطاق التوتر قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى من الحالية، وربما بشكل سريع، نتيجة رد الفعل الفوري للأسواق.

في المقابل، فإن أي مؤشرات على تهدئة سياسية أو استئناف المفاوضات يمكن أن تؤدي إلى تراجع سريع في الأسعار، مع اختفاء جزء من علاوة المخاطر. هذا ما

3

تزايد تقلبات السوق يعكس هشاشة التوازن بين النمو والتضخم

4

انتقال السيولة نحو قطاع الطاقة والأصول الدفاعية عالمياً

5

أسواق المال تعيد تسعير الأصول مع تصاعد تكاليف الطاقة



هبوط المعادن الأصفر رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية

الذهب يتراجع تحت الضغط.. الدولار والنفط يعيدان رسم معادلة التحوط

1 الدولار القوي يقلص جاذبية المعادن الأصفر

2 النفط فوق 100 دولار يعزز مخاوف التضخم

شهدت أسواق المعادن الثمينة تحولات لافتة خلال تعاملات اليوم، حيث تراجع سعر الذهب بشكل ملحوظ رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية، في مفارقة تعكس تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي. فعلى الرغم من أن الذهب يُعد تقليدياً ملاذاً آمناً في أوقات الأزمات، إلا أن العوامل النقدية والمالية، وعلى رأسها قوة الدولار وارتفاع عوائد السندات، نجحت في تقويض هذا الدور مؤقتاً.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية بنحو 0.9% ليصل إلى 4696.71 دولار للأوقية، في حين تراجعت العقود الآجلة الأميركية بنسبة 0.8% إلى 4714 دولاراً، وجاء هذا التراجع مدفوعاً بشكل رئيسي بصعود الدولار الأمريكي، الذي أدى إلى زيادة تكلفة الذهب على المستثمرين من حائزي العملات الأخرى.

هذا الارتفاع في الدولار يعكس توقعات الأسواق باستمرار السياسة النقدية المتشددة، أو على الأقل تأجيل أي خفض للفائدة، وهو ما يضع ضغطاً مباشراً على أسعار الذهب، نظراً للعلاقة العكسية بينهما.

تكلفة الفرصة

إلى جانب قوة الدولار، ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى لها في أكثر من أسبوع، ما زاد من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب. فالذهب، كأصل لا يدر عائداً، يصبح أقل جاذبية عندما ترتفع العوائد على الأصول الأخرى، مثل السندات، التي توفر دخلاً ثابتاً، وهذا العامل يعد من أبرز محددات حركة الذهب في الأسواق الحديثة، حيث تلعب العوائد الحقيقية دوراً محورياً في توجيه تدفقات الاستثمار.

النفط والتضخم

في المقابل، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قوياً، حيث تجاوز خام برنت مستوى 100 دولار للبرميل، في ظل تصاعد التوترات في منطقة الخليج وتعاثر المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران.

هذا الارتفاع يعيد إلى الواجهة

مخاوف التضخم، إذ يؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة والنقل، ما يعكس على أسعار السلع والخدمات. ورغم أن التضخم عادة ما يدعم الذهب كأداة تحوط، إلا أن تأثيره الحالي يبدو محدوداً أمام قوة الدولار وارتفاع العوائد.

دور الجغرافيا السياسية

التوترات في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الحيوية لنقل النفط عالمياً، أضافت بعداً جديداً للمشهد، حيث قامت إيران باحتجاز سفينتين، في خطوة تعكس تصاعد التوتر في المنطقة.

هذه التطورات أدت إلى إعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية، ليس فقط في أسواق الطاقة، بل أيضاً في الأسواق المالية بشكل عام. ومع ذلك، فإن تأثيرها على الذهب ظل محدوداً، ما يشير إلى أن الأسواق تركز حالياً بشكل أكبر على العوامل النقدية.

ما يميز هذه المرحلة هو المفارقة الواضحة بين ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وتراجع الذهب، وهو ما يعكس تغيراً في سلوك المستثمرين. فبدلاً من اللجوء إلى الذهب، يتجه البعض إلى الدولار كملأ آمن، خاصة في ظل قوته الحالية. هذا التحول يعكس أيضاً زيادة تعقيد الأسواق، حيث لم يعد هناك ارتباط ثابت بين الأحداث السياسية وحركة الأصول، بل أصبحت التفاعلات أكثر ديناميكية وتعتمد على مجموعة واسعة من العوامل.

قراءة أعمق

تتبع تحركات الذهب الأخيرة تحولاتاً بنوياً في طريقة تفاعل الأسواق مع الأصول التقليدية، إذ لم يعد المعدن الأصفر يتحرك فقط وفق معادلة «الخوف يساوي ارتفاع السعر»، بل بات يخضع لشبكة معقدة من المتغيرات النقدية والمالية. في هذا السياق، أصبحت العلاقة بين الذهب والسياسة النقدية أكثر وضوحاً من

كما أن العلاقة بين الذهب والنفط باتت أكثر ترابطاً، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تغذية التضخم، ما يدعم الذهب نظرياً، لكنه في الوقت ذاته يعزز قوة الدولار، وهو ما يخلق تأثيراً مزدوجاً ومتضارباً على الأسعار. هذه التعقيدات تجعل قراءة اتجاه الذهب أكثر صعوبة، وتتطلب تحليلاً متعدد الأبعاد بدلاً من الاعتماد على مؤشر واحد فقط.

في ظل هذه البيئة المعقدة، تتحرك أسعار الذهب ضمن نطاق ضيق نسبياً، يعكس حالة من التوازن الحساس بين قوى متعارضة. فمن جهة، هناك دعم واضح من المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط، ومن جهة أخرى، هناك ضغوط قوية من الدولار والعوائد المرتفعة. هذا التوازن يجعل السوق عرضة لتحركات مفاجئة، حيث يمكن لأي خبر أو بيانات اقتصادية أن ترجح كفة أحد العوامل بسرعة.

ويظهر هذا التوازن أيضاً في سلوك المستثمرين، الذين باتوا أكثر حذراً في بناء مراكزهم، ويميلون إلى التداول قصير الأجل بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في الذهب. كما أن زيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة، مثل العقود الآجلة والخيارات، ساهمت في تضخيم التقلبات، حيث يمكن لتغيرات صغيرة في التوقعات أن تؤدي إلى تحركات كبيرة في الأسعار.

علاوة على ذلك، فإن هذا التوازن الهش يعكس غياب اتجاه واضح في السوق، وهو ما يدفع العديد من المستثمرين إلى انتظار إشارات أكثر وضوحاً قبل اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة.

بين قوى متعارضة. فمن جهة، هناك دعم واضح من المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط، ومن جهة أخرى، هناك ضغوط قوية من الدولار والعوائد المرتفعة. هذا التوازن يجعل السوق عرضة لتحركات مفاجئة، حيث يمكن لأي خبر أو بيانات اقتصادية أن ترجح كفة أحد العوامل بسرعة.

ويظهر هذا التوازن أيضاً في سلوك المستثمرين، الذين باتوا أكثر حذراً في بناء مراكزهم، ويميلون إلى التداول قصير الأجل بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في الذهب. كما أن زيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة، مثل العقود الآجلة والخيارات، ساهمت في تضخيم التقلبات، حيث يمكن لتغيرات صغيرة في التوقعات أن تؤدي إلى تحركات كبيرة في الأسعار.

علاوة على ذلك، فإن هذا التوازن الهش يعكس غياب اتجاه واضح في السوق، وهو ما يدفع العديد من المستثمرين إلى انتظار إشارات أكثر وضوحاً قبل اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة.

رهينة لثلاثة عوامل رئيسية

على المدى القريب، سيظل الذهب رهينة لثلاثة عوامل رئيسية: مسار الدولار، واتجاه أسعار الفائدة، وتطورات الجغرافيا السياسية. فإذا استمر الدولار في قوته الحالية، مدعوماً بعوائد مرتفعة وتوقعات باستمرار السياسة النقدية المتشددة، فمن المرجح أن يواجه الذهب مزيداً من الضغوط. في المقابل، فإن أي إشارات على تباطؤ الاقتصاد العالمي أو اقتراب البنوك المركزية من خفض الفائدة قد تعيد

الزخم إلى الذهب، حيث تتخفف العوائد الحقيقية، وتزداد جاذبية الأصول التي لا تدر عائداً. كما أن أي تصعيد كبير في التوترات الجيوسياسية، خاصة في مناطق حيوية مثل الخليج، قد يعيد الطلب على الذهب كملأ آمن.

ولا يمكن إغفال دور الطلب الفعلي، سواء من البنوك المركزية أو من الأسواق الناشئة، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في مشتريات الذهب كجزء من استراتيجيات تنوع الاحتياطيات. هذا الطلب قد يوفر دعماً طويل الأجل للأسعار، حتى في ظل الضغوط قصيرة الأجل.

ديناميكيات السوق

أخيراً، تعكس تحركات الذهب الحالية ديناميكيات أوسع في الأسواق المالية العالمية، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع السياسية والتكنولوجية بشكل غير مسبوق. هذه البيئة الجديدة تتطلب من المستثمرين إعادة النظر في افتراضاتهم التقليدية، وتبني نهج أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

كما أن زيادة الترابط بين الأسواق تعني أن أي صدمة في قطاع معين يمكن أن تنتقل بسرعة إلى قطاعات أخرى، وهو ما يزيد من أهمية إدارة المخاطر بشكل فعال. وفي هذا السياق، يظل الذهب أداة مهمة، لكنه لم يعد كافياً بمفرده لتوفير الحماية الكاملة.

في النهاية، يمكن القول إن الذهب يمر بمرحلة إعادة تعريف لدوره في النظام المالي العالمي، حيث يتحول من ملاذ تقليدي إلى أصل استثماري متعدد الأبعاد، يتأثر بعوامل معقدة ومتداخلة، ما يجعله أكثر إثارة للاهتمام، لكنه أيضاً أكثر تحدياً للمستثمرين.

خسائر المعادن

لم يقتصر التراجع على الذهب فقط، بل شمل معظم المعادن النفيسة الأخرى، حيث انخفضت الفضة بنحو 3.9%، وتراجع البلاتين بنسبة 3.2% إلى أدنى مستوى له في أكثر من أسبوع، في حين هبط البلاديوم بنسبة 4.8% إلى أدنى مستوى في أكثر من أسبوعين. هذه الخسائر الجماعية تعكس ضغوطاً واسعة على القطاع، سواء بسبب قوة الدولار أو المخاوف من تباطؤ الطلب الصناعي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

3 تعثر المحادثات الأمريكية الإيرانية يربك الأسواق

4 عوائد السندات تضغط على الطلب الاستثماري

5 المعادن النفيسة تسجل خسائر جماعية حادة



خريطة الاستثمار

في ضوء هذه المعطيات، تتغير خريطة الاستثمار في المعادن الثمينة بشكل ملحوظ، حيث لم يعد الذهب يحتل موقعاً مهيماً كما في السابق، بل أصبح أحد مكونات محفظة متنوعة. المستثمرون باتوا يوزعون استثماراتهم بين الذهب، والدولار، والسندات، وحتى الأصول البديلة، بهدف تحقيق توازن أفضل بين العائد والمخاطر.

كما أن الاستراتيجيات الاستثمارية أصبحت أكثر تعقيداً، حيث يتم استخدام الذهب ليس فقط كأداة تحوط، بل أيضاً كوسيلة للاستفادة من التقلبات قصيرة الأجل. وهذا يتطلب قدراً أكبر من الخبرة والتحليل، خاصة في ظل سرعة تغير العوامل المؤثرة.

ومن جهة أخرى، فإن التغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي، مثل التحول نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي، قد تؤثر على الطلب طويل الأجل على الذهب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

تحول المال إلى صيغة مبرمجة يعيد رسم قواعد السيولة والاستثمار عالمياً

هل تنهي الأصول الرقمية عصر البنوك التقليدية

1 الأصول المرمرزة تتجاوز العملات المشفرة نحو نموذج مالي متكامل

2 المدفوعات الفورية تقلص زمن التحويلات من أيام إلى ثوانٍ

الرقمية للبنوك المركزية، ومنصات التمويل اللامركزي. وفي هذا السياق، قد تشهد إعادة رسم خريطة المراكز المالية العالمية، مع بروز مدن ودول جديدة كمحاور رئيسية للتمويل الرقمي، ما يفتح المجال لتحولات عميقة في موازين القوة الاقتصادية على المستوى الدولي.

إعادة تعريف المال

في ضوء هذه التطورات، لم يعد المال مجرد وسيط تقليدي للتبادل أو مخزن للقيمة، بل يتحول تدريجياً إلى كيان رقمي ذكي قابل للبرمجة والتخصيص. فبفضل التقنيات الحديثة، يمكن للمال أن يحمل شروطاً مدمجة، وينفذ عمليات تلقائية، ويتفاعل مع الأنظمة المالية بشكل لحظي، ما يفتح آفاقاً واسعة أمام الابتكار في مجالات مثل العقود الذكية، والتمويل اللامركزي، والخدمات المصرفية الرقمية.

هذا التحول يحمل في طياته تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة، إذ يعيد تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسسات المالية، وي طرح تساؤلات جوهرية حول الخصوصية، والسيادة النقدية، ودور البنوك التقليدية. كما أنه يفرض على صناع السياسات إعادة النظر في أدواتهم التنظيمية لضمان تحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار.

وفي هذا السياق، يقف النظام المالي العالمي أمام نقطة تحول تاريخية، حيث تمثل الأصول الرقمية والعملات المرمرزة ملامح مستقبل المال، ولم يعد الانتقال نحو هذا النموذج خياراً، بل أصبح واقعاً يتشكل بوتيرة متسارعة، ومع استمرار هذا التطور، سيظل التحدي الرئيسي يتمثل في كيفية إدارة العلاقة بين الابتكار والتنظيم، بما يضمن بناء نظام مالي أكثر كفاءة وشفافية واستدامة في العقود المقبلة.

مال مبرمج

قابلية البرمجة تمثل نقلة نوعية في مفهوم المال. فبدلاً من أن يكون المال أداة محايدة، يصبح أداة ذكية يمكنها تنفيذ شروط محددة. على سبيل المثال، يمكن برمجة عقد مالي بحيث يتم تنفيذ الدفع تلقائياً عند تحقق شروط معينة، مثل تسليم البضائع. هذا يقلل من الحاجة إلى الثقة بين الأطراف، ويعزز من كفاءة العمليات. كما أن المال المبرمج يمكن أن يلعب دوراً مهماً في السياسات الحكومية، حيث يمكن توجيه الدعم المالي بشكل مباشر إلى المستحقين، مع فرض قيود على استخدامه.



إلى مركزه، حيث بدأت تلعب دوراً متزايداً في المدفوعات، وإدارة الأصول، وتمويل الشركات، ومع تطور تقنيات البلوك تشين وتوسع استخدام العملات الرقمية والرموز المالية، تتجه هذه الأصول لأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، ليس فقط كبديل، بل كطبقة جديدة تعيد تعريف كيفية انتقال القيمة وتخزينها.

سباق دولي

بالتوازي مع هذا التحول، يتصاعد سباق عالمي بين الدول لقيادة اقتصاد الأصول الرقمية، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الابتكار وحماية الاستقرار المالي. وقد بدأت عدة دول في تطوير أطر تنظيمية مرنة لجذب الشركات الناشئة، ومنصات التداول، وصناديق الاستثمار المرتبطة بالأصول الرقمية.

هذا التنافس لا يقتصر على التشريعات فحسب، بل يمتد إلى بناء بنية تحتية رقمية متكاملة، تشمل أنظمة الدفع، والعملات

استراتيجياً. فبينما تهدد الأصول الرقمية بعض مصادر دخلها، فإنها توفر فرصاً جديدة. البنوك التي تستثمر في التكنولوجيا وتبني النماذج الجديدة قد تحقق مكاسب كبيرة، في حين قد تتراجع المؤسسات التي تتمسك بالنماذج التقليدية.

أثر اقتصادي

على المستوى الكلي، يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى تحسين الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتعزيز النمو الاقتصادي.

لكن في المقابل، قد يخلق تحديات تتعلق بالاستقرار المالي، خاصة إذا لم يتم تنظيم السوق بشكل جيد.

تحول عالمي

ما يحدث اليوم في عالم الأصول الرقمية لا يمكن النظر إليه كاتجاه عابر أو موجة مضاربية مؤقتة، بل هو أقرب إلى تحول هيكل عميق يشبه في طبيعته ما أحدثه انتشار الإنترنت في تسعينيات القرن الماضي. ففي تلك المرحلة، كان الإنترنت يُنظر إليه كتقنية ناشئة ذات استخدامات محدودة، قبل أن يتحول تدريجياً إلى بنية تحتية أساسية تقوم عليها التجارة، والخدمات، والاتصال العالمي.

وبالمنطق ذاته، تتحرك الأصول الرقمية اليوم من هامش النظام المالي

بداً للحكومات والبنوك المركزية في وضع أطر تنظيمية جديدة. هذه الأطر تهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار.

البنوك المركزية تعمل أيضاً على تطوير العملات الرقمية الخاصة بها، والتي تمثل نسخة رقمية من العملة الوطنية. هذه العملات يمكن أن تعزز من كفاءة النظام المالي، وتوفر أدوات جديدة للسياسة النقدية.

رغم النمو السريع، لا تزال سوق الأصول الرقمية في مراحلها الأولى مقارنة بحجم النظام المالي التقليدي. هذا يعني أن هناك فرصاً كبيرة للنمو.

هذا النمو قد يؤدي إلى ظهور نماذج أعمال جديدة، مثل البنوك الرقمية، ومنصات التداول اللامركزية، وخدمات مالية مبتكرة.

تحديات قائمة

رغم الفرص، يواجه هذا التحول تحديات كبيرة، مثل:

- الحاجة إلى استثمارات ضخمة في التكنولوجيا
- ضعف التوافق بين الأنظمة المختلفة
- عدم وضوح الأطر التنظيمية
- مخاوف الأمن السيبراني

هذه التحديات قد تبطئ من وتيرة التبنّي، لكنها لا تلغي الاتجاه العام نحو الرقمنة.

تحول السوق

البنوك التجارية تواجه تحدياً

خاصة في الدول التي تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج. فكل تخفيض في تكلفة التحويلات يعني زيادة مباشرة في دخل الأسر، وهو ما يعكس على الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

كما أن السيولة المتسارعة تعزز من قدرة الشركات على إدارة رأس المال العامل، وتقلل من الحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كبيرة، ما يحرر موارد يمكن استثمارها في النمو.

توسع استثماري

تُعد تجزئة الأصول واحدة من أهم الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا المالية الحديثة. فبدلاً من شراء أصل كامل، يمكن للمستثمر شراء جزء صغير منه، ما يفتح الباب أمام شريحة أوسع من المستثمرين.

هذا التطور يعزز من الشمول المالي، حيث يمكن للأفراد ذوي الدخل المحدود الدخول إلى أسواق كانت سابقاً حكراً على كبار المستثمرين. كما أنه يزيد من سيولة الأسواق، حيث يصبح من السهل تداول الأصول.

إضافة إلى ذلك، فإن تجزئة الأصول تتيح توزيع المخاطر بشكل أفضل، حيث يمكن للمستثمرين تنويع محافظهم بسهولة أكبر.

تجارة أكثر كفاءة

في مجال التجارة الدولية، تمثل الأصول الرقمية فرصة لإعادة هيكلة العمليات بالكامل. فالعقود الذكية يمكن أن تحل محل العديد من الإجراءات التقليدية، مثل خطابات الاعتماد.

هذا التطور يقلل من التعقيد الإداري، ويزيد من سرعة العمليات، ويحد من المخاطر. كما أنه يعزز من الشفافية، حيث يمكن تتبع جميع العمليات بشكل دقيق.

تنظيم متسارع

مع تزايد أهمية الأصول الرقمية،

يشهد النظام المالي العالمي واحدة من أعرق مراحل التحول في تاريخه الحديث، حيث تتقاطع التكنولوجيا مع المال لتعيد صياغة العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والاقتصاد. فالتقنيات الرقمية، وعلى رأسها البلوك تشين، لم تعد مجرد أدوات مساندة، بل تحولت إلى بنية تحتية بديلة للنظام المالي التقليدي.

في هذا السياق، لم تعد العملات المشفرة مجرد ظاهرة استثمارية أو مضاربة، بل أصبحت نقطة انطلاق نحو مفهوم أوسع وأكثر شمولاً يتمثل في «الأصول المرمرزة». هذه الأصول تمثل ترجمة رقمية لأي قيمة اقتصادية، سواء كانت نقدية أو عقارية أو مالية، ويتم تداولها عبر شبكات رقمية تتميز بالشفافية والسرعة.

التحول هنا ليس شكلياً، بل يمس جوهر النظام المالي. فبدلاً من الاعتماد على سجلات مركزية تديرها البنوك والمؤسسات، يتم تسجيل العمليات على شبكات موزعة، ما يقلل من الاعتماد على الوسطاء ويعزز من الكفاءة.

ومع تطور هذا الاتجاه، بدأت تظهر أدوات مالية جديدة مثل العملات المستقرة والودائع المرمرزة، التي تجمع بين استقرار النظام التقليدي ومرونة النظام الرقمي، ما يعزز من فرص تبنيها على نطاق واسع.

سيولة متسارعة

تُعد السيولة أحد أهم عناصر النظام المالي، وأي تحسين في سرعتها أو كفاءتها يعكس مباشرة على الاقتصاد. في النظام التقليدي، كانت التحويلات الدولية تتطلب سلسلة معقدة من البنوك الوسيطة، ما يؤدي إلى تأخير العمليات وارتفاع تكلفتها.

أما في النظام الرقمي، فإن التحويلات تتم بشكل مباشر تقريباً بين الأطراف، ما يقلل من الزمن والتكلفة بشكل كبير. هذه السرعة تعني أن الأموال لم تعد «عالقة» في النظام، بل تتحرك بشكل مستمر، ما يزيد من كفاءة استخدامه.

هذا التطور يحمل تأثيرات واسعة،

كفاءة تشغيلية

من أبرز مزايا الأصول الرقمية هو تحسين الكفاءة التشغيلية للنظام المالي. ففي الأسواق التقليدية، تتطلب عمليات التسوية وقتاً طويلاً بسبب الحاجة إلى التحقق من البيانات بين عدة أطراف.

في المقابل، تتيح الأنظمة الرقمية إجراء التسوية بشكل شبه فوري، حيث يتم تسجيل العملية والتحقق منها في الوقت نفسه. هذا التطور يقلل من المخاطر التشغيلية، ويحد من الأخطاء، ويخفض التكاليف.

كما أن الكفاءة التشغيلية تمتد إلى تقليل الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية، مثل مراكز المقاصة والتسوية، ما يقلل من التكاليف الثابتة للمؤسسات المالية.



مسار التحول في الاقتصاد الصيني 8

تجربة الصين في مسار التحول الاقتصادي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعدد العلاقات الاقتصادية.

اقتصادي سريع، إلا أنه يطرح إشكالية أساسية: كيف يمكن الحفاظ على دور الدولة كـ«يد موجهة» دون أن تتحول إلى «يد مهيمنة» تعرقل آليات السوق؟

يرى المنظرون أن القيود المالية يجب أن تتراجع تدريجياً مع تطور الاقتصاد، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه القيود قد تتحول إلى أدوات بيد جماعات مصالح مكتسبة، ما يؤدي إلى تشوهات مؤسسية جديدة بدل إزالتها. كما أن النظرية لم تتناول بشكل كاف العلاقة بين المركز والمحليات في توزيع السلطة المالية، وهو عنصر حاسم في فهم التجربة الصينية لاحقاً.

تطور النظام النقدي والمالي في الصين (1978-2003)

شهد النظام المالي الصيني تحولات تدريجية منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى (1978-1993) اتسمت هذه المرحلة بفصل أولي للسلطات المالية بين المركز والمحليات، مع اعتماد كبير على المؤسسات المملوكة للدولة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو. وقد سادت فيها ما يُعرف بـ«اللامركزية المالية»، حيث كانت الحكومات المحلية تتمتع بهامش واسع في إدارة الموارد.

2. المرحلة الثانية (1994-2002) شهدت هذه المرحلة انتقالاً من الفوضى المالية النسبية إلى نظام أكثر انضباطاً، مع إعادة هيكلة العلاقة المالية بين المركز والمحليات، وتطبيق نظام ضريبي أكثر مركزية، دون تغيير جذري في طبيعة النظام التنموي نفسه.

3. المرحلة الثالثة (منذ 2003) بدأت مرحلة جديدة اتسمت بتعميق الإصلاحات المالية والنقدية، وتعزيز الرقابة المؤسسية، وتطوير الأسواق المالية بما يحقق توازناً أفضل بين الدولة والسوق.

نظام اللامركزية المالية وتحول الإيرادات

اعتمدت الصين خلال فترة الإصلاح المبكر على نظام معقد لتوزيع الإيرادات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، يقوم على مبدأ «فصل الإيرادات والنفقات». وقد تطور هذا النظام عبر مرحلتين:

● المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد تحويلات مالية ثابتة من المحليات إلى المركز، أو تقديم دعم مالي من المركز إلى المحليات حسب الحاجة.

● المرحلة الثانية: تحديد نسب مئوية ثابتة من الإيرادات تُحول سنوياً بين المستويين الحكوميين، وفق اعتبارات الميزانية والاحتياجات التنموية.

كما شمل النظام تحديد مصادر دخل مختلفة لكل مستوى حكومي، حيث حُصصت عوائد المؤسسات المركزية والجمارك للحكومة المركزية، بينما اعتمدت الحكومات المحلية على الضرائب والإيرادات المحلية.

وقد أدى هذا النموذج إلى نشوء نظام مالي مزدوج جعل من الحكومات المحلية فاعلاً اقتصادياً رئيسياً، وليس مجرد ذراع تنفيذية للحكومة المركزية.



مرحلة ما بعد 2003 وتعميق الإصلاحات المؤسسية

اللامركزية المالية وتوزيع السلطة الاقتصادية

تطور القطاع المصرفي بين الرقابة والتحفيز

● تعزيز قدرة الشركات على بناء رأس مال طويل الأجل.
أما على مستوى الأفراد، فإن استقرار النظام المالي ووجود عوائد إيجابية على الادخار يعزز الميل نحو الادخار، مما يرفع مستوى تراكم رأس المال في الاقتصاد ككل.

السياسة الائتمانية الموجهة ونموذج التصدير

من السمات المهمة في هذا النموذج اعتماد ما يسمى بـ«الائتمان الموجه»، حيث يتم توجيه الموارد المالية نحو قطاعات ذات أولوية استراتيجية، وعلى رأسها قطاع التصدير والصناعات التحويلية. وقد أسهم هذا التوجه في نشوء نموذج تنموي مختلف عن النموذج اللاتيني القائم على إحلل الواردات، إذ اعتمدت الصين على:

● دعم الصناعات التصديرية.
توجيه التمويل نحو القطاعات ذات القدرة التنافسية الدولية.

● ربط السياسة المالية بأهداف النمو الخارجي.
حدود النظرية وإشكالية التحول المؤسسي
رغم نجاح هذا النموذج في تحقيق نمو

● رفع قدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية.
● زيادة قدرتها على الإشراف الداخلي على القروض.

● كما أن الاستقرار النسبي في العوائد المصرفية يشجع على توسيع قاعدة الودائع، ما يوفر مصادر تمويل أكثر استقراراً للاقتصاد الحقيقي. في المقابل، يؤدي هذا الاستقرار إلى تقليل المخاطر النظامية الناتجة عن المنافسة المفرطة، التي قد تدفع البنوك إلى سلوكيات عالية المخاطر لتعويض انخفاض الأرباح.

الأثر على المؤسسات الإنتاجية والادخار

لا تقتصر آثار القيود المالية على القطاع المصرفي فقط، بل تمتد إلى القطاع الإنتاجي والأفراد. فعندما تكون أسعار الفائدة على القروض مستقرة وموجهة، يتم نقل جزء من الفوائد النظامية الناتجة عن المنافسة المفرطة، الإنتاجية، مما يساعد على:

● تحسين توزيع الموارد بين التمويل والاستخدام الإنتاجي.
● تقليل فجوة المعلومات في سوق الائتمان، وهي ما يعرف بمشكلة عدم تماثل المعلومات.

القيود المالية تُترك الأرباح داخل القطاع الخاص لتُعاد استثمارها، ما يعزز النمو التراكمي.

● سعر الفائدة:

في نموذج القمع المالي، يكون سعر الفائدة الحقيقي سالباً أو قريباً من الصفر، مما يثبط الادخار. أما في القيود المالية، يبقى سعر الفائدة موجباً، مما يحافظ على الحافز الادخاري رغم وجود تدخل حكومي.

● التعمق المالي:

القيود المالية لا تعيق تطور النظام المالي، بل تسهم في تعميقه من خلال تعزيز دور المؤسسات المالية وتوسيع قاعدة الائتمان المنظم.

أثر القيود المالية على القطاع المصرفي

أحد أهم آثار هذا النموذج يتمثل في إعادة تشكيل القطاع المصرفي نفسه، فعندما يتم الحد من المنافسة المفرطة بين البنوك، خصوصاً في أسعار الفائدة على الودائع والقروض، ينشأ ما يمكن وصفه بـ«حق الامتياز المصرفي»، والذي يؤدي إلى:

● تعزيز استقرار أرباح البنوك.

يمثل النظام المالي أحد أهم الأدوات التي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، فهو ليس مجرد آلية لتوزيع رأس المال، بل منظومة حاكمية تحدد اتجاه التنمية الاقتصادية ودرجة تدخل الحكومة في توجيه الموارد. ومن هذا المنطلق، برزت منذ سبعينيات القرن العشرين نقاشات اقتصادية معمقة حول دور الدولة في النظام المالي، خاصة بعد طرح نظرية القمع المالي لرونالد ماكينون عام 1973، التي قدمت تصوراً تقليدياً للدولة باعتبارها «اليد القوية» في الاقتصاد.

وفق هذا التصور، تقوم الدولة في الدول النامية بتحديد أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع، غالباً دون مستوى معدلات التضخم، مع فرض قيود على الائتمان عبر نسب احتياطي مرتفعة وآليات تقنين صارمة للقروض. ويهدف هذا التدخل إلى توجيه الموارد نحو القطاعات التي تراها الدولة ذات أولوية تنموية أو إلى تمويل العجز العام.

غير أن التجربة التاريخية أظهرت أن هذا النموذج، رغم وجاهته النظرية في سياق معين، يحمل آثاراً هيكلية سلبية على المدى الطويل، أهمها:

تشويه تخصيص رأس المال: حيث يتم توجيه المدخرات إلى مشاريع لا تعكس الكفاءة الاقتصادية الحقيقية، بل تخضع لمعايير إدارية أو سياسية، ما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية العامة.

تراجع الحافز الادخاري: إذ يؤدي انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات إلى تقليل الميل نحو الادخار، وبالتالي إضعاف تراكم رأس المال الضروري للنمو المستدام.

ومن هنا نشأ الاتجاه المقابل الذي يدعو إلى التحرير المالي، أي تقليل القيود الحكومية على أسعار الفائدة، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتعزيز دور السوق في تخصيص الموارد، بما يعيد الاعتبار لما يُعرف بـ«اليد الخفية» في توجيه النشاط الاقتصادي.

من القمع المالي إلى نموذج القيود المالية

رغم أن نظرية القمع المالي وُضعت أساساً لوصف تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، إلا أنها لا تعكس بدقة التجربة الآسيوية، خصوصاً في شرق آسيا والصين، فبدلاً من نموذج القمع الشامل، تبنت هذه الدول شكلاً مختلفاً يمكن وصفه بنموذج القيود المالية الموجهة.

في هذا النموذج، لا تقوم الدولة بإلغاء السوق أو قمعها بالكامل، بل تتدخل بشكل انتقائي ومنظم بهدف معالجة اختلالات السوق وتعزيز القطاعات الإنتاجية. ويمكن وصف دور الدولة هنا بأنه «يد عون» أكثر منه «يد قمع»، حيث تعمل على:

● توجيه الائتمان نحو القطاعات الاستراتيجية.
● تقليل المنافسة المفرطة التي قد تؤدي إلى تآكل الأرباح.

● دعم الاستقرار المالي بدلاً من ترك السوق يتقلب بحرية مطلقة.

الفرق الجوهرية بين القمع المالي والقيود المالية

يمكن فهم الفارق بين النموذجين عبر عدة مستويات تحليلية:

● طبيعة الأرباح:

في القمع المالي، تستحوذ الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على الفوائض المالية، بينما في

اللامركزية المالية وصعود دور الحكومات المحلية في الصين

تخضع لموافقة الجهات العليا. إلا أن فترات التحول، خاصة خلال تجربة «القفزة الكبرى إلى الأمام» ثم في السبعينيات، شهدت نقل جزء من هذه الصلاحيات إلى الحكومات المحلية بصورة مؤقتة، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الإنفاق المحلي. ومع ذلك، ظل توظيف الموارد محدود الكفاءة في بعض المراحل بسبب ضعف آليات التنسيق المركزي، وصعوبة توجيه الفوائض المالية نحو الاستخدام الأمثل.

التغير تحقيق فائض مالي لدى الحكومات المحلية، مقابل تراجع مستمر في الميزانية المركزية التي اتجهت نحو العجز.

وفي سياق مواز، لم يقتصر انتقال السلطة على الجانب المالي فقط، بل امتد إلى مجال بالغ الأهمية هو فحص واعتماد المشروعات الاستثمارية. فقد كانت الحكومة المركزية في مرحلة الاقتصاد الموجه تتحكم بشكل صارم في قرارات الاستثمار، حيث كانت أي مشاريع تتجاوز حدوداً مالية محددة

الريف والحضر التي خضعت لإدارة مباشرة من الحكومات المحلية.

وقد أصبحت هذه المؤسسات أداة محورية بيد السلطات المحلية لدفع النمو الاقتصادي وتعزيز الإيرادات. ونتيجة لذلك، شهدت الفترة بين عامي 1984 و1993 ارتفاع حصة دخل القطاع المحلي من نحو 60% إلى 78% من إجمالي الدخل، في حين ارتفعت حصة الإنفاق المحلي من 47% إلى 72% من إجمالي الإنفاق العام. ويعكس هذا

أدى نظام «فصل الإيرادات والنفقات بين القطاعين المركزي والمحلي» إلى تحولات عميقة في بنية المالية العامة في الصين، كان أبرزها الارتفاع المتسارع في إيرادات الحكومات المحلية مقارنة بالحكومة المركزية. ويعود ذلك من جهة إلى نقل جزء مهم من السلطة الإدارية على المؤسسات المملوكة للدولة إلى مستوى المؤسسات نفسها منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومن جهة أخرى إلى تنامي دور المؤسسات الجماعية في

من اضطرابات الحرب

شركات لوجستيات أوروبية تعزز أرباحها



من المتوقع أن تسجل شركات خدمات لوجستية أوروبية أرباحاً أعلى في الربع الأول، مستفيدة من الاضطرابات الناجمة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، لكن محللين قالوا إن الحرب ستلقي بظلالها على توقعاتها المستقبلية.

وحذر كثير من المحللين من أن الآثار طويلة المدى لصدمة الطاقة والتداعيات الاقتصادية الأوسع نطاقاً قد تؤثر سلباً في الطلب في وقت لاحق من العام، رغم أن تزايد تعقيدات سلاسل التوريد يدعم عادة ربحية شركات الخدمات اللوجستية مثل (دي.إتش.إل) و(دي.إس.في) و(كونه+ناجل).

وفي مذكرة موجهة للعملاء، قال محللون من جيفريز: إن إدارة كونه ناجل لا تتوقع مزيداً من الضغط على العوائد في قطاعي النقل البحري والجوي خلال الربع الأول، وأكدت الشركة أن ذلك يعزز وجهة نظرها بأن الأرباح استقرت ومن المتوقع أن تتحسن. وذكر محللو جيفريز أن فترات الاضطرابات الجيوسياسية تؤدي عادة، مثلما.

ثبت من قبل عبر التاريخ، إلى انتقال الطلب من النقل البحري إلى الجوي، وهو ما يمثل ميزة لشركة مثل دي.إتش.إل من الناحية الهيكلية.

قال محللون من بيرشتاين في مذكرة: إن أحجام عمليات الشحن الجوي يتوقع أن تنمو بمعدل مرتفع من رقم في خاتمة الأحاد في هذا الربع، لكن من المتوقع في المقابل زيادة عمليات الشحن البحري بمعدل منخفض من رقم في خاتمة الأحاد

على أساس سنوي، بما يشكل وتيرة أسرع لنمو الشحن الجوي. وأشاروا إلى أن أحجام عمليات الشحن البحري تأثرت سلباً بمقارنة معدلات يصعب الوصول إليها في ذات الفترة من العام الماضي عندما عجلت شركات الشحن بعمليات التحميل لتسبب رسوم جمركية أمريكية في إبريل نيسان 2025.

تجنب المضيق

في أعقاب تصعيد الصراع في الشرق الأوسط خلال مطلع الأسبوع، تجنبت السفن إلى حد كبير مضيق هرمز، مما زاد من حالة الضبابية على لقناة السويس.

معلومة ورقم

500 مليون دولار

تقترب إدارة الرئيس دونالد ترامب من إقرار حزمة إنقاذ مالي استثنائية لشركة «طيران سبيري» المتعثرة، بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار. ويأتي هذا التدخل الاتحادي المباشر في وقت تكافح فيه شركة الطيران منخفض التكلفة الأكبر في أمريكا للبقاء على قيد الحياة.

«لينكد إن» تعين دانيال شايبرو رئيساً تنفيذياً جديداً

أعلنت منصة «لينكد إن» التابعة لشركة مايكروسوفت عن تعيين دانيال شايبرو رئيساً تنفيذياً جديداً، في خطوة تعكس توجهها استراتيجياً واضحاً نحو إعادة تموضع المنصة في ظل التحولات المتسارعة التي يقودها الذكاء الاصطناعي في سوق العمل العالمي.

ويخلف شايبرو الرئيس التنفيذي السابق رايان روسلانسكي، على أن يسري القرار بشكل فوري. يأتي هذا التغيير في توقيت حساس، حيث تسعى لينكد إن إلى تعزيز دورها كمنصة محورية في اقتصاد الوظائف الرقمي، خاصة مع تسارع اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف، وتطوير المهارات، وإدارة المسارات المهنية. ويُنظر إلى شايبرو، الذي انضم إلى الشركة منذ عام 2008، كخيار داخلي يعكس رغبة الإدارة في الحفاظ على الاستمرارية مع إدخال خبرات تشغيلية عميقة تدعم مرحلة التحول.

اقتصادياً، تمثل لينكد إن أحد الأصول المهمة داخل منظومة مايكروسوفت، إذ ساهمت بنحو 6.3% من إجمالي إيرادات الشركة خلال عام 2025، مستفيدة من قاعدة مستخدمين تتجاوز 1.3 مليار عضو حول العالم. هذه القاعدة الضخمة تمنح المنصة ميزة تنافسية قوية، خاصة في ظل الطلب المتزايد على البيانات المهنية والتحليلات المرتبطة بسوق العمل.

درشة اقتصادية

تضخم الإيرادات عقب التتويج لم يتحول إلى قاعدة مالية مستقرة

انهيار نموذج «ليستر سيتي»... من طفرة الإيرادات إلى أزمة استدامة مالية

1 فاتورة أجور وتعاقبات مرتفعة تجاوزت قدرة النادي التشغيلية

2 خسائر تفوق 215 مليون إسترليني وضغوط قواعد الربحية

في حلقة مفرغة من تغيير المديرين، حيث تعاقب سبعة مدربين خلال فترة قصيرة دون تحقيق استقرار. هذه الفوضى الفنية انعكست بشكل مباشر على الأداء داخل الملعب، رغم استمرار وجود أسماء بارزة مثل جيمي فاردي، الذي لم يكن قادراً وحده على إنقاذ الفريق من التراجع. في موسم 2025-2026، تلقى النادي ضربة جديدة بخسمة ست نقاط بسبب خرق القواعد المالية في موسم سابق، ما أثر بشكل مباشر على ترتيبه في دوري الدرجة الأولى «تشمبونيونشيب»، ودفعه نحو مناطق الهبوط في لحظة حاسمة من الموسم.

سقوط تاريخي

تراكم هذه العوامل أدى إلى هبوط الفريق من الدوري الممتاز في موسم 2022-2023، ثم فشل في تثبيت أقدامه بعد عودته المؤقتة، ليواصل التراجع حتى الهبوط إلى دوري الدرجة الثالثة. وهو سقوط يعكس كيف يمكن لنجاح استثنائي أن يتحول إلى عبء إذا لم يدار بحكمة.

نموذج متكرر

قصة ليستر ليست استثناءً، بل تكرار لنماذج تاريخية مثل برو فيرتشيلي، الذي سيطر على الكرة الإيطالية في بداياتها قبل أن يتراجع تدريجياً. القاسم المشترك واضح: النجاح وحده لا يكفي. الاستدامة المالية، والاستقرار الفني، والإدارة الرشيدة هي العناصر الحاسمة لضمان استمرار أي إنجاز.

في النهاية، تبقى حكاية ليستر سيتي درساً صارخاً في عالم كرة القدم الحديثة، حيث يمكن أن تصنع المعجزات في موسم، لكنها قد تنهار في سنوات قليلة إذا غابت الرؤية بعيدة المدى.



بحجم التحديات ساهمت في اتخاذ قرارات غير موفقة، سواء على الصعيد الإداري أو الرياضي.

صفقات فاشلة

على مستوى التعاقدات، أنفق النادي مبالغ كبيرة على لاعبين لم يقدموا الإضافة المطلوبة، حيث تجاوزت قيمة بعض الصفقات 30 مليون يورو دون مردود فني يُذكر. وفي المقابل، خسر الفريق عدداً من لاعبيه الأساسيين مجاناً بعد نهاية عقودهم، ما زاد من ضعف التوازن داخل التشكيلة وأثر على جودة الفريق.

دوامة مدربين

بعد رحيل رودجرز في 2023، دخل النادي

اختلال مالي

تراكمت الضغوط مع استمرار الإنفاق المرتفع، مقابل تراجع واضح في العوائد، ما أدى إلى تسجيل خسائر تجاوزت 215 مليون جنيه إسترليني خلال ثلاث سنوات فقط حتى 2023.

هذه الأرقام وضعت النادي في مخالفة مباشرة لقواعد الربحية والاستدامة، لتتحول الأزمة من مجرد تراجع رياضي إلى تهديد مالي هيكلي. زاد الوضع تعقيداً بعد وفاة مالك النادي فيتشاي سريفادانابرايا في حادث مأساوي عام 2018. غياب القيادة التي صنعت النجاح ترك فراغاً كبيراً، ورغم تولي ابنه أياوات سريفادانابرايا المسؤولية، فإن قلة الخبرة مقارنة

حالة عدم استقرار مزمنة. ورغم بعض النجاحات اللاحقة تحت قيادة بريندان رودجرز، فإن غياب الاستمرارية ظل السمة الأبرز، وأثر بشكل مباشر على الأداء والنتائج.

خسارة أوروبية

في السنوات التالية، فشل النادي في الحفاظ على حضوره في دوري أبطال أوروبا، ما حرّمه من عوائد مالية ضخمة. المفارقة أن الفوز بكأس الاتحاد الإنجليزي عام 2021 لم يعوض هذا الغياب، إذ لم تتجاوز عوائد البطولة 1.8 مليون جنيه إسترليني، مقارنة بعشرات الملايين التي تحققها المشاركة الأوروبية. هذا الفارق المالي ساهم في تعميق الفجوة بين الإنفاق والإيرادات.

إنفاق متسارع

قبل عقد واحد فقط، كتب نادي ليستر سيتي واحدة من أعظم الحكايات في تاريخ كرة القدم الحديثة، حين توج بلقب الدوري الإنجليزي الممتاز في إنجاز وصف بالمعجزة. فريق صعد قبلها بعامين من الدرجة الأولى، وجد نفسه على قمة العالم الكروي، متحدياً عمالقة اللعبة بإمكانيات محدودة وروح جماعية استثنائية. لكن بعد هذه القمة التاريخية، بدأ مسار آخر أكثر قسوة، انتهى بسقوط مدو إلى دوري الدرجة الثالثة، في تحول يطرح سؤالاً كبيراً: كيف انهارت المعجزة بهذه السرعة؟

في موسم التتويج، عاش النادي ذروة اقتصادية غير مسبوقة، إذ بلغت إيراداته نحو 129 مليون جنيه إسترليني، مدفوعة بشكل رئيسي بعوائد البث التلفزيوني التي قاربت 95 مليوناً. هذا التدفق المالي الكبير عكس التأثير المباشر للفوز بالدوري، وفتح شهية الإدارة لتعزيز الفريق واستثمار النجاح، لكنه في الوقت ذاته أسس مرحلة إنفاق مرتفع لم تكن مستدامة على المدى الطويل.

مع ارتفاع الطموحات، قفزت فاتورة الأجور إلى نحو 80 مليون جنيه إسترليني، إلى جانب صافي إنفاق بلغ 48 مليوناً على التعاقدات. هذا التوسع المالي جاء للحفاظ على مستوى المنافسة، لكنه خلق التزامات ثقيلة تجاوزت قدرة النادي على التكيف في حال تراجع النتائج، وهنا بدأت أولى ملامح الاختلال بين الإيرادات والمصروفات، وهو خلل غالباً ما يكون بداية الأزمات في الأندية متوسطة الموارد. التحول الأكبر بدأ بعد إقالة المدرب كلاوديو رانيري بعد أقل من عام على تحقيق لقب. القرار، رغم مبرراته الفنية، فتح الباب أمام سلسلة تغييرات متكررة في الجهاز الفني، ما أدخل الفريق في

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128 editor@aalamaleqtisad.com